



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني
ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
شعبة علوم اقتصادية
تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

أثر جائحة كوفيد-19 على القطاع المصرفي العربي- دراسة عينة من
الدول العربية

إشراف الأستاذ:
د. صابر بن معتوق

إعداد الطلبة:
➤ عائشة بن سيف
➤ غادة لفقير

تاريخ المناقشة: 2021/09/08

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

- أوصغير لويظة.....رئيساً.
- بن معتوق صابر.....مشرفاً.
- سراي صالح.....مناقشاً.

السنة الجامعية

2021/2020

سورة التوبة

الإهداء

نحمد الله تعالى الذي قدرنا على شرب جرعة ماء من هذا العلم الواسع
أهدي هذا العمل المتواضع إلى ملاكي في الحياة ومن كان دعاؤها سر نجاحي
وحنانها بلسم جراحي أمي الحبيبة
إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار والدي العزيز
إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي أختاي، أخواي
إلى الأخوات اللواتي لم تلهن أمي إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني كيف لا
أضيعهم صديقاتي العزيزات
إلى كل من علمني وأخذ بيدي وأنار لي طريق العلم والمعرفة

عائشة

الإهداء

إلى كل من نطق بكلم التوحد لسانه وصدقها قلبه... إلى كل من صلى على الحبيب
المصطفى محمد عليه الصلاة والسلام.

إلى الشمس التي أضاءت سماء روعي... إلى التي حملاني ورعتني بقلبها...

إلى التي تعبت لأرتاح وسهرت لأنام... إلى التي كانت سندا في دربي إلى التي
أسعى لرضاها ويكفيني هذا... إلى أغلى ما أملك في الوجود...

...أمي...

إلى الذي تكفل المشقة في تعليمي ولم يبخل علي بشيء إلى الذي رباني وأرادني أن
أبلغ المعالي...

...أبي...

إلى من هم سندي في الوجود أخواتي

إلى الشموع التي تحترق من اجل إضاءة طريقي إخوتي

إلى زميلاتي ومن رافقوني وأعانوني

والى كل من نساهم قلبي والى كل من عرفني من بعيد أو قريب

أهدي ثمرة جهدي هذا العمل المتواضع.

غادة

الشكر

الحمد لله الذي أفاض علينا من فضله وعلمه ونعمه، ويسر لنا الأمور كلها ما علمنا منها وما لم نعلم، وأعاننا على إتمام دراستنا.

يسعدنا أن نتقدم بكل كلمات ومعاني الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور بن معتوق صابر إلى من شرفنا بقبوله الإشراف على مذكرتنا، فكان خير معين حيث لم يأل جهدا في إرشادنا وتوجيهنا، فمن الجميل أن يضع الإنسان هدفا في حياته، والأجمل أن يثمر هذا الهدف طموحا يساوي طموحك

وأخيرا نتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى كل من وقف إلى جوارنا وقدم لنا يد العون من مشورة علمية أو توجيه داعم لنا وكل من شد من عزمتنا،

جزاهم الله عنا خير الجزاء

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار وتداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى القطاع المصرفي العربي بشكل خاص، وتحقيقاً لأهداف الدراسة اختيرت 07 دول عربية، وهي: السعودية، الإمارات، مصر، العراق، لبنان، المغرب والجزائر. وقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن لتحليل بعض مؤشرات القطاع المصرفي العربي لعام 2020 ومقارنتها بعام 2019. توصلت الدراسة إلى أن الأزمة الصحية لجائحة كورونا (كوفيد-19) كانت لها تداعيات عميقة على القطاع المصرفي العربي و من أهم هذه التداعيات: انخفاض أرباح القطاعات المصرفية العربية محل الدراسة بشكل واضح عام 2020 مقارنة بعام 2019 مع ارتفاع نسبة القروض المتعثرة. وأوصت هذه الدراسة في الأخير على العمل على تقوية وتطوير القطاعات المصرفية العربية بشكل عام والقطاع المصرفي الجزائري بشكل خاص لتعزيز قدرتهم على مواجهة الازمات والظروف الطارئة مستقبلاً.

الكلمات الدالة: الجائحة، فيروس كورونا (كوفيد-19)، الاقتصاد العالمي، القطاع المصرفي العربي، الجزائر.

Abstract :

The objective of this study was to study the consequences of corona covide-19 on the world economy and particularly on the arab banking sector. Arabisaoudi, Egypt, Iraq, Lebanon, Morocco, the Emirate and Algeria are the countries chosen to carry out this study based on the comparative analytical method of indicators in the banking sector for the year 2020 compared by year 2019.

The study concluded that the health crisis of the covid-19 pandemic had profound repercussions on the arab banking sector, and one of the most important of these effects is a clear decrease in the profits of the banking sectors under study in 2020 compared to 2019 with a high percentage of non-performing loans.

Finally, this study calls for strengthening and developing the global banking sector and in particular the Algerian banking sector in order to be able to confront the next urgent crises.

Keywords : The pandemic, Corona virus (covid-19), International Economy, Arab banking sector, Algeria.

الصفحة	المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
أ	مقدمة
38-2	الفصل الأول:
1	تمهيد
2	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول كوفيد-19
2	المطلب الأول: فيروس كورونا الماهية والأصل
4	المطلب الثاني: أنواع وأعراض فيروس كورونا
6	المطلب الثالث: أسباب ظهور وانتشار فيروس كورونا المستجد
8	المبحث الثاني: تداعيات تفشي كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي
8	المطلب الأول: تداعيات تفشي كوفيد-19 على التجارة الخارجية
15	المطلب الثاني: تداعيات تفشي كوفيد-19 على السياحة الدولية
17	المطلب الثالث: تداعيات تفشي كوفيد-19 على أسواق النفط
22	المبحث الثالث: أثر كوفيد-19 على بعض دول العالم
22	المطلب الأول: تداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الصيني
27	المطلب الثاني: تداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الأمريكي
31	المطلب الثالث: تداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الإيطالي
34	المطلب الرابع: تداعيات أزمة فيروس كورونا على اقتصاد قطر
39	خلاصة
85-40	الفصل الثاني: تداعيات تفشي كوفيد-19 على القطاع المصرفي العربي
39	تمهيد
40	المبحث الأول: معالم القطاع المصرفي العربي
40	المطلب الأول: ماهية القطاع المصرفي
47	المطلب الثاني: تطور القطاع المصرفي العربي واهم مؤشرات قبل جائحة كوفيد-19
53	المطلب الثالث: خصائص القطاع المصرفي العربي
54	المطلب الرابع: المشكلات والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي
56	المبحث الثاني: اثر كوفيد-19 على القطاع المصرفي العربي و آلية مواجهته
56	المطلب الأول: انتقال كوفيد-19 إلى القطاع المصرفي
59	المطلب الثاني: أثر انتشار كوفيد-19 على القطاع المصرفي العربي
67	المطلب الثالث: آليات مواجهة فيروس كوفيد-19 في القطاع المصرفي العربي
71	المطلب الرابع: دراسة مقارنة للقطاع المصرفي العربي قبل وبعد أزمة كوفيد-19
76	المبحث الثالث: تداعيات تفشي كوفيد-19 على القطاع المصرفي الجزائري
76	المطلب الأول: لمحة عن القطاع المصرفي الجزائري
80	المطلب الثاني: اثر انتشار كوفيد-19 على القطاع المصرفي الجزائري

84	المطلب الثالث:التدابير المتخذة لمواجهة فيروس كورونا في الجزائر
86	خلاصة
87	خاتمة
91	قائمة المراجع

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	حجم الصادرات والواردات السلعية خلال الربع الثالث والرابع لعام 2020	8
02	صادرات السلع للاقتصاديات الرئيسية في عام 2020	9
03	صادرات الخدمات للاقتصاديات الرئيسية في عام 2020	11-10
04	واردات السلع للاقتصاديات الرئيسية في عام 2020	12
05	واردات الخدمات للاقتصاديات الرئيسية في عام 2020	13
06	نسبة تعافي التجارة في قطاعات محددة في الربع الثالث والرابع من عام 2020	14
07	الطلب العالمي على النفط خلال عام 2020	19-18
08	العرض العالمي للنفط وسوائل الغاز الطبيعي خلال عام 2020	20-19
09	تطور الناتج المحلي الإجمالي للصين خلال عام 2020	24
10	إجمالي الصادرات والواردات من السلع ومعدل نموها في الصين خلال عام 2020	24
11	إجمالي أصول وإجمالي مطلوبات القطاع المصرفي الصيني خلال عام 2020	26
12	تطور الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2020	28
13	عجز التجارة الدولية الأمريكية في السلع والخدمات عام 2020	29
14	نسبة إجمالي الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي لأعمال التجارة والأسرية	31
15	تطور الناتج المحلي الإجمالي في إيطاليا خلال عام 2020	32
16	تطور الناتج المحلي الإجمالي في قطر خلال عام 2020	35
17	إجمالي الصادرات والواردات والميزان التجاري في قطر خلال عامي (2019 - 2020)	36
18	تطور حجم الموجودات لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2015 - 2019)	48
19	معدل نمو الموجودات لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2015-2019)	49-48
20	تطور الودائع لدى المصارف التجارية العربية خلال الفترة (2015 - 2019)	50
21	حجم القروض والتسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية العربية (2015-2019)	51
22	إجمالي القواعد الرأسمالية للقطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2015-2019)	52
23	البيانات المالية للقطاع المصرفي الإماراتي قبل وبعد أزمة كوفيد-19	59
24	البيانات المالية للقطاع المصرفي السعودي قبل وبعد أزمة كوفيد-19	60
25	البيانات المالية للقطاع المصرفي المصري قبل وبعد أزمة كوفيد-19	62
26	البيانات المالية للقطاع المصرفي المغربي قبل وبعد أزمة كوفيد-19	63
27	البيانات المالية للقطاع المصرفي اللبناني قبل وبعد أزمة كوفيد-19	65
28	البيانات المالية للقطاع المصرفي العراقي قبل وبعد أزمة كوفيد-19	66
29	مقارنة بين أهم مؤشرات القطاع المصرفي الإماراتي قبل وعام كوفيد-19	72
30	مقارنة بين أهم مؤشرات القطاع المصرفي السعودي قبل وعام كوفيد-19	73-72
31	مقارنة بين أهم مؤشرات القطاع المصرفي المصري قبل وعام كوفيد-19	74-73
32	مقارنة بين أهم مؤشرات القطاع المصرفي المغربي قبل وعام كوفيد-19	74

قائمة الجداول والأشكال

75	مقارنة بين أهم مؤشرات القطاع المصرفي اللبناني قبل وبعام كوفيد-19	33
76-75	مقارنة بين أهم مؤشرات القطاع المصرفي العراقي قبل وبعام كوفيد-19	34
82	البيانات المالية للقطاع المصرفي الجزائري قبل وبعام أزمة كوفيد-19	35
83	مقارنة القطاع المصرفي الجزائري قبل وبعام كوفيد-19	36

ثانياً: قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	الرقم
10	صادرات السلع للاقتصاديات الرئيسية في عام 2020	01
11	صادرات الخدمات للاقتصاديات الرئيسية لعام 2020	02
12	واردات السلع للاقتصاديات الرئيسية لعام 2020	03
13	واردات الخدمات للاقتصاديات الرئيسية لعام 2020	04
14	نسبة تعافي التجارة في قطاعات محددة خلال الربع الثالث والرابع.	05
15	عدد السياح الدوليين الوافدين خلال العامين 2019، 2020	06
16	عدد السياح الدوليين الوافدين حسب الأقاليم خلال العامين 2019، 2020	07
16	التغير الشهري في عدد السياح الدوليين الوافدين لعام 2020	08
17	مدى قدرة قطاع السياحة العالمي على التعافي من أزمة تفشي وباء كورونا	09
18	الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال العامين 2019، 2020	10
21	المخزون النفطي العالمي خلال العامين 2019، 2020	11
23	انتشار الوباء من 5 إلى 20 فيفري في جميع أنحاء الصين 2020	12
58	انتقال جائحة كورونا إلى القطاع المصرفي	13
59	البيانات المالية للقطاع المصرفي الإماراتي قبل وبعام أزمة كوفيد-19	14
61	البيانات المالية للقطاع المصرفي السعودي قبل وبعام أزمة كوفيد-19	15
62	البيانات المالية للقطاع المصرفي المصري قبل وبعام أزمة كوفيد-19	16
64	البيانات المالية للقطاع المصرفي المغربي قبل وبعام أزمة كوفيد-19	17
65	البيانات المالية للقطاع المصرفي اللبناني قبل وبعام أزمة كوفيد-19	18
66	البيانات المالية للقطاع المصرفي العراقي	19
82	البيانات المالية للقطاع المصرفي الجزائري قبل وبعام أزمة كوفيد-19	20

تمهيد:

شهد العالم في السنوات الأخيرة أزمات صحية مختلفة أثرت على العديد من الدول، كوباء الأنفلونزا، الإيبولا، وفيروس زيكا وغيرها، ومع نهاية سنة 2019 وبداية سنة 2020 أعلنت الصين عن أول حالة إصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19)، ومع الانتشار التدريجي للفيروس أعلنت منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا جائحة عالمية، حيث أنه يختلف عن باقي الأوبئة والأمراض التي أصابت العالم على مر التاريخ التي انحصرت تقريبا في نطاق جغرافي محدود. هذا ما أدى إلى حدوث رعب في الكثير من دول العالم نظرا لما سيخلفه فيروس كورونا (كوفيد-19) من انعكاسات سلبية اقتصادية واجتماعية على البشرية ككل.

تمخض عن الأزمة الصحية لجائحة كورونا انعكاسات حادة على النشاط الاقتصادي للدول، وبسبب الإجراءات المتخذة للحد من انتشار الفيروس، تم توقيف مختلف النشاطات على كل من الاقتصاد والاستثمار وعلاقات العمل والأنشطة التجارية والعلاقات الدولية، مما أدى إلى تعرض الاقتصاد العالمي إلى هزة قوية، استحضرت بتداعياتها إلى الأذهان ذكرى أزمة الكساد العظيم نهاية عشرينيات القرن الماضي التي ضربت الاقتصاد العالمي. ونظرا لأهمية القطاع البنكي بالنسبة للاقتصاد العربي، انصب اهتمامات المصارف العربية على اتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية لتخفيف أثر انتشار الفيروس على المصارف من جهة، وعلى عملائها من جهة أخرى، حيث اتخذت العديد من الإجراءات الاحترازية والاستعدادات الطارئة في المجالات المالية والمصرفية والنقدية لتخفيف أثر انتشار الفيروس على مختلف القطاعات الاقتصادية والأسواق المالية، ومن بين الإجراءات الموافقة على إعادة الهيكلة أو تأجيل التمويل المقدم إلى العملاء دون رسوم إضافية، وإطلاق برامج تحفيزية تستهدف دعم القطاع الخاص وتمكنه من القيام بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي.

أولا: إشكالية البحث

على ضوء ما يشهده العالم حاليا بسبب فيروس كورونا على مستوى جميع القطاعات بما فيها القطاع المصرفي، يتبادر لنا طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير القطاع المصرفي العربي بفيروس كورونا؟ وما هي أهم آليات المواجهة؟

يتفرع عن التساؤل الرئيسي السابق التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو فيروس كورونا؟ وما هي أسباب انتشاره على المستوى العالمي؟

2. ما مدى تأثير الاقتصاد العالمي بفيروس كورونا (كوفيد-19)؟

3. ما هي آثار جائحة كورونا على القطاع المصرفي العربي؟

4. فيما تتمثل الإجراءات وسبل المواجهة التي اتخذتها الدول العربية لحماية القطاع المصرفي؟ وما مدى نجاعتها؟

ثانياً: فرضيات البحث

لمعالجة الإشكالية الرئيسية السابقة والأسئلة المتفرعة عنها ننطلق من الفرضيات التالية:

1. فيروس كورونا هو مرض ينحدر من سلالة فيروسات تسمى الفيروسات البيكوروناوية، ينتشر بين الأشخاص من خلال الرذاذ التنفسي وانتشر على المستوى العالمي لعدم أخذ الأمر بجدية وعدم اتخاذ التدابير والإجراءات الاحترازية للوقاية منه.
2. تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي سيكون شديداً وملموساً من خلال أزمة ركود عالمية.
3. تأثير الجائحة على القطاع المصرفي في الدول العربية سيكون بدرجات متساوية.
4. اتخذت الدول العربية بما فيها الجزائر إجراءات وسياسات فعالة لمواجهة انتشار فيروس كورونا ساعدت على التحكم في تداعياته السلبية.

ثالثاً: أهمية البحث: تكتسي الدراسة أهمية بالغة كونها تعالج أحد المواضيع الهامة في الوقت الراهن (أثر جائحة كورونا على القطاع المصرفي) من خلال تحديد كيف انتشر الوباء في الدول العربية وآثاره على مختلف الجوانب المرتبطة بالجانب المصرفي وصولاً إلى أهم التدابير المنتهجة والمعتمدة من قبل الحكومات للتقليل من الخسائر والآثار السلبية لفيروس كورونا على القطاع المصرفي .

رابعاً: أهداف البحث

تهدف دراسة هذا الموضوع، الذي يعد موضوع الساعة وطنياً ودولياً إلى:

1. معرف آثار وتداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي.
2. التعرف على ردود أفعال الحكومات العربية اتجاه هذا الفيروس العالمي.
3. تحديد آثار فيروس كورونا (كوفيد-19) على مختلف المتغيرات والجوانب المصرفية في الدول العربية.
4. التوصل إلى اقتراحات تساعد القطاع المصرفي العربي على مواجهة والتقليل من الآثار السلبية لهذا الوباء.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

نظرا للآثار السلبية الناجمة عن هذه الجائحة والتي تهدد مختلف القطاعات على المستوى العالمي، كان من الواجب علينا البحث والاطلاع للمساهمة في تقديم مقترحات وحلول لحماية القطاع المصرفي والتقليل من الآثار السلبية المترتبة عنها على المستوى العربي.

سادسا: الدراسات السابقة

1- دراسة سهايلىة سماح تحت عنوان "الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 5، العدد 3، الجزائر، 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أسباب انتشار فيروس كورونا في الجزائر والتعرف على أهم التدابير والإجراءات الوقائية التي وضعتها الحكومة الجزائرية لمواجهة فيروس كورونا، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التدابير والإجراءات الوقائية الاحترازية تتمثل في التباعد الاجتماعي والحجر الصحي، باعتباره يمثل الحل الأمثل للحد من انتشار الفيروس وللحفاظ على صحة وسلامة المواطنين بالإضافة إلى غلق المدارس والجامعات وغلق المساجد ومنع التجمعات وغلق الحدود، إلا أن هذه الإجراءات لا تقضي على الفيروس بشكل نهائي لكنها تساهم في التقليل من زيادة انتشاره وأوصت في الأخير بضرورة الالتزام بالتدابير الاحترازية التي وضعتها الحكومة الجزائرية والتنسيق مع منظمة الصحة العالمية من أجل التصدي لفيروس كورونا.

2- دراسة وليد زيادي، حكيم بن جروة تحت عنوان "تقييم أداء الخدمات العمومية في ظل وباء كورونا المستجد (كوفيد-19)"، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وضعية الخدمات العمومية في ظل تفشي هذه الجائحة العالمية وكيفية استغلال الوضع الراهن والقيام بتقريب الخدمات العمومية للبريد والمواصلات من زبائنها عبر حافلاتها المستحدثة والمتنقلة. وتوصلت إلى أن بعد تفشي وباء كورونا المستجد حرص بريد الجزائر كغيره من المؤسسات ذات التوجه الخدمي العمومي الموجه للمواطنين بتقريب الإدارة من المواطنين والحرص على صحتهم، وأن الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة وباء كورونا المستجد من طرف بريد الجزائر عموما كانت فعالة لما لها الأثر النفسي والصحي على راحة المواطن. وأوصت في الأخير بضرورة وضع خطة احترازية استشرافية مدروسة من طرف المؤسسات العمومية أو الخاصة لمواجهة الظروف الطارئة مستقبلا، وإنشاء صندوق عالمي للاستثمار في تطوير اللقاحات والوقاية من الأوبئة تحت إشراف منظمة الصحة العالمية.

سابعاً: منهجية وأدوات البحث

1- منهجية البحث

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي عند استعراض الإطار المفاهيمي لجائحة كورونا والقطاع المصرفي من خلال وصف فيروس كورونا وتتبع مراحل انتشاره، ووصف القطاع المصرفي ومراحل تطوره باستخدام الكتب والدراسات السابقة. أما بالنسبة للجانب التطبيقي فاستعملنا المنهج المقارن التحليلي باعتباره مناسب لتحديد آثار فيروس كورونا (كوفيد-19) على القطاع المصرفي العربي.

2- أدوات البحث

اعتمدنا في هذه الدراسة على بعض تقارير المنظمات والهيئات الدولية والعربية، مثل المنظمة العالمية للتجارة ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول والتقارير والنشرات الإحصائية للبنوك المركزية لجلب الإحصائيات الأخيرة، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض المقالات العلمية الحديثة ومواقع الانترنت لمراكز بحث متخصصة في الميدان الاقتصادي.

ثامناً: صعوبات البحث

من أهم الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذا البحث هو صعوبة الحصول على الإحصائيات، نظراً لطبيعة أغلبية الدول العربية التي لا تتصف بالشفافية والتأخر في نشر التقارير والنشرات الإحصائية، مما أوجب علينا بذل وقت إضافي للإلمام بكافة الإحصائيات اللازمة.

تاسعاً: خطة البحث

لدراسة هذا الموضوع والإجابة عن الأسئلة المطروحة قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم أساسية حول كوفيد-19، ثم انعكاسات تفشي كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي لنختم الفصل بأثر كوفيد-19 على بعض دول العالم. أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تطرقنا إلى معالم القطاع المصرفي العربي، ثم أثر كوفيد-19 على القطاع المصرفي العربي وآليات المواجهة لنختم الفصل بأثر كوفيد-19 على القطاع المصرفي الجزائري.

وأخيراً ختمنا بحثنا بخاتمة عامة تشمل النتائج المتوصل إليها، وإثبات صحة أو نفي الفرضيات السابقة، وتقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات قصد التخفيف من الآثار السلبية للجائحة على القطاع المصرفي العربي بشكل عام والقطاع المصرفي الجزائري بشكل خاص.

الفصل الأول

تدابير تفشي فيروس

كوفيد-19 على

الاقتصاد العالمي

تمهيد:

في مقال نشر في مجلة التمويل والتنمية في جوان 2018 حول الأوبئة والاقتصاد، أقر مؤلفوه بعدم إمكانية التنبؤ بنوع مسببات الأمراض التي ستحفز الوباء الخطير التالي أو بمكان نشوءه أو بمدى حدة عواقبه وبعد سنة ونصف ظهر وباء كورونا (كوفيد-19) الذي اجتاح العالم بأسره في فترة وجيزة، مما ألحق بخسائر فادحة ومنتزيدة في الأرواح في مختلف بلدان العالم. وحتى يتسنى لنظم الرعاية الصحية مواكبة الأزمة وحماية الأرواح، كان من الضروري اللجوء إلى عمليات العزل والحظر العام والإغلاق في معظم بلدان العالم. لذا فان تداعيات هذه الجائحة لم تتوقف عند صدمات في القطاع الصحي فقط، بل امتدت إلى الاقتصاد من خلال تسببها في إبطاء عجلة الإنتاجية وتعطيلها، لذا قد يشهد الاقتصاد العالمي انكماشاً حاداً في عام 2020. فإجراءات وتدابير الاحتواء واسعة النطاق والتي تم تطبيقها في معظم دول العالم بالتزامن، جعلت عجلة النمو الاقتصادي العالمي وكأنها تتوقف فجأة.

ومن أجل معرفة تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول كوفيد-19؛
- المبحث الثاني: انعكاسات تفشي كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي؛
- المبحث الثالث: أثر كوفيد-19 على بعض دول العالم.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول كوفيد-19؛

تعد جائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19) أزمة صحية عالمية، اجتاحت العالم بأسره في فترة وجيزة، لذا أصبح يعد موضوع الساعة وطنيا ودوليا، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم فيروس كورونا (كوفيد-19)، أنواعه وأعراضه، لننتهي بأسباب وطرق انتشاره.

المطلب الأول: فيروس كورونا الماهية والأصل

يعد فيروس كورونا أحد الفيروسات الشائعة التي تسبب عدوى الجهاز التنفسي العلوي، والجيوب الأنفية، والتهابات الحلق، وفي معظم الحالات لا تكون الإصابة به خطيرة إلا بعض الاستثناءات، ومن خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى لمحة تاريخية عن فيروسات كورونا، وكذا مختلف تعريفات جائحة كورونا (كوفيد-19).

أولا: نبذة عن فيروس كورونا (كوفيد-19)

تعد فيروسات كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة، في حين لا ينسب البعض الآخر لذلك¹.

إن أول ظهور لفيروس كورونا كان سنة 2003، لم تعلن المنظمة الصحية أنه وباء رغم انتشار الإصابات به في 26 دولة، وذلك لأن المرض تم احتواؤه سريعا، ولم يتأثر سوى عدد قليل من الدول بشكل كبير منها: الصين، هونغ كونغ، تايوان، سنغافورة وكندا.

أما الظهور الثاني له فكان في السعودية سنة 2012 وسمي فيروس كورونا المتسبب في متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، ليطل من بعدها جل أنحاء شبه الجزيرة ثم 23 بلدا أوروبا وأسيا وحتى في أمريكا الشمالية².

ثم أعلنت الصين يوم 12 ديسمبر 2019 عن آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروس كورونا، الذي يثير قلقا بالغا في الوقت الحالي يُسمى سارس كوف-2، أو فيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة، ولا يجب الخلط بينه وبين فيروس السارس الذي كان الجميع متخوفا منه عام 2003، إذ أن فيروس سارس كوف-2 هو الذي يتسبب في مرض كوفيد-19. أما كوفيد-19 فهو الاسم الذي أطلقتته منظمة الصحة العالمية على المشاكل التنفسية التي تؤدي إلى الوفاة أحيانا، وقد تم إضافة الرقم 19 إشارة إلى العام 2019 الذي اكتشفت فيه أول حالة للفيروس، ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء

¹ سمير بو عيسى، انعكاسات جائحة كوفيد-19 على حرية التنقل وممارسة النشاط الاقتصادي بالجزائر، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 03، الجزائر، 2020، ص 105.

² مريم لوكال، مكافحة منظمة الصحة العالمية للطوارئ الصحية العابرة للحدود: فيروس كورونا نموذجا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 389.

تفشيته في مدينة ووهان الصينية، وتم إرجاع أصل الفيروس إلى سوق الجملة هوانان للمأكولات البحرية في 7 جانفي 2020، حيث أكدت السلطات الصحية الصينية ذلك¹. ثم تحول كوفيد-19 الآن إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم².

ثانيا: تعريف فيروس كورونا المستجد

مرت البشرية على مدار التاريخ بالعديد من الأمراض الخطيرة، وقد ترافق اسم هذه الأمراض المختلفة مع لفظة "جائحة"، ومؤخرا اعتبرت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 جائحة، فما معنى كلمة جائحة ومتى يطلق هذا اللفظ³؟

1. تعريف الجائحة:

لغة: من الفعل الثلاثي الجوح و الاجتياح، وتعني الهلاك والاستئصال، والجائحة مصيبة تحل بالرجل في ماله فتجتاحه، ويتضح أن الجائحة في اللغة هي مصيبة مذهبة أو متلفة للمال أو النفس، مثلا يجتاح مرض ما منطقة ما فيحصد عددا كبيرا من الأرواح⁴.

اصطلاحا: يقول الدكتور محمد الدسوقي استشاري الأمراض الصدرية أن الوباء هو ظهور حالات مرضية معدية في دولة أو مجموعة دول صغيرة متجاورة وينتشر بصورة سريعة بين الناس، أما الجائحة فهو ظهور حالات لأمراض معدية في أكثر دول العالم بأسره، ويصعب السيطرة عليها مما يهدد صحة الناس ويتطلب تدابير صحية سريعة، وخطط عاجلة لإنقاذ البشر، وأشار أن هذين المصطلحين يطلقان على الأمراض المعدية فقط⁵.

2. تعريف فيروس كورونا (كوفيد-19)

من أهم التعاريف المقدمة لفيروس كورونا المستجد نجد ما يلي:

فيروس كورونا (كوفيد-19) هو مرض تتسبب به سلالة جديدة من الفيروسات التاجية (كورونا)، والاسم الإنجليزي للمرض مشتق كالتالي: "CO" هما أول حرفين من كلمة كورونا (Corona) و "VI" هما أول حرفين من كلمة فيروس (Virus) و "D" هو أول حرف من كلمة (Disease)، وأطلق على هذا المرض سابقا اسم

¹ سمية بن عمورة، رشيد هولي، تداعيات جائحة كورونا (COVID-19) على تحقيق أهداف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة (2030) في المنطقة العربية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 03، الجزائر، 2020، ص 223-224.
² فريدة فلاك، أرقام وإحصائيات حول أزمة كورونا الحديثة وتداعياتها على الاقتصاديات الكبرى في العالم "الولايات المتحدة الأمريكية والصين كنموذجاً" مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 32.
³ سفيان سولم، التأمين ضد خطر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 32، العدد خاص: القانون وجائحة كوفيد-19، الجزائر، 2020، ص 606.
⁴ سامية العايب، تداعيات فيروس كورونا المستجد على سوق العمل "التجارة الإلكترونية نموذجا"، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 05، العدد 04، الجزائر، 2020، ص 3.
⁵ لوييزة مكسح، التدابير الشرعية للوقاية من جائحة كورونا المستجد (COVID-19)، مجلة الإحياء، المجلد 20، العدد 26، الجزائر، 2020، ص 288.

Novel 2019. وهو فيروس جديد يرتبط بعائلة الفيروسات نفسها التي ينتمي إليها الفيروس الذي تسبب بمرض المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارز) وبعض من أنواع الزكام العادي¹.

كما يعرف فيروس كورونا كوفيد-19 أيضا بأنه فيروس معد ينتقل بين البشر، تبدأ أعراضه كأعراض الأنفلونزا، حيث يشعر الشخص بارتفاع درجة الحرارة واحتقان حلقه وضيق في التنفس والسعال والصداع، تظهر أعراضه بعد 14 يوما من الإصابة به، تطور أعراضه إلى التهاب رئوي حاد يمنع الأكسجين من الوصول إلى الدم مما يؤدي إلى الوفاة².

وأخيرا عرف فيروس كورونا (كوفيد-19) بأنه فيروس حاد وشديد يلزم ويصيب الجهاز التنفسي يكون على شكل كريات مستديرة أو بيضاوية ومتعدد الأشكال في كثير من الأحيان على مستوى الرئتان، الذي ينتقل بشكل أساسي عن طريق القطرات والاتصال، كذلك عن طريق الانتقال الجوي عندما يتعرض الناس لفترات طويلة لتراكيز عالية في الأماكن المغلقة نسبيا³.

مما سبق نستخلص أن فيروس كورونا كوفيد-19 هو عبارة عن فيروس جديد قاتل وسريع الانتشار يصيب الإنسان، باعتباره أحد الأمراض والفيروسات الخطيرة التي تهدد الصحة البشرية في كل العالم.

المطلب الثاني: أنواع وأعراض فيروس كورونا

إن جميع فيروسات كورونا هي فيروسات مغلفة مع جينوم الحمض النووي الريبي الايجابية، تسبب معظمها المرض للحيوانات، وعُرف حتى الآن سبعة أنواع من فيروسات كورونا تصيب الإنسان⁴، وهي:⁵

1. فيروس كورونا البشري E229 (HCoV-229E)؛

2. فيروس كورونا البشري OC 43 (HCoV-OC 43)؛

3. فيروس كورونا البشري NL6 (HCoV-NL 63)؛

4. فيروس كورونا البشري (HK 41)؛

5. فيروس كورونا (SARS-COV)؛

6. فيروس كورونا (MERS-COV)؛

7. فيروس كورونا المستجد COVID-19.

¹ عمر بن عيشوش، حسان بوسرسوب، دور شبكة الفايبروبوك في تعزيز التوعية الصحية حول فيروس كورونا كوفيد-19، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 293.

² بلعيدون عوار، آليات المحافظة على مناصب العمل في ظل أزمة جائحة كورونا، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 76.

³ وليد زيادي، حكيم بن جروة، تقييم أداء الخدمات العمومية في ظل وباء كورونا المستجد (كوفيد-19)، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 193.

⁴ مؤسسة MSD، فيروسات كورونا والمتلازمات التنفسية الحادة (كوفيد-19، ميرس، سارس)، الولايات المتحدة الأمريكية، 2020/12، ص 01.

⁵ لوييزة مكسح، مرجع سابق، ص 289.

تسبب الأربعة الأولى من هذه الأنواع السبعة البشرية أمراض خفيفة في السبيل التنفسي العلوي تتجم عنها أعراض مشابهة لأعراض الزكام الشائع في حين أن الأنواع الثلاثة الأخرى تسبب حالات عدوى أكثر شدة، وقد أدت في الآونة الأخيرة إلى فاشيات كبيرة من الالتهاب الرئوي القاتل.

أولاً: سارس-كوف SARS-COV: اختصار لفيروس كورونا المسبب للمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة، وهو فيروس تاجي جرى التعرف عليه لأول مرة عام 2003، وتبين أنه المسؤول عن فاشية المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة سارس التي بدأت في الصين في أواخر عام 2002، أصيب فيه أكثر من 8000 شخص وتوفي حوالي 10%؛

ثانياً: ميرس-كوف MERS-COV: اختصار لفيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، وهو فيروس تاجي جرى التعرف عليه لأول مرة عام 2012، وتبين أنه المسؤول عن متلازمة الشرق الأوسط التنفسية ميرس أصيب فيه 2468 ومعدل الوفيات حوالي 34.5%¹؛

ثالثاً: سارس-كوف SARS-COV2 (COVID-19): اختصار لفيروس كورونا 2 المسبب للمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة، تم رصد ستة أنواع منه، كل نوع يختلف في شدة المرض والأعراض والحاجة إلى توفير دعم للجهاز التنفسي للمريض أثناء مرحلة الشفاء، وهي:²

النوع الأول: يشبه الأنفلونزا، لكن دون الإصابة بحمى (Flu-like with no fever)، ومع أعراض الصداع وفقدان حاسة الشم وآلام العضلات والسعال والتهاب الحلق وألم في الصدر؛

النوع الثاني: يشبه الأنفلونزا، لكن مع حمى وفقدان الشهية (Flu-like with fever)، ومع أعراض الصداع وفقدان حاسة الشم والسعال والتهاب الحلق و بحة في الصوت؛

النوع الثالث: هضمي (gastrointestinal)، حيث يعاني المريض من الإسهال، مع أعراض الصداع وفقدان حاسة الشم وفقدان الشهية والتهاب الحلق وآلام الصدر ودون سعال؛

النوع الرابع: حاد من المستوى الأول (severe level one)، مع التعب وأعراض الصداع وفقدان حاسة الشم والسعال والحمى وبحة في الصوت وألم في الصدر؛

النوع الخامس: حاد من المستوى الثاني (severe level two)، مع ارتباك (confusion)، وتعب وصداع وفقدان حاسة الشم وفقدان الشهية والسعال والحمى وبحة في الصوت والتهاب الحلق وآلام الصدر وألم العضلات؛

النوع السادس: حاد من المستوى الثالث، بطني وتنفسي (severe level three abdominal and respiratory)، حيث يصاب الشخص بضيق في التنفس وإسهال وآلام شديدة في البطن مع صداع، وفقدان حاسة الشم وفقدان الشهية والسعال والحمى وبحة في الصوت وألم في الصدر وتعب وارتباك وآلام العضلات.

¹مؤسسة MSD، مرجع سابق، ص02.

²أسامة أبو الرب، دراسة تكشف 6 أنواع من مرض كورونا، جريدة الجزيرة نت، مكة المكرمة، 2020/12/28، في الموقع الإلكتروني:

6-أنواع من كورونا-كوفيد-19/26/7/2020/news/healthmedicine/2020/7/26/19-أنواع من كورونا-كوفيد-19 تم الاطلاع يوم 2020/06/23

المطلب الثالث: أسباب ظهور وانتشار فيروس كورونا المستجد

تعد فيروسات كورونا حيوانية المنشأ، فهي قادرة على الانتقال من الحيوان إلى الإنسان كما تمتلك القدرة بعد ذلك على نقل العدوى من إنسان مصاب إلى آخر كما هو الحال مع فيروس كورونا المستجد. وقد أشارت دراسة صينية إلى أن يكون نوع من الأفاعي، الحيوان المسؤول عن نقل العدوى لهذا الفيروس إلى الإنسان، غير أن هذا الأمر لم يتم تأكيده حتى الآن، كما أشارت ذات الدراسة إلى أن الخفافيش قد تكون المسؤولة عن نقل العدوى للأفاعي التي بدورها عملت كناقل وسيط أوصل العدوى للإنسان، وهو ما جعل خبراء البيئة يحذرون من تجارة الحيوانات البرية واعتبارها قنابل موقوتة للأوبئة خاصة وأنها تجمع أنواعا مختلفة من الحيوانات البرية قد تنقل الفيروسات إلى بعضها البعض وتتسبب في انتشارها¹.

أولا: أسباب انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)

وضع علماء الفيروسات عدة أسباب لتفشي فيروس كورونا المستجد، أهمها:²

1. التأخر في اتخاذ التدابير الصارمة والإجراءات الاحترازية للوقاية من انتشار فيروس كوفيد19؛
2. التأخر في غلق المطارات والموانئ؛
3. الأخذ بعين الاعتبار المصالح والتجارة والاقتصاد الدوليين؛
4. الأحكام المسبقة وغياب الوعي الصحي لدى العامة؛
5. التغيرات المناخية والزيادة في قطع الأشجار من الغابات، وكميات النفايات المتزايدة يزيد بدوره من نسبة الإصابة بالفيروسات ونقلها إلى جسم الإنسان من خلال القوارض؛
6. التلوث وعدم النظافة من بين المسببات الأساسية لفيروس كورونا، حيث يمكن أن ينتشر هذا الوباء في الأماكن الأكثر تلوثا والتي تكثر فيها النفايات خصوصا وأن بعض أنواع الفيروسات أو البكتيريا، والفطريات تتغذى على النفايات الملوثة.

ثانيا: طرق انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)

غالبا تنتشر الأمراض المعدية بطريقتين، إما تنتقل مباشرة من شخص إلى آخر، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق وسيط يقوم بنقل المرض بين الأفراد.

وبما أن فيروس كورونا (كوفيد19) من بين الأمراض المعدية فإن طريقة انتقاله أيضا تتم بطريقتين مباشرة وغير مباشرة. وقد أثبتت أغلب الدراسات والأبحاث حول طريقة انتشار فيروس كورونا أن طريقة الانتقال الرئيسية هي من إنسان إلى إنسان عن طريق المفرزات التنفسية المزفورة، مثل السعال أو العطاس. لهذا يجب أن تكون المسافة بين الأشخاص 1.5 متر على الأقل حتى لا تنتقل العدوى إذا عطس شخص

¹لوييزة مكسح، مرجع سابق، ص290-291.

²سهايلية سماح، الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد05، العدد3، الجزائر، 2020، ص28.

³مريم لوكال، مرجع سابق، ص392.

مصاب. تبقى القطرات الناقلة لفيروس كورونا المستجد معلقة في الهواء لفترة قصيرة وقد تتسرب على منضدة مثلا أو أي شيء من هذا القبيل، فيصبح ناقلا للعدوى عندما يلمسه شخص ما ولا يغسل يديه جيدا، وينصح بغسل اليدين كل حين وآخر حيث تنتقل العدوى من مسك أكرة باب ملوث من اليدين وتتم بعد ذلك الإصابة بالعدوى عندما يلمس الشخص فمه وانفه أو عينيه فيجد الفيروس طريقه إلى الجهاز التنفسي للشخص. ويفترض انه شبيه ببقية فيروسات كورونا التي قد تبقى حية ومعدية على السطوح المعدنية، أو الزجاجية، أو البلاستيكية، لفترة تصل إلى تسعة أيام في درجة حرارة الغرفة¹.

¹نعيم بوعموشة، فيروس كورونا (كوفيد19) في الجزائر-دراسة تحليلية-، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد02، العدد02، الجزائر، 2020، ص126-127.

المبحث الثاني: تداعيات تفشي كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي

أحدثت جائحة كورونا (كوفيد-19) أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، فقد أفقدت العالم توازنه وأدت الإجراءات الضرورية لاحتواء الفيروس إلى عرقلة النشاط الاقتصادي، وتم وصفها بالصدمة الاقتصادية نظرا إلى تداعياتها على مؤشرات الاقتصاد العالمي، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى تداعيات تفشي فيروس كورونا على كل من التجارة الخارجية، والسياحة الدولية لنتهي بتداعياته على أسواق النفط.

المطلب الأول: تداعيات تفشي كوفيد-19 على التجارة الخارجية

انعكس وباء كورونا بأزمة على التجارة العالمية وعلى سلاسل التوريد في عالم أكثر ترابطا واعتمادا على بعضه البعض. فعلى الرغم من جهود الدول لزيادة العولمة للتمتع بميزة التكلفة والتطور التكنولوجي وزيادة الابتكار ومن ثم زيادة التنمية والمساهمة للوصول إلى أهداف التنمية، إلا أنه مع بداية الجائحة ومع تطبيق سياسات الإغلاق تأثرت حركة التجارة الخارجية، وتوقفت سلاسل التوريد ما أدى في النهاية إلى أزمات في العرض والطلب في العديد من السلع الإستراتيجية وتدهور في سوق العمل وغيره من الأزمات¹. ومن خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى أثر الجائحة على التجارة العالمية عام 2020.

أولا: وضع التجارة عالمياً

أثرت الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن كوفيد-19 بشكل كبير على التجارة العالمية، بشكل عام، انخفض حجم التجارة العالمية في 2020 بحوالي 9%، حيث انخفض حجم التجارة في السلع بحوالي 6%، بينما انخفض حجم التجارة في الخدمات بحوالي 16.5%، ولكن كان تأثير الجائحة في النصف الأول من العام الماضي أكثر حدة، حيث انخفضت التجارة العالمية بحوالي 15%، وبدأت التجارة في التعافي في النصف الثاني وخصوصا في الربع الأخير من 2020 وخاصة في تجارة السلع، حيث ارتفعت التجارة في السلع بحوالي 8% في الربع الرابع، بينما ظل حجم التجارة في الخدمات دون تغيير. جدير بالذكر أن قطاع الخدمات يمثل 3/2 من إجمالي الناتج ويحتوي على أكثر من نصف الوظائف عالمياً². ويمكن تمثيل حجم الصادرات والواردات السلعية خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2020 في الجدول الموالي:

جدول رقم 01: حجم الصادرات و الواردات السلعية خلال الربع الثالث والرابع لعام 2020

الربع الرابع من عام 2020		الربع الثالث من عام 2020		
الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	
↓%1	↑%1	↓%9	↓%5	الدول المتقدمة
↑%8	↑%6	↓%2	↓%5	الدول النامية
↑%7		↓%3		التجارة بين دول الجنوب
%0	↓%1	↓%14	↓%12	الدول النامية (باستثناء دول شرق

¹ كنزري سيرج، التجارة العالمية في عام كورونا، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية-ecss، 2021/04/20، ص01.

² WTO, Global Trad Updat, World Trad Report, Geniva , 10Feb 2021, p02.

				آسيا)
			↓%14	التجارة بين دول الجنوب (باستثناء دول شرق آسيا)
		↓%9		

Source: WTO, Global Trad Updat, World Trad Report, Geniva , 10Feb 2021, p4

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن حجم الصادرات السلعية قد شهد تدهورا خلال الربع الثالث من عام 2020، حيث انخفض حجم الصادرات السلعية في الدول المتقدمة والدول النامية بنسبة 9% و2% على التوالي، في حين أن حجم الصادرات السلعية قد انخفض بنسبة 5% لكل من الدول النامية والدول المتقدمة. أما بالنسبة للربع الرابع، فقد شهدت التجارة العالمية انتعاشا، حيث ارتفع حجم الصادرات السلعية بنسبة 8% في الدول النامية، بينما في الدول المتقدمة فقد انخفض بنسبة 1% متحسنا عن الانخفاض البالغ 9% في الربع الثالث من عام 2020. في حين أن حجم الواردات السلعية قد ارتفع في الدول المتقدمة والدول النامية بنسبة 1% و6% على التوالي.

كما نلاحظ أن تعافي التجارة العالمية في الربع الرابع من عام 2020 يعود إلى تعافي التجارة في الدول النامية وخصوصا دول شرق آسيا، حيث أنه بمجرد استبعاد اقتصاديات دول شرق آسيا فإن النمو التجاري الايجابي للدول النامية سيتلاشى.

إن انخفاض حجم التجارة العالمية خلال الربع الثالث من عام 2020 يعود إلى الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا المتمثلة في التباعد الاجتماعي وفرض حظر التجوال بأوقات مختلفة، الأمر الذي انعكس على عدد العمال بالمصانع وكذلك خفض ساعات العمل مما أدى إلى تأثر حركة التجارة العالمية نتيجة الإجراءات المماثلة في البلدان الأخرى. أما بالنسبة للانتعاش التجاري للربع الرابع من عام 2020 فيعود إلى تحسن حجم التجارة في السلع التي زاد الطلب عليها بسبب كوفيد-19¹.

ويمكن توضيح نسبة صادرات السلع للاقتصاديات الرئيسية لعام 2020 في الجدول التالي:

جدول رقم 02: صادرات السلع للاقتصاديات الرئيسية في عام 2020 (%)

	البرازيل	الاتحاد الروسي	الهند	الصين	إفريقيا الجنوبية	الولايات المتحدة	اليابان	جمهورية كوريا	الاتحاد الأوروبي
النصف الأول 2020	-8	-22	-25	-6	-14	-17	-14	-11	-14
الربع الثالث 2020	-8	-24	-6	8	1	-13	-12	-3	-5
الربع الرابع	-4	-19	-5	17	15	-5	3	4	3

¹ ماجد الجميل، سلع شرق آسيا تنعش التجارة العالمية.. وقطاع الخدمات يتخلف، جريدة الاقتصادية، جنيف، في الموقع الالكتروني:

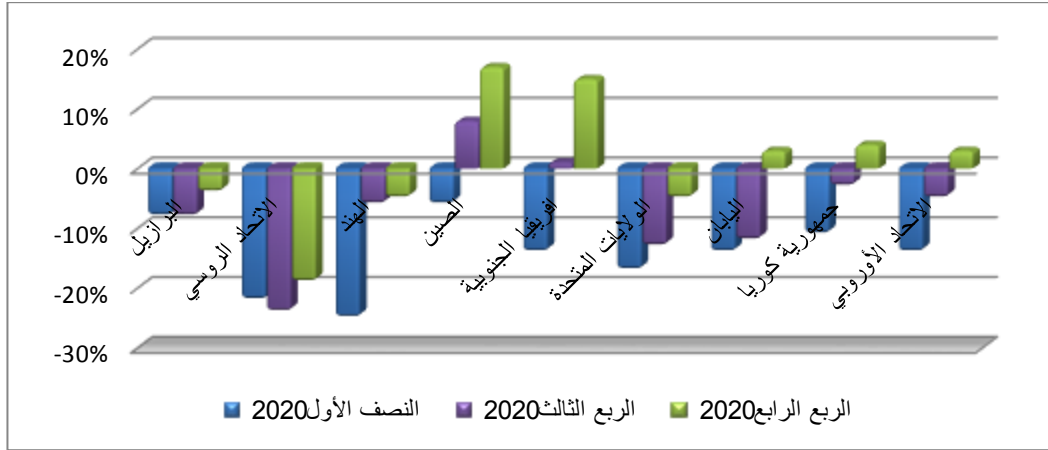
<https://www.aieqt.com/2021/02/10/article-2020291-hmtt> تم الاطلاع يوم 2021/06/21.

									الربع 2020
--	--	--	--	--	--	--	--	--	------------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: WTO, OP.CIT, p3

ويمكن تمثيل الجدول رقم 02 في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 01: صادرات السلع للاقتصادات الرئيسية في عام 2020 (%)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 02.

بناء على الجدول والشكل البياني السابقين يتبين لنا أن صادرات السلع للاقتصادات الرئيسية شهدت تدهورا في النصف الأول من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2019. وكانت صادرات الهند السلعية الأكثر تدهورا من بين هذه الاقتصادات، حيث انخفضت بحوالي 25%. ولكن على الرغم من هذا التدهور، إلا أن الصين سجلت أقل انخفاض في الصادرات السلعية، حيث انخفضت بحوالي 6% فقط في النصف الأول من 2020 وكانت الدولة الوحيدة التي تسجل نموًا في صادراتها السلعية في الربع الثالث في حين صارت باقي الدول في محاولة للحد من التدهور. أما بالنسبة إلى الربع الرابع، فقد سجل ثلثي هذه الدول نموًا في الصادرات السلعية لتكون الصين ذات أكبر نمو بحوالي 17%، في حين أن الصادرات السلعية للبرازيل والاتحاد الأوروبي والهند لا تزال في حالة انخفاض، وخصوصا الاتحاد الروسي حيث سجلت التجارة انخفاضا بنسبة 19% في الربع الرابع مقارنة بنفس الفترة من عام 2019¹.

أما فيما يتعلق بصادرات الخدمات للاقتصادات الرئيسية لعام 2020 فيمكن توضيحها من خلال

الجدول التالي:

جدول رقم 03: صادرات الخدمات للاقتصادات الرئيسية في عام 2020 (%)

الاقتصاد	البرازيل	الاتحاد الروسي	الهند	الصين	إفريقيا الجنوبية	الولايات المتحدة	اليابان	جمهورية كوريا	الاتحاد الأوروبي
النصف الأول 2020	-10	-20	-7	-7	-37	-17	-20	-16	-16

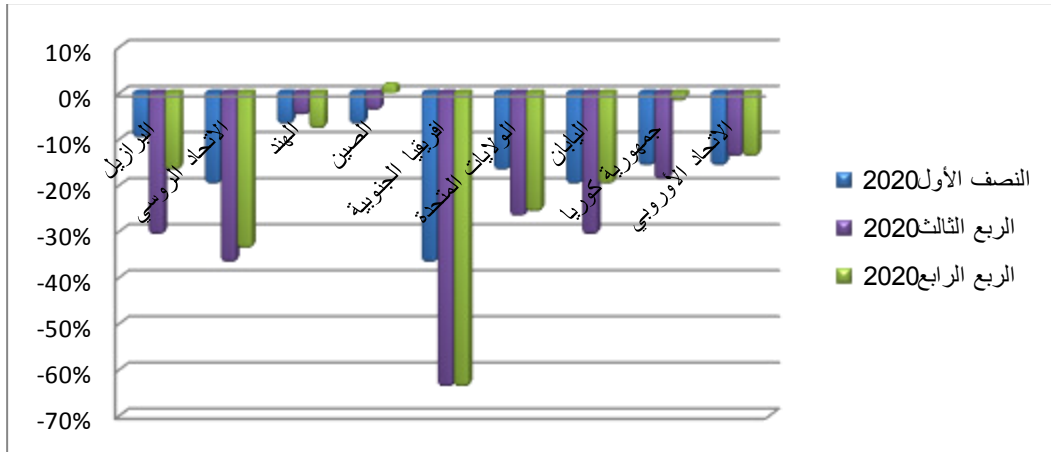
¹كنزي سيرج، مرجع سابق، ص 02.

-14	-19	-31	-27	-64	-4	-5	-37	-31	الربع الثالث 2020
-14	-2	-20	-26	-64	2	-8	-34	-17	الربع الرابع 2020

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على WTO, OP.CiT, p03.

ويمكن تمثيل الجدول رقم 03 في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 02: صادرات الخدمات للاقتصادات الرئيسية لعام 2020 (%)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 03.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني السابقين، أنه بالرغم من أن الانخفاض في صادرات الخدمات في النصف الأول من 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 كانت إلى حد ما قريبة من التدهور في صادرات السلع باستثناء جنوب إفريقيا، إلا أنها تدهورت بوتيرة أسرع في الربع الثالث باستثناء الهند والصين والاتحاد الأوروبي الذين شهدوا تحسنا ضئيلا في وتيرة الانخفاض. إضافة إلى ذلك، كانت جنوب إفريقيا صاحبة أكبر انخفاض في الصادرات السلعية، حيث انخفضت بنسبة 37% في النصف الأول من 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 وبنسبة 64% في الربع الثالث والرابع عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام 2019. علاوة على ذلك، لم يتحسن وضع صادرات الخدمات في كثير من الاقتصادات في الربع الأخير من 2020، ويرجع ذلك إلى حد كبير لتوقف حركة السياحة. وتكون الصين هي الاستثناء لهذا الانخفاض، حيث تسجل نمو لصادراتها للخدمات بحوالي 2% في الربع الرابع من 2020.

أما بخصوص واردات السلع للاقتصادات الرئيسية في عام 2020 فيمكن توضيحها من خلال الجدول

التالي:

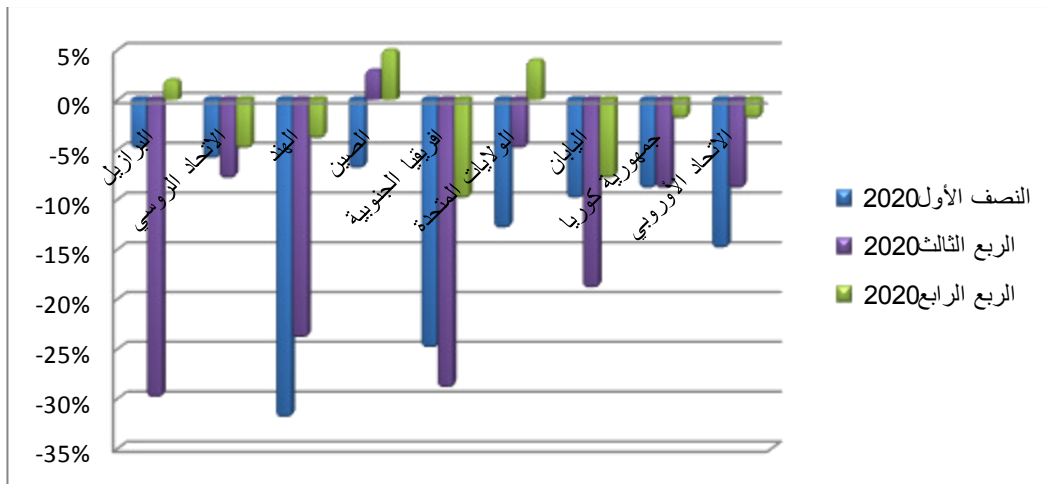
جدول رقم 04: واردات السلع للاقتصادات الرئيسية في عام 2020 (%)

البرازيل	الاتحاد الروسي	الهند	الصين	إفريقيا الجنوبية	الولايات المتحدة	اليابان	جمهورية كوريا	الاتحاد الأوروبي	
-5	-6	-32	-7	-25	-13	-10	-9	-15	النصف الأول 2020
-30	-8	-24	3	-29	-5	-19	-9	-9	الربع الثالث 2020
2	-5	-4	5	-10	4	-8	-2	-2	الربع الرابع 2020

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: WTO, OP.CIT, p03.

ويمكن تمثيل الجدول رقم 04 في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 03: واردات السلع للاقتصادات الرئيسية لعام 2020 (%)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 04.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني السابقين أن واردات السلع سجلت أيضا تدهورا في النصف الأول في 2020 مقارنة بالفترة نفسها في 2019 في جميع الاقتصادات ولكن بنسب متفاوتة، حيث كانت الهند صاحبة أكبر انخفاض بنسبة 32% وتليها جنوب إفريقيا بنسبة 25% بينما كانت البرازيل صاحبة أقل انخفاض في واردات السلع في النصف الأول من 2020. وعلى الرغم من أن البرازيل كانت صاحبة أقل انخفاض في النصف الأول، إلا أنها كانت صاحبة أكبر تدهور في الربع الثالث في 2020 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019، حيث ارتفع من انخفاض قدره 5% في النصف الأول إلى انخفاض قدره 30% في الربع الثالث. وكانت الصين مرة أخرى الاستثناء لواردات السلع في الربع الثالث، حيث سجلت نموا بنسبة 3%. أما بالنسبة إلى الربع الأخير من 2020، فقد تحسن وضع واردات السلع في جميع الاقتصادات ولكن لم تسجل نموا إلا في البرازيل والصين و الولايات المتحدة.

أما فيما يتعلق بواردات الخدمات للاقتصادات الرئيسية في عام 2020 فيمكن إبرازها من خلال الجدول التالي:

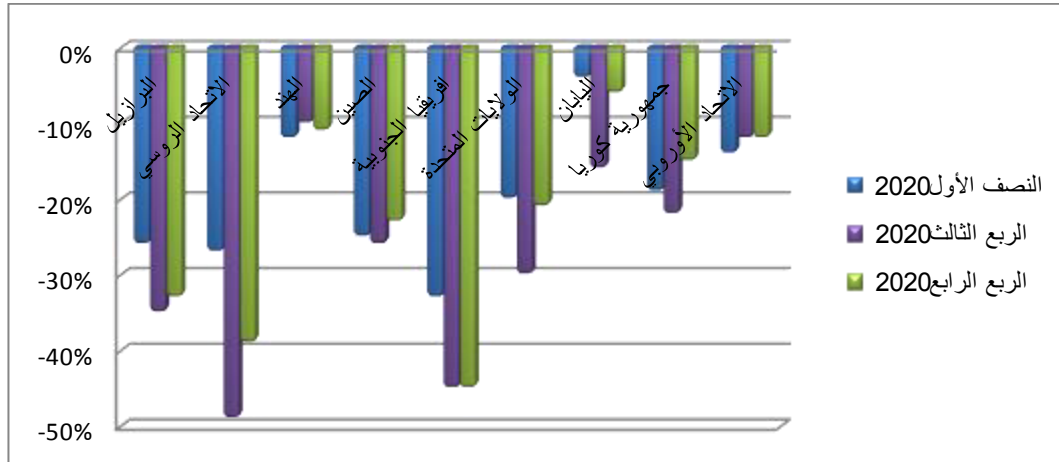
جدول رقم 05: واردات الخدمات للاقتصادات الرئيسية في عام 2020 (%)

البرازيل	الاتحاد الروسي	الهند	الصين	إفريقيا الجنوبية	الولايات المتحدة	اليابان	جمهورية كوريا	الاتحاد الأوروبي	
-26	-27	-12	-25	-33	-20	-4	-19	-14	النصف الأول 2020
-35	-49	-10	-26	-45	-30	-16	-22	-12	الربع الثالث 2020
-33	-39	-11	-23	-45	-21	-6	-15	-12	الربع الرابع 2020

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على WTO, OP.CiT, p03.

ويمكن تمثيل الجدول رقم 05 في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 04: واردات الخدمات للاقتصادات الرئيسية لعام 2020 (%)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 05.

بناء على الجدول والشكل البياني السابقين، كان التدهور الأكبر في بيانات التجارة العالمية في واردات الخدمات، حيث انخفضت بنسب ضخمة في معظم الاقتصادات وتدهور الوضع أيضا في الربع الثالث في العديد من الاقتصادات، فعلى سبيل المثال، انخفضت واردات الخدمات في الاتحاد الروسي بنسبة 27% في النصف الأول من 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، وارتفعت وتيرة الانخفاض لتصل إلى 49% في الربع الثالث من 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. إضافة إلى ذلك، كانت واردات الخدمات الوحيدة التي لم تشهد نموا في أية دولة في الربع الرابع من 2020 وهو ما يشير إلى تخلف القطاع مقارنة بقطاع السلع.

إن انخفاض حجم الصادرات والواردات للسلع والخدمات يعود إلى تداعيات فيروس كورونا، حيث أن العديد من الأعمال التجارية أصبحت تعمل بطاقة محدودة، أو أوقفت نشاطها تماماً، كما فرضت قيود على حركة المسافرين عبر الحدود. في حين أن الانتعاش الذي شهدته التجارة الخارجية في الربع الأخير من عام 2020 يرجع إلى انتعاش القطاعات ذات صلة بالسلع التي زاد الطلب عليها بسبب كوفيد-19 أي المنسوجات بما في ذلك معدات الحماية الشخصية، كما يعود إلى تخفيف بعض القيود على حركة التجارة الخارجية¹. وفي الأخير يمكن توضيح نسبة تعافي التجارة في بعض القطاعات خلال عام 2020 من خلال الجدول التالي:

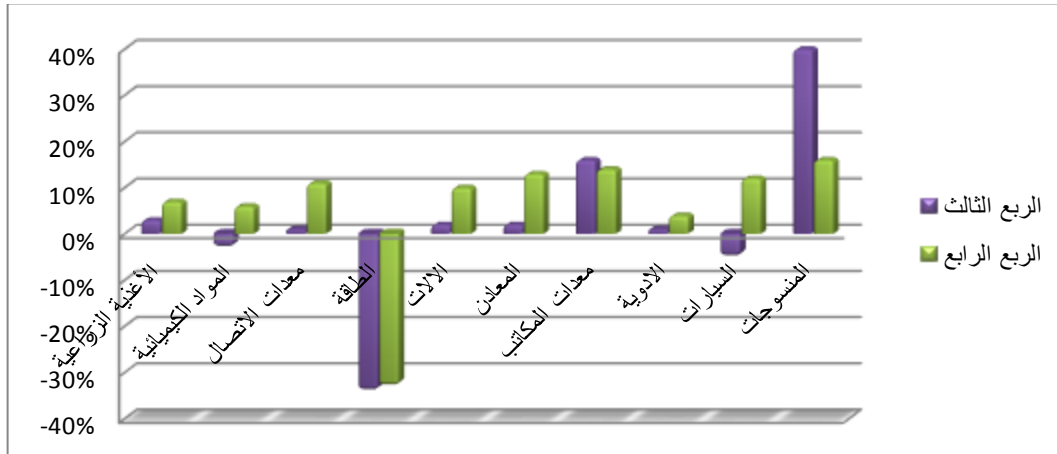
جدول رقم 06: نسبة تعافي التجارة في قطاعات محددة في الربع الثالث والرابع من عام 2020 (%)

المنسوجات	السيارات	الأدوية	معدات المكاتب	المعادن	الآلات	الطاقة	معدات الاتصال	المواد الكيميائية	الأغذية الزراعية	
40	-5	1	16	2	2	-34	1	-3	3	الربع الثالث 2020
16	12	4	14	13	10	-33	11	6	7	الربع الرابع 2020

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: WTO, OP.CIT, p05.

ويمكن تمثيل الجدول رقم 06 في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 05: نسبة تعافي التجارة في قطاعات محددة خلال الربع الثالث والرابع.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 06.

¹خالد المنشاوي، هل وصلت تجارة العالم إلى انهيار مع نزيف الصادرات والواردات، جريدة أنديبندنت عربية، لبنان، 2020/08/20، في الموقع الإلكتروني: <https://www.independentarabia.com/node/144826/> تم الاطلاع يوم: 221/6/18.

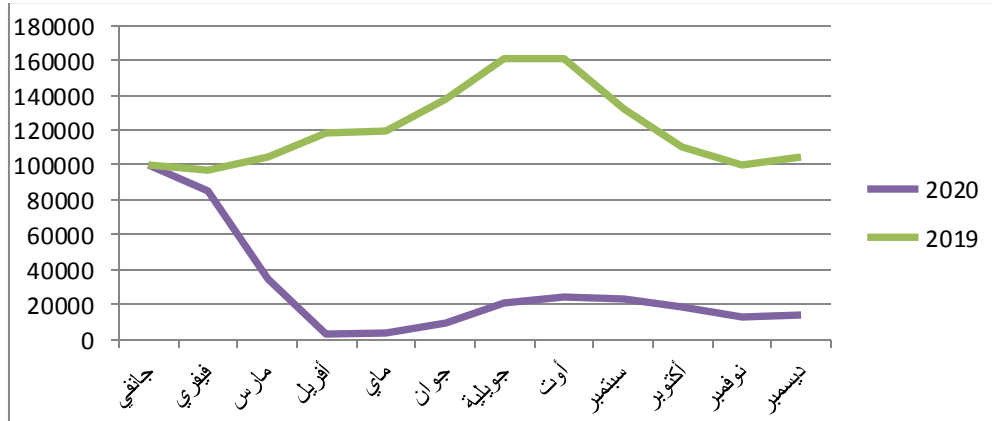
بناءً على الشكل السابق، فقد تعافى حجم التجارة في معظم القطاعات في الربعين الثالث والرابع باستثناء قطاعي الطاقة ومعدات النقل. وفي الربع الثالث كان التعافي الأكبر في قطاع المنسوجات وفي معدات المكاتب، حيث أنها القطاعات التي ارتفع الطلب عليها بسبب الجائحة والسياسات التي تبعتها من إغلاق للأعمال وتطبيق سياسات العمل من المنزل وحظر التجول في العديد من الدول. وكان التحسن في وضع التجارة في هذه القطاعات العامل الرئيسي للحد من تدهور التجارة العالمية بشكل عام.

أثرت الجائحة على القدرة التنافسية للدول في العديد من القطاعات مما أثر على حصتها في السوق العالمي، حيث أن الانخفاض في الطلب أدى إلى خروج المنافسين الضعفاء من السوق العالمي. فعلى سبيل المثال تحسنت صادرات دول مثل الصين، سويسرا، تايوان، وتركيا في 2020 بينما انخفضت صادرات كولومبيا، نيجر، والمملكة العربية السعودية. الأمر الذي سيؤثر على حجم المعروض من المنتجات والأسعار والجودة على المدى الطويل¹.

المطلب الثاني: تداعيات تفشي كوفيد-19 على السياحة الدولية

تسببت جائحة كوفيد-19 في تعطيل غير مسبوق للسفر والسياحة، محلياً ودولياً، مما أدى إلى توقف وجهات السفر والأسواق الخارجية في جميع أنحاء العالم، وهو ما انعكس سلباً على عدد السياح الوافدين الدوليين بمقدار مليار في عام 2020 مقارنة بعام 2019، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 06: عدد السياح الدوليين الوافدين خلال العامين 2019، 2020 (بالآلاف)



المصدر: منظمة السياحة العالمية، السياحة الدولية و COVID-19، مارس 2021، ص 02.

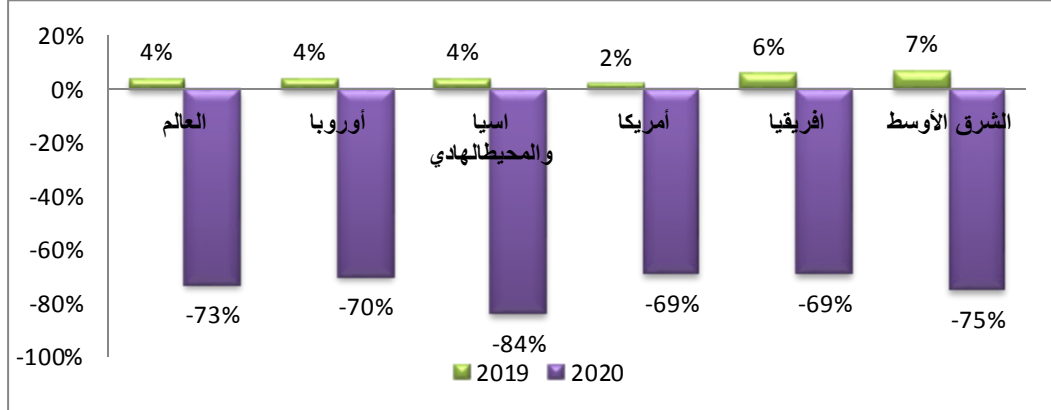
يتبين لنا من خلال الشكل البياني رقم 8 أن عدد السياح الوافدين الدوليين عام 2020 أقل بكثير من عام 2019، وهذا يدل على التأثير الكبير لوباء كورونا على قطاع السياحة الدولية.

كما شهد عدد السياح الدوليين الوافدين انخفاضا بنسبة 73% عام 2020 مقارنة بعام 2019 الذي سجل نمو يقدر بـ 4%، ويمثل هذا خسارة قدرها مليار من السياح الوافدين الدوليين مقارنة بالعام 2019، وذلك بسبب الانخفاض غير المسبوق في الطلب والقيود المفروضة على السفر على نطاق واسع، ما يترجم هذا

¹ كنزي سيرج، مرجع سابق، ص 05.

إلى 1.3 تريليون دولار أمريكي من إيرادات السياحة الدولية المفقودة (عائدات التصدير)، وذلك وفقا للبيانات التي تم رصدها من قبل الجهات السياحية¹، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم 07: عدد السياح الدوليين الوافدين حسب الأقاليم خلال العامين 2019، 2020 (%)

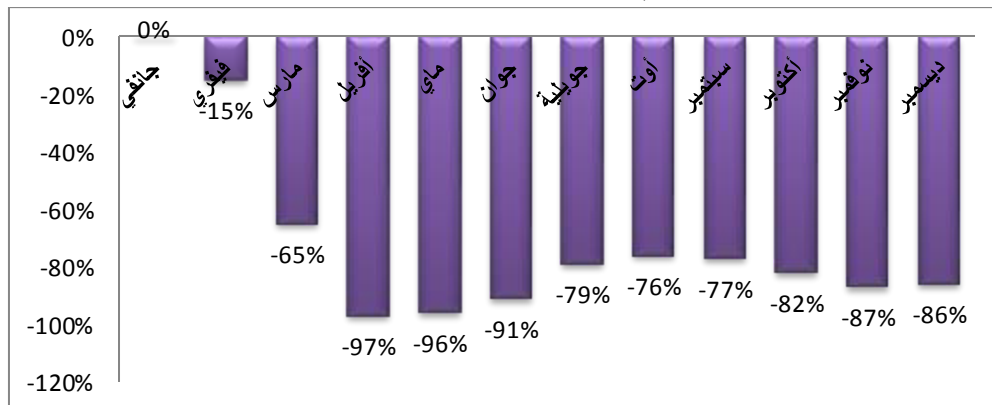


المصدر: منظمة السياحة العالمية، السياحة الدولية و COVID-19، مارس 2021، ص 02.

يتبين لنا من خلال الشكل رقم 9، وحسب الأقاليم، أن منطقة آسيا والمحيط الهادي سجلت انخفاضا قدر بـ 84% وهي المنطقة الأولى التي تعاني من تأثير الوباء والمنطقة التي بها أعلى مستوى من قيود السفر، وكانت ثاني أكثر المناطق تضررا هي الشرق الأوسط بنسبة انخفاض بلغت 75%، تلتها أوروبا بنسبة انخفاض 70% في عدد الوافدين، على الرغم من انتعاش صغير وقصير الأجل في صيف 2020، حيث انخفض عدد السياح الدوليين بأكثر من 500 مليون. وشهدت إفريقيا وأمريكا انخفاضا بنسبة 69% في الوافدين الدوليين، بعد نتائج أفضل إلى حد ما في الربع الأخير من العام.

كما تفاوتت نسبة الانخفاض في عدد السياح الوافدين على مدار أشهر سنة 2020 بعد بدء عمليات الإغلاق في العديد من البلدان وقيود السفر واسعة النطاق وإغلاق المطارات والحدود الوطنية، نتيجة الإجراءات المتخذة لاحتواء انتشار فيروس كورونا، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 08: التغير الشهري في عدد السياح الدوليين الوافدين لعام 2020 (%)

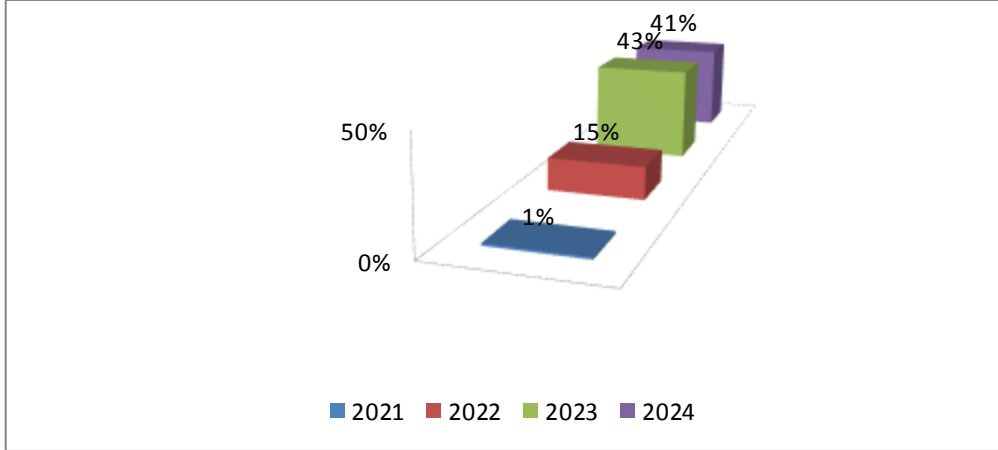


المصدر: منظمة السياحة العالمية، السياحة الدولية و COVID-19، مارس 2021، ص 02.

¹ منظمة السياحة العالمية، 2020 أسوأ عام في تاريخ السياحة مع عدد أقل من مليار زائر دولي، 2021/01/28، ص 1، (بتصرف).

بالنظر إلى المستقبل، لا يرى معظم الخبراء حدوث عودة إلى مستويات ما قبل الجائحة قبل عام 2023. في الواقع يشير 43% من المستجيبين إلى عام 2023، بينما يتوقع 41% العودة إلى مستويات 2019 لن تحدث إلا في عام 2024 أو بعد ذلك. تشير سيناريوهات منظمة السياحة العالمية الممتدة للفترة من 2021 إلى 2024 إلى أن الأمر قد يستغرق عامين ونصف إلى أربع سنوات حتى تعود السياحة الدولية إلى مستويات عام 2019¹، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 09: مدى قدرة قطاع السياحة العالمي على التعافي من أزمة تفشي وباء كورونا (%)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: منظمة السياحة العالمية، covid-19 والسياحة (السياحة في أوقات ما قبل الوباء)، ص 05

نلاحظ من خلال الشكل السابق، أن تعافي قطاع السياحة العالمي سوف يكون بطيئاً خصوصاً في العامين 2021 و 2021، وان قدرته على التعافي تمتد إلى أكثر من ثلاث سنوات، حيث أنه في السنة الثالثة سيتعافى بنسبة 43%. ويرجع ذلك لسرعة تعافي الاقتصاد العالمي، ومدى التنسيق ما بين دول العالم فيما يتعلق بتبني إجراءات صحية متناغمة، والفترة المتوقعة للوصول إلى اللقاح، ومستويات عودة ثقة المسافرين. وبناءً عليه من المتوقع وفق فرضية التعافي الوسطى، فإن الفترة اللازمة لتعافي القطاع تتراوح بين عامي 2024 و 2026².

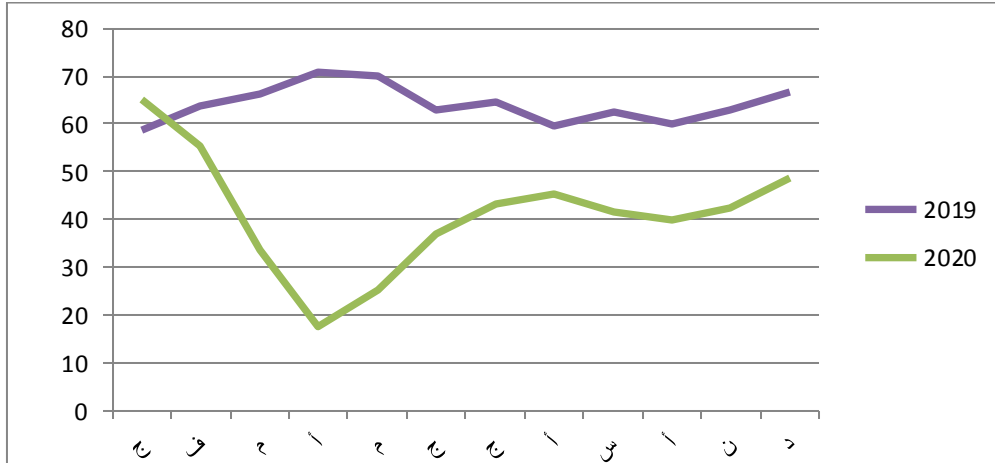
المطلب الثالث: تداعيات تفشي كوفيد-19 على أسواق النفط

أدت سرعة تفشي الفيروس ومخاطره الصحية إلى تعطيل كبير لعملية الإنتاج في العالم، وشل حركة السفر والسياحة بشكل شبه تام، وهو ما قلل الطلب العالمي على الطاقة، خاصة النفط، الذي هوت أسعاره بشكل غير مسبوق، كما هو موضح في الشكل الموالي.

¹ منظمة السياحة العالمية، covid-19 والسياحة (السياحة في أوقات ما قبل الوباء)، 2021، ص 05.

² هبة عبد المنعم وآخرون، تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي، صندوق النقد العربي، جويلية 2020، ص 06.

الشكل رقم10: الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال العامين 2019، 2020 (دولار/ برميل)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، أوبك، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية، جانفي 2021، ص6.

يتبين لنا من خلال الشكل البياني السابق أن أسعار سلة خامات أوبك عام 2020 أقل بكثير من عام 2019، وهذا يدل على التأثير الكبير لوباء كورونا على أسواق النفط العالمية. تراجع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات الأوبك في عام 2020 إلى 41.16 دولار للبرميل، وهو مستوى يقل بنحو 22.9 دولار للبرميل أو بنسبة 35.7% مقارنة بعام 2019. وذلك بسبب الصدمة غير المسبوقة في الطلب العالمي بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19، التي دفعت جميع دول العالم تقريبا إلى اتخاذ تدابير عزل وقيود على السفر، وسط فائض كبير من إمدادات النفط الخام، وارتفاع مخزونات النفط العالمية¹. ويمكن توضيح حجم الطلب العالمي على النفط خلال عام 2020 في الجدول الموالي:

جدول رقم07: الطلب العالمي على النفط خلال عام 2020 (مليون برميل/ اليوم)

2020	2020	2020	2020	
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
93.5	91.2	82.6	92.7	العالم
2.1	10.41	-10.9	-8	نسبة التغيير%
43.9	44.3	35.9	45.3	مجموعة الدول الصناعية
2.3	23.4	-21.1	-6.2	نسبة التغيير%
49.6	47.9	46.2	47.1	باقي العالم

¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، أوبك، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية، جانفي 2021، ص1، (بتصرف).

نسبة التغيير %	-10.3	-1.7	4.1	2.5
----------------	-------	------	-----	-----

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، النشرات الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أنه انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2020 بمقدار 8.1 مليون برميل/اليوم أي بنسبة 8% مقارنة بمستويات الربع الرابع من العام الماضي، ليصل إلى حوالي 92.7 مليون ب/ي. حيث انخفض طلب مجموعة الدول الصناعية بنسبة 6.2% ليصل إلى 45.3 مليون ب/ي، كما انخفض طلب بقية دول العالم بنسبة 10.3%¹. استمر انخفاض الطلب العالمي خلال الربع الثاني بشكل قياسي حيث بلغ 10.1 مليون ب/ي، أي بنسبة 10.9% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى حوالي 82.6 مليون ب/ي. حيث انخفض طلب مجموعة الدول الصناعية بنسبة 21.1%، كما انخفض طلب بقية دول العالم بنسبة 1.7% ليصل إلى 46.2 مليون ب/ي². في حين بدء تعافي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2020 ليصل إلى 91.2 مليون ب/ي، أي بنسبة زيادة تبلغ 10.41% مقارنة بالربع الثاني من عام 2020. حيث ارتفع طلب مجموعة الدول الصناعية بنسبة 23.4% ليصل إلى 44.3 مليون ب/ي، كما ارتفع طلب بقية دول العالم بنسبة 4.1%³. واستمر تعافي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2020، وان كان بوتيرة أبطأ من الربع السابق، ليصل إلى نحو 93.5 مليون ب/ي أي بنسبة زيادة 2.1% مقارنة بمستويات الربع السابق. حيث ارتفع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 2.5%، كما ارتفع طلب باقي دول العالم بنسبة 2.5% ليصل إلى 49.9 مليون ب/ي⁴.

أما حجم العرض العالمي للنفط وسوائل الغاز الطبيعي خلال عام 2020 فيمكن إبرازها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 08: العرض العالمي للنفط وسوائل الغاز الطبيعي خلال عام 2020

2020	2020	2020	2020	
الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
100.1	91.6	90.3	92.2	العالم
-0.69	-8.4	-0.32	2.1	نسبة التغيير %
33.5	30.7	29.1	30.2	الدول الأعضاء في منظمة أوبك

¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية، جوان 2020، ص 1.

² منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية، أوت 2020، ص 1.

³ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية، ديسمبر 2020، ص 1.

⁴ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مرجع سابق، جانفي 2021، ص 1.

نسبة التغيير%	-2.1	-8.3	-5.2	3.8
الدول المنتجة من خارج أوبك	66.5	60.9	61.2	62
نسبة التغيير%	0.2	-8	0.5	1.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، النشرات الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن الإمدادات العالمية من النفط قد انخفضت خلال الربع الأول من عام 2020 بمقدار 700 ألف برميل/اليوم، أي بنسبة 0.69% مقارنة بمستويات الربع الرابع من العام 2019، لتصل إلى حوالي 100.1 مليون ب/ي. حيث ارتفع إجمالي إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبك بنسبة 0.2% لتصل إلى 66.5 مليون ب/ي. بينما انخفضت إمدادات الدول الأعضاء في منظمة أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي بنسبة 2.1% لتصل إلى 33.5 مليون ب/ي¹. في حين انخفض الإمدادات العالمية من النفط خلال الربع الثاني من عام 2020 تزامنا مع بدء تطبيق اتفاق خفض الإنتاج القياسي بين دول الأوبك وبعض الدول الأخرى المنتجة للنفط بمقدار 8.5 مليون ب/ي، أي بنسبة 8.4% مقارنة بمستويات الربع السابق، لتصل إلى حوالي 91.6 مليون ب/ي. حيث انخفض إجمالي إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبك بنسبة 8% لتصل إلى 60.9 مليون ب/ي. بينما انخفضت إمدادات الدول الأعضاء في منظمة أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي بنسبة 8.3% لتصل إلى 30.7 مليون ب/ي². استمر انخفاض الإمدادات العالمية من النفط خلال الربع الثالث من عام 2020 بمقدار 300 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.32% مقارنة بالربع الثاني من عام 2020، لتصل إلى 90.3 مليون ب/ي، حيث ارتفع إجمالي إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبك بنسبة 0.5% لتصل إلى 61.2 مليون ب/ي. بينما انخفضت إمدادات الدول الأعضاء في منظمة أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي بنسبة 5.2% لتصل إلى 29.1 مليون ب/ي³. بدء تعافي الإمدادات العالمية من النفط خلال الربع الرابع من عام 2020 بمقدار مليون و900 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.1% لتصل إلى حوالي 92.2 مليون ب/ي. حيث ارتفع إجمالي إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبك بنسبة 1.3% لتصل إلى 62 مليون ب/ي. بينما ارتفعت إمدادات الدول الأعضاء في منظمة أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي بنسبة 3.8% لتصل إلى 30.2 مليون ب/ي⁴.

إن القيود المفروضة على المستوى العالمي في جميع القطاعات للحد من انتشار فيروس كورونا، أدت إلى ضعف قطاع الطيران وقطاع الصناعة بسبب أزمة الإغلاق وتوقف نشاط المصانع وانخفاض حجم

¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مرجع سابق، جوان 2020، ص 2.

² منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مرجع سابق، أوت 2020، ص 2.

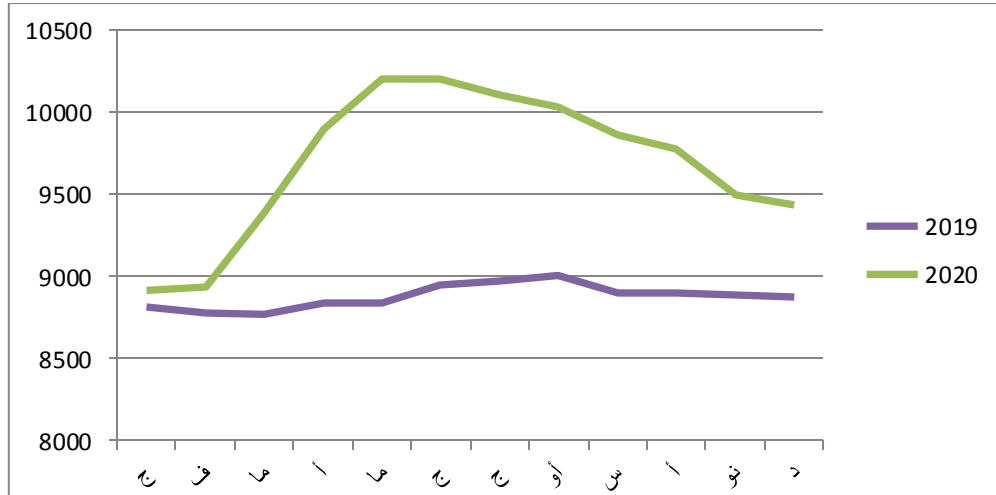
³ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مرجع سابق، ديسمبر 2020، ص 2.

⁴ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مرجع سابق، جانفي 2021، ص 2.

الإنتاج، هذا ما أدى إلى انخفاض الطلب على الطاقة بصفة عامة وعلى النفط بصفة خاصة. وبسبب انخفاض الطلب على النفط قررت منظمة البلدان المصدرة للبترول والمنتجون المستقلون من خارجها أوبك+، خفض الإنتاج مما أدى إلى انخفاض معروض النفط.

ويمكن توضيح حجم المخزون النفطي العالمي خلال العامين 2019 و2020 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 11: المخزون النفطي العالمي خلال العامين 2019، 2020 (مليون برميل في نهاية الشهر)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، النشرات الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق.

يتبين لنا من خلال الشكل السابق أن المخزون النفطي العالمي عام 2020 أكثر بكثير من عام 2019، وذلك راجع لتأثير كوفيد-19 على أسواق النفط الذي أدى إلى ارتباك في توازن العرض والطلب في الأسواق خلال عام 2020، نظرا إلى الفروق الجديدة في توقيت وصول الإمدادات والانخفاضات العالية في معدلات الطلب.

إن الانخفاض في المخزون النفطي في البداية كان بسبب قرار تخفيض الأقطار الأعضاء في منظمة أوبك للإنتاج نحو 3.5 مليون برميل يوميا، بينما قرر أعضاء مجموعة أوبك+، تخفيض الإنتاج نحو 1.2 مليون برميل يوميا مقارنة بنفس الفترة من عام 2019. لكن رغم محاولات تخفيض الإنتاج إلا أن المخزون العالمي لنفط قد ارتفع إلى غاية أبريل 2020 بشكل قياسي بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط في ظل أزمة انتشار فيروس كورونا. لذا قررت مجموعة أوبك+ في أبريل 2020 تعديل الإنتاج مرة أخرى، نظرا لضرورة ذلك في وضع حد لزيادة المخزون بهدف تقليص المخزون من أجل إعادة توازن العرض والطلب في الأسواق. من ثم انخفض مخزون النفط خلال الفترة المحصورة بين ماي 2020 إلى غاية ديسمبر 2020¹.

¹ <https://aawsat.com/home/article/2629736/2020,15/06/2021>.

المبحث الثالث: أثر كوفيد-19 على بعض دول العالم

شهد العالم ظهور وباء كورونا (كوفيد-19) في أواخر سنة 2019 الذي اجتاح بشكل سريع ومفاجئ عدة دول وفي ظرف قصير، تراجعت فيه المعاملات الاقتصادية نتيجة غلق الحدود بين الدول وتوقيف حركية إنتاج السلع، مما أثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، وفي ظل غياب وتضارب المؤشرات حول إيجاد لقاح مناسب لمواجهة هذا الفيروس المتحول والمثير في بنيته وتركيبته مع قوة انتشاره السريع، هذا ما خلف تأثيرات مالية وتجارية وتباطؤ في الطلب العالمي، لذا تعرضت كثير من الاقتصاديات لخسائر فادحة، ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا المبحث إلى أثر كوفيد-19 على اقتصاديات بعض دول العالم من بينها الصين والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وقطر.

المطلب الأول: تداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الصيني

الصين التي شهدت تطورا ملحوظا في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية تأثرت وأثرت إلى حد كبير في مختلف المؤشرات الاقتصادية عالميا ومحليا، نظرا لثقل أهميتها في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن خلال هذا المطلب سنحاول تبيان مدى انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) وتأثيره على الاقتصاد الصيني.

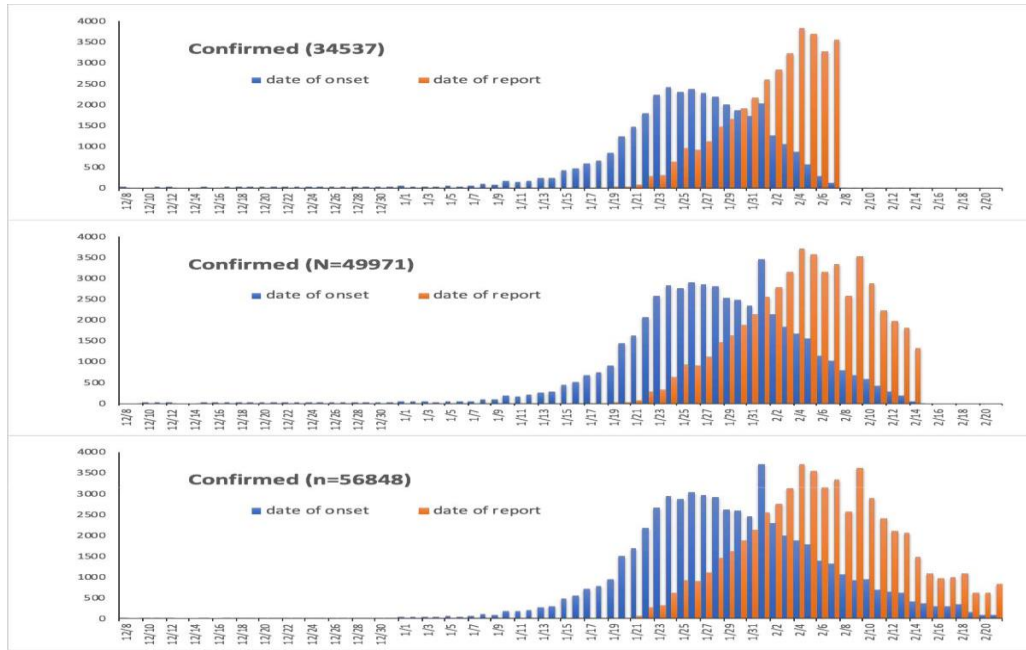
أولا: انتشار فيروس كورونا في الصين

تم تشخيص أول حالة إصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19) في مدينة ووهان الصينية أواخر ديسمبر من سنة 2019¹، وقد ذكر أن مصدر الوباء يعود إلى السوق العمومي للأسماك حيث تناولت سيدة في التاسعة والأربعين من عمرها حساء الطوطا فأصيبت بأعراض مرض فتاك لم تعرف حقيقته في أول الأمر، إلا إن أحد الأطباء الشباب الدكتور (li wenliang) استطاع في 23 ديسمبر 2019 أن يتعرف على الفيروس القاتل، وفي 29 ديسمبر 2019 تم إدخال خمسة مرضى إلى المستشفى يعانون من متلازمة الضائقة التنفسية الحادة وتوفي أحد هؤلاء المرضى، وبحلول 2 جانفي 2020 تم تحديد 41 مريضا تم قبولهم في المستشفى لوجود عدوى كوفيد-19 المؤكدة مخبرياً، وقد ذكرت لجنة الصحة الوطنية الصينية تفاصيل أول 17 حالة وفاة في 22 جانفي 2020، وقدر تقرير آخر في 24 جانفي 2020 نسبة الإصابة التراكمية في الصين إلى 5502 حالة مصابة، ترتبط الأعراض الشديدة كوفيد-19 بزيادة أعداد ومعدل الوفيات وخاصة في المنطقة البوائية في الصين. وكان متوسط عمر الوفيات 75 سنة²، والشكل التالي يبين منحنيات الوباء حسب بداية الأعراض من 5 فيفري (أعلى اللوحة)، 12 فيفري (اللوحة الوسطى) و 20 فيفري 2020 (اللوحة السفلية) حالات الإصابة بكوفيد-19 في جميع أنحاء الصين.

¹ غيولي أحمد، توابتية الطاهر، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي (الأزمة الاقتصادية 2020)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، الجزائر، 2020، ص 3.

² فريدة فلاك، مرجع سابق، ص 48.

الشكل رقم 12: انتشار الوباء من 5 إلى 20 فيفري في جميع أنحاء الصين 2020



المصدر: منظمة الصحة العالمية، تقرير البعثة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية والصين بشأن مرض فيروس كورونا، 2020، ص 7.

يعرض الشكل السابق المنحنيات الوبائية للحالات المؤكدة مخبرياً، حسب بداية الأعراض وبشكل منفصل حسب تاريخ التقرير، في 5، 12، 20 فيفري 2020. ويوضح الشكل أن الوباء نما بسرعة من 10 إلى 22 فيفري، وبلغت الحالات المبلغ عنها ذروتها واستقرت بين 23 جانفي و27 جانفي، وتراجعت بشكل مطرد منذ ذلك الحين.

ثانياً: أثر انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد الصيني

يحتل الاقتصاد الصيني المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي، وتشير أرقام قاعدة بيانات البنك الدولي إلى أن الناتج المحلي للصين بلغ 13.6 تريليون دولار في عام 2018 بما يمثل نسبة 15.8% من الناتج المحلي العالمي، كما أن حصة الصين من الصادرات السلعية في نفس العام بلغت 2.4 تريليون دولار بما يمثل نسبة 12.2% من إجمالي الصادرات السلعية للعالم¹.

كما تشير مختلف التقارير العالمية إلى سرعة تقدم الصين إلى الصدارة في مختلف القطاعات التكنولوجية والاقتصادية، وهذا ما يؤهلها إلى أن تتصدر قاطرة الاقتصاد العالمي بحلول سنة 2030، لكن الانتشار الكبير لفيروس كورونا كوفيد-19 مع نهاية 2019 وبداية 2020 كان له أثر كبير على مختلف الاقتصاديات الناشئة منها والمتقدمة، حيث اعتبر صندوق النقد الدولي هذه الأزمة الأسوأ في التاريخ الاقتصادي الحديث نظراً للخسائر الكبيرة التي تكبدها العالم وفي مدة وجيزة، هذا الوضع الجديد قد يؤدي إلى

¹بركات أحمد، تيغرسى الهواري، الحرب الاقتصادية بين كورونا وعلاق الاقتصاد العالمي (الصين)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، الجزائر، 2020، ص 4.

انقلاب موازين القوى الاقتصادية بتراجع كبير لمكانة الاقتصاد الصيني في العلاقات الاقتصادية الدولية¹. وفي ما يلي سنحاول تحديد الأثر من خلال دراسة أهم المؤشرات الاقتصادية.

01: الأثر على الناتج المحلي الإجمالي

يمكن توضيح أثر فيروس كورونا على الناتج المحلي الإجمالي للصين من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 09: تطور الناتج المحلي الإجمالي للصين خلال عام 2020

السنة	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
2020	-6.8%	3.2%	4.9%	6.5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: بيانات المكتب الصيني للإحصاء، 2020، في الموقع الإلكتروني

<https://www.stats.gov.china.gdp> تم الاطلاع يوم 2021/06/08.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه خلال الربع الأول من عام 2020 انخفض الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 6.8%، وهو ما يعكس الضرر الشديد الناجم عن تفشي كوفيد-19 بعد أن فرضت السلطات إغلاقاً لمدة شهرين تقريباً لجميع الأنشطة التجارية، أما خلال الربع الثاني من عام 2020 فقد نما الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 3.2%، واستمر نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2020 بنسبة 4.9% و 6.5% على التوالي، وتعكس هذه الزيادة نتيجة الجهود المستمرة لإعادة فتح الأعمال واستئناف الأنشطة التي تم تقييدها بسبب فيروس كورونا.

02: الأثر على التجارة الدولية

يمكن توضيح أثر فيروس كورونا على التجارة الدولية في الصين من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 10: إجمالي الصادرات والواردات من السلع ومعدل نموها في الصين خلال عام 2020

المبلغ 100 مليون يوان	الارتفاع عن العام السابق (%)	
321557	1.9	إجمالي الاستيراد والتصدير
179326	4	إجمالي الصادرات من البضائع
142231	-0.7	إجمالي البضائع المستوردة
37096	27.4	فائض الاستيراد والتصدير

المصدر: المكتب الصيني للإحصاء، البيان الإحصائي لجمهورية الصين الشعبية حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الوطنية 2020، في الموقع الإلكتروني: <http://www.stats.gov.china> تم الاطلاع يوم 2021/06/08.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن إجمالي تجارة الواردات والصادرات من السلع في الصين بلغ حوالي 321557 تريليون يوان في عام 2020، بزيادة قدرها 1.9% عن عام 2019 وهو رقم قياسي. من بينها بلغت قيمة الصادرات 179326 تريليون يوان بزيادة قدرها 4%، أما الواردات فقد بلغت 142231 تريليون يوان

¹ رقيقة صباغ، فاتح حركاتي، تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد الصيني، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد، 02، الجزائر، 2020، ص 2.

بانخفاض قدره 0.7%، وبذلك تكون البلاد قد سجلت فائض في الميزان التجاري بحوالي 37096 تريليون يوان أي ارتفاع يقدر بـ 27.4%.

إن حجم التجارة الصينية وصل إلى مستويات قياسية خلال عام 2020 بالرغم من كوفيد-19، وفي إطار مواجهة الوضع الدولي الحاد والمعقد والتأثير الشديد لفيروس كورونا حققت التجارة الصينية نمواً إيجابياً، مما أسهم في تعزيز مكانة أكبر دولة في تجارة السلع، حيث كانت صادرات الصين من السلع أفضل بكثير مما كان متوقعا والسبب يعود لأن الصين لعبت دورها كأكبر مورد في العالم فيما يتعلق بتصدير المواد الطبية وبذلت قصارى جهدها لتوفير هذا النوع من المواد وتصديرها إلى أكثر من 200 دولة ومنطقة حول العالم، في حين أن التجارة العالمية تقلصت بشكل حاد في ظل تأثير كوفيد-19، إلا أن التجارة الصينية لم تتأثر بشكل كبير، وأصبحت الصين الاقتصاد الرئيسي الوحيد في العالم الذي حقق نمواً إيجابياً في تجارة السلع، مما يعكس المرونة القوية والقدرة التنافسية الشاملة للتجارة الخارجية في الصين¹.

03: الأثر على القطاع المصرفي:

أظهرت الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا، أن فترة الحجر الإلزامي التي فرضتها الدولة الصينية شكلت ضغوطاً متزايدة من المخاطر خاصة على نشاط البنوك، ولاسيما البنوك الناشطة في القروض للشركات بعدما اضطر الكثير من المؤسسات للتوقف عن النشاط الإنتاجي والصناعي، لكن البنوك الصينية الكبرى بينت أنها قادرة على استيعاب الصدمة التي شكلها فيروس كورونا للقطاعات الاقتصادية، علماً أن تكلفة المخاطر شهدت ارتفاعاً في قيمتها رغم المساعدة الكبيرة التي كشفت عنها السلطات الحكومية للشركات المحلية التي توقفت عن النشاط بسبب الظروف الصحية، وللإشارة فإن أغلب البنوك الصينية الكبرى مملوكة للدولة والبنوك الأخرى الخاصة وبمختلف أحجامها تمتع بدعم حكومي في حال تعرضت لصعوبات في الأداء أو لمشاكل تهدد بقائها، فهذه هي نقطة قوة البنوك الصينية².

لا يزال الاقتصاد الصيني في فترة تعديل عميق ولا تزال هناك بعض أوجه القصور والضعف في تحقيق التنمية عالية الجودة، فقد ازدادت مخاطر التخلف عن سداد ديون بعض المؤسسات، وفي سبيل مواجهة الوضع المعقد بذلت الصين تدابير استجابة مختلفة مثل تنفيذ خطط دعم قروض الائتمان للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، التأجيل التدريجي لسداد القروض للمؤسسات، مساعدة الشركات وخاصة الصغيرة والمصغرة، وقد بذلت قصارى جهدها لتحوط من تأثير الوباء، وتحت تأثير سلسلة من التدابير السياسية، حقق الدعم المالي نتائج إيجابية في الترويج الشامل للوقاية من الأوبئة ومكافحتها، وكان القطاع المصرفي في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020 مستقراً بشكل عام، مما دعم بقوة النمو الإيجابي للاقتصاد والتعافي

¹ ماجد منير، عبد المحسن سلامة، حجم التجارة الخارجية الصينية تصل مستويات قياسية، بوابة الأهرام، 2021، في الموقع الإلكتروني:

<https://gate.ahram.org.eg/news/> تم الاطلاع يوم 2021/06/13.

² تأثير كورونا المستجد على القطاع المصرفي، مجلة اتحاد المصارف العربية 2020، في الموقع الإلكتروني:

<https://uabonline.org/ar/> تم الاطلاع يوم 2021/06/13.

المستمر والمستقر للاقتصاد الصيني، والذي أظهر بشكل كامل المرونة القوية والحيز الهائل للمناورة في الاقتصاد وتمويله¹. ويمكن توضيح أثر فيروس كورونا على القطاع المصرفي الصيني في الجدول الموالي:

جدول رقم 11: إجمالي أصول وإجمالي مطلوبات القطاع المصرفي الصيني خلال عام 2020 (تريليون يوان صيني)

النسبة من الإجمالي المصرفية (%)	نسبة التغيير (%)	2020	
/	10.7	332.94	إجمالي أصول المؤسسات المالية
/	9.5	302.4	إجمالي أصول المؤسسات المصرفية
41	10.3	124	أصول البنوك التجارية الكبرى
17.9	12.8	54.2	أصول البنوك التجارية المساهمة
/	10.8	321.1	إجمالي مطلوبات المؤسسات المالية
/	10.2	293.11	إجمالي مطلوبات المؤسسات المصرفية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: - بيانات بنك الشعب الصيني، 2020، في الموقع الإلكتروني:

<http://www.bpc.gov.cn/diaochatongjisi/resource/cms/> تم الاطلاع يوم 2021/06/16.

بيانات لجنة تنظيم البنوك والتأمين الصينية، 2020، الصين، في الموقع الإلكتروني: <https://www.cbirc.gov.cn/en/> تم الاطلاع يوم 2021/06/16.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن إجمالي أصول المؤسسات المالية بلغ حوالي 332.94 تريليون يوان صيني في عام 2020، وبزيادة عن عام 2019 بنسبة 10.7%، ومن بين المؤسسات المالية نجد المؤسسات المصرفية حيث زادت أصولها بشكل مطرد في عام 2020 بنسبة 9.5% بالمقارنة مع عام 2019، وبلغ إجمالي الأصول المصرفية الصينية حوالي 302.4 تريليون يوان صيني، ومن بين هذه الأصول سجلت أصول البنوك التجارية الكبرى 124 تريليون يوان صيني، تمثل 41% من إجمالي الأصول المصرفية، وبزيادة 10.3% عن العام السابق 2019، أما أصول البنوك التجارية المساهمة بلغت حوالي 54.2 تريليون يوان صيني في عام 2020، وبزيادة 12.8%، ومثلت 17.9% من إجمالي الأصول المصرفية، أما إجمالي المطلوبات المالية بلغ 321.1 تريليون يوان صيني خلال عام 2020، بزيادة 10.8% عن عام 2019، وإجمالي مطلوبات المؤسسات المصرفية زادت بنسبة 10.2% في عام 2020 بقيمة 293.11 تريليون يوان صيني.

واصل قطاع البنوك تعزيز الخدمات المالية اعتباراً من عام 2020، حيث بلغ رصيد القروض المسددة للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر (بما في ذلك قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقروض أصحاب الأعمال الفردية، وقروض أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر) 38.9 تريليون يوان صيني، إذ بلغ الرصيد القائم للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر لغرض التمويل الشامل

¹ بنك الشعب الصيني، تقرير الاستقرار المالي الصيني 2020، الصين، ص 02.

مع مبلغ ائتمان الفردي لا يتجاوز 10 ملايين يوان صيني و12.6 تريليون يوان صيني، بزيادة 7.6% عن عام 2019، وبلغت قروض مشاريع الإسكان المدعومة من الحكومة 6.6 تريليون يوان بزيادة 4.4% عن العام السابق 2019، وارتفعت القروض المتعثرة للبنوك التجارية، وظلت جودة الأصول الائتمانية مستقرة، واعتباراً من نهاية الربع الأول من عام 2020 بلغ الرصيد القائم للقروض المتعثرة للبنوك التجارية 2.61 تريليون يوان صيني بزيادة 189.6 مليار يوان صيني مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2019، وبلغت نسبة القروض المتعثرة للبنوك التجارية 1.91% بزيادة قدرها 0.05% مقارنة بنهاية عام 2019، وبلغ الرصيد القائم للقروض العاملة للبنوك التجارية 134 تريليون يوان صيني من بينها كان رصيد القروض العامة 130 تريليون يوان صيني ورصيد القروض الخاصة 4.1 تريليون يوان صيني¹.

المطلب الثاني: تداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الأمريكي

يعاني الاقتصاد الأمريكي من أزمات ومشكلات منذ تفشي فيروس كورونا المستجد، الذي ضرب العالم في نهاية عام 2019، حيث دخل أكبر اقتصاد عالمي في ركود اقتصادي عميق، هو الأسوأ منذ الركود المسجل في ثلاثينات القرن الماضي، بسبب توقف الأنشطة لاحتواء الوباء، الأمر الذي وضع أمريكا في وضع أسوأ تجارياً، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

أولاً: انتشار فيروس كورونا في الولايات المتحدة الأمريكية

أكدت مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC) أن أول حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد في الولايات المتحدة في ولاية واشنطن، عاد المريض من ووهان الصين، المصاب بعدوى فيروس كورونا المؤكدة إلى الولايات المتحدة في 15 جانفي 2020، وطلب المريض الرعاية في منشأة طبية في ولاية واشنطن، حيث تم علاج المريض من المرض، بناءً على تاريخ سفر المريض والأعراض، اشتبه أخصائيو الرعاية الصحية في هذا الفيروس التاجي الجديد، وتم جمع عينة سريرية وإرسالها إلى CDC بين عشية وضحاها، عبر اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل (rRT-PCR) الخاص بمركز السيطرة على الأمراض في الوقت الحقيقي².

وفي 26 جانفي 2020 أكدت مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC) وجود إصابات إضافية مرتبطة بالسفر لفيروس كورونا المستجد 2019 في الولايات المتحدة، وهذه المرة في أريزونا وكاليفورنيا، وقد عاد هؤلاء المرضى إلى الولايات المتحدة من ووهان الصين، حيث استمر تفشي مرض الجهاز التنفسي الناجم عن فيروس كورونا الجديد منذ ديسمبر 2019، وبذلك يرتفع العدد الإجمالي لحالات عدوى بفيروس

¹لجنة تنظيم البنوك والتأمين الصينية، إحصاءات رقابية في قطاع البنوك والتأمين، 2020، في الموقع الإلكتروني:

<https://www.cbirc.gov.cn/en>، تم الاطلاع يوم 2021/06/16.

²CDC, First Travel-related Case of 2019 Novel Coronavirus Detected in United States, 21/01/2020.

<https://www.cdc.gov/media/releases/2020/p0121-novel-coronavirus-travel-case.html>, 16/06/2021.

كورونا المكتشفة في الولايات المتحدة إلى خمسة إصابات، ومن المحتمل أن يكون هناك المزيد من الحالات المبلغ عنها في الولايات المتحدة¹.

في 30 جانفي 2020 أكدت مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC) اليوم أن فيروس كورونا المستجد قد انتشر بين شخصين في الولايات المتحدة، وهو ما يمثل أول حالة لانتشار هذا الفيروس الجديد من شخص لآخر هنا، في السابق ارتبطت جميع الحالات المؤكدة في الولايات المتحدة بالسفر إلى ووهان، الصين، حيث استمر تفشي مرض الجهاز التنفسي الناجم عن هذا الفيروس التاجي الجديد منذ ديسمبر 2019. ومع ذلك، فإن هذا المريض الأخير ليس لديه سجل سفر إلى ووهان².

ثم توالى الإصابات وزاد عددها إلى أن وصل إلى أرقام كبيرة، حيث سجلت الولايات المتحدة الأمريكية رقما قياسيا عالميا في هذا الوباء وهو أكثر من 18,1 مليون إصابة بالفيروس، أما الوفيات فقد سجلت أكثر من نصف مليون وفاة بسبب فيروس كورونا³.

ثانيا: أثر انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد الأمريكي

الولايات المتحدة الأمريكية التي تتصدر العالم سجل اقتصادها انكماشاً ملفتاً بمعدل سنوي قدره 33% في الربع الثاني من عام 2020، ويعتبر التراجع في الناتج المحلي الإجمالي والناتج الإجمالي للسلع والخدمات للربع الثاني أكبر انخفاض منذ عام 1947، مما أدخل الاقتصاد رسمياً في ركود ناتج عن تفشي فيروس كورونا المستجد لتنتهي فترة من التوسع الاقتصادي استمرت 11 عاماً وكانت الأطول على الإطلاق في الولايات المتحدة، وبذلك بات الركود الاقتصادي جراً جائحة كورونا حقيقة مؤكدة⁴.

01: الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن توضيح اثر فيروس كورونا على الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 12: تطور الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2020 (%)

السنة	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
2020	-5	-32.9	33	5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع: <https://www.bea.gov/news/archive> تم الاطلاع يوم 2021/06/17.

¹ CDC, confirms additional cases of 2019 Novel Coronavirus in United States-USA- 26 avril 2021, <https://www.cdc.gov./media/releases/2020/s0126-coronavirus-new-cases.html>, 16/06/2021.

² CDC Confirms Person-to-Person Spread of New Coronavirus in the United States- USA- 26 avril 2021 <https://www.cdc.gov./media/releases/2020/archives.htm>.

³ الإذاعة bbc، فيروس كورونا عدد الوفيات جراء الوباء يتخطى نصف مليون في الولايات المتحدة الأمريكية، أخبار، 22 فيفري 2021، في الموقع الإلكتروني: <https://www.bbc.com/arabic/world-56162061> تم الاطلاع يوم 2021/06/17.

⁴ جميلة السعيد، تأثير كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها، المركز الديمقراطي العربي للنشر والتوزيع، الطبعة 1، المغرب 2021، ص 48.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الناتج انخفض المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في الربع الأول من عام 2020 بمعدل سنوي قدره 5%، وانخفض في الربع الثاني بمعدل سنوي قدره 32.9%، حيث يعكس الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول والثاني بسبب الاستجابة لانتشار فيروس كورونا، حيث أصدرت الحكومات أوامر البقاء في المنزل في مارس وأفريل من عام 2020، مما أدى إلى تغييرات سريعة في الطلب، حيث تحولت الشركات والمدارس إلى العمل عن بعد أو ألغيت العمليات، وألغى المستهلكون أو قيدوا أو أعادوا توجيه إنفاقهم¹.

وارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2020 بمعدل سنوي قدره 33.1%، وتعكس الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الجهود المستمرة لإعادة فتح الأعمال واستئناف الأنشطة التي تم تأجيلها بسبب الوباء².

كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره 5%، في الربع الأخير من عام 2020، وتعكس الزيادة الانتعاش الاقتصادي المستمر من انخفاضات الحادة في الوقت السابق من عام 2019، والأثر المستمر لوباء كورونا، بما في ذلك القيود الجديدة والاعلاقات التي دخلت حيز التنفيذ في بعض مناطق الولايات المتحدة³.

02: الأثر على التجارة الدولية

يمكن توضيح أثر فيروس كورونا على التجارة الدولية للو.م. الأمريكية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 13: عجز التجارة الدولية الأمريكية في السلع والخدمات عام 2020 (مليار دولار)

عام 2020	نسبة التغيير (%)	
49.4	16.7	العجز
151.3	-20.5	الصادرات
200.7	-13.7	الواردات

المصدر: المكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي، التجارة الدولية الأمريكية في السلع والخدمات، /2020/074، في الموقع الإلكتروني: <https://www.bea.gov/news/2020/us-international-trade-goods-and-services-april-2020> تم الاطلاع يوم: 2021/06/17.

¹المكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي، 2020، في الموقع الإلكتروني: <https://www.bea.gov/news/2020/gross-domestic-product-1st-quarter-2020-advance-estimate> تم الاطلاع يوم 2021/06/17.

²المكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي، 2020، في الموقع الإلكتروني: <https://www.bea.gov/news/2020/gross-domestic-product-third-quarter-2020-advance-estimate> تم الاطلاع يوم 2021/06/17.

³المكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي، 2020، في الموقع الإلكتروني: <https://www.bea.gov/news/2020/gross-domestic-product-4th-quarter-2020-advance-estimate> تم الاطلاع يوم 2021/06/17.

أعلن مكتب الإحصاء الأمريكي ومكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي عجز السلع والخدمات ب 49.4 مليار دولار في أبريل خلال عام 2020، ويرجع الانخفاض في الصادرات والواردات التي استمرت في أبريل جزئياً إلى تأثير كوفيد-19، حيث كانت العديد من الشركات تعمل بقوة محدودة أو توقفت تماماً عن العمل، وتم تقييد حركة المسافرين عبر الحدود، وفي أبريل عام 2020 بلغت الصادرات بمقدار 151.3 مليار دولار أي أقل بمقدار 38.9 عن صادرات مارس من نفس السنة، وبلغت واردات في أبريل عام 2020، بمقدار 200.7 مليار دولار، أي بانخفاض قدره 31.8 مليار دولار عن واردات مارس من نفس السنة، حيث عكست الزيادة في عجز السلع والخدمات لشهر أبريل في عام 2020، بسبب الزيادة في عجز السلع من 5.8 مليار دولار إلى 71.8 مليار دولار، وانخفاض فائض الخدمات بمقدار 1.3 مليار دولار إلى 22.4 مليار دولار، وبذلك انخفض عجز السلع والخدمات بمقدار 26 مليار دولار، أو 13.4% مقارنة بالفترة نفسها 2019، وانخفضت الصادرات بمقدار 79.8 مليار دولار أي 9.5%، وانخفضت الواردات بمقدار 105.8 مليار دولار أي 10.2% خلال عام 2020¹.

ثالثاً: الأثر على القطاع المصرفي

انخفض دخل القطاع المصرفي لعام 2020 عن مستواه في عام 2019، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع نفقات المخصصات الناتجة عن تطبيق منهجية محاسبة الخسائر من قبل البنوك الكبيرة وعدم اليقين الاقتصادي المرتبط بالوباء، وبالرغم من هذا الانخفاض في عام 2020، ارتفع صافي الدخل في الربع الرابع من عام 2020، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع الدخل من غير الفوائد وانخفاض نفقات مخصصات خسائر الائتمان، وهو ما يعكس التحسن الاقتصادي والتوقعات الاقتصادية الأكثر تفاؤلاً، كما سجلت البنوك انخفاضات متواضعة في جودة الأصول وحجم القروض، وفي ظل تحديات الوباء، زادت البنوك مستويات رأس مالها في عام 2020، وارتفع إجمالي حقوق الملكية المصرفية بنسبة 5.4% إلى 2.2 تريليون دولار، وفي نهاية عام 2020 ظلت نسب رأس المال قوية حيث بلغ متوسط رأس المال العادي 13.87%، ومتوسط إجمالي رأس المال القائم على المخاطر عند 15.48%، كما شهد القطاع المصرفي زيادة حادة في طلب العملاء على الودائع، أي نمو الودائع تسارع في الربع الرابع من عام 2020 مما يعكس ارتفاعاً مستمراً لمعدلات الادخار وانخفاض الإنفاق، حيث واصلت البنوك دعم عملائها ومجمعاتها من خلال استمرار إنشاء الغالبية العظمى من قروض برنامج حماية شيكات الراتب المضمون من قبل إدارة الأعمال الصغيرة والتي تقدر بحوالي 800 مليار دولار بالنسبة للقطاع المصرفي في الربع الرابع من عام 2020، ونتيجة لإلغاء من قروض الشراكة بين القطاعين العام والخاص زادت القروض في مدار العام 2020 بأكمله بنحو 3.3%، واستمرت أسعار الفائدة المنخفضة إلى عدم اليقين الاقتصادي في تحدي القطاع المصرفي، مما سيضع

¹المكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي، 2020، في الموقع الإلكتروني:

<https://www.bea.gov/news/2020/us-international-trade-goods-and-services-april-2020> تم الاطلاع يوم

2021/07/17.

ضغطا هبوطيا على الإيرادات وصافي الهامش الفائدة، ومع ذلك يحافظ القطاع المصرفي على مستويات قوية من رأس المال والسيولة والتي يمكن أن تخفف الخسائر المحتملة¹.

جدول رقم 14: نسبة إجمالي الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي لأعمال التجارية والأسرية (دولار)

السنة	نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي ائتمان الشركات	إجمالي ائتمان الأسر
2020	1.73%	17.719	16.640

المصدر: مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، في الموقع الإلكتروني:

<https://www.federalreserve.gov/pulications/may-2021-borrowing-by-businesses-and-households.htm> تم الاطلاع

يوم 2021/06/19.

لعدة سنوات وقبل الوباء نما إجمالي الائتمان للناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أفضل، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن في عام 2020 أدى الإقراض القوي للأعمال التجارية والأسرية إلى دفع نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات قياسية قدرت بنسبة 1.73%، حيث كانت الشركات مدينة بقيمة 17.719 مليار دولار، والأسر مدينة بقيمة 16.640 مليار دولار، مما دفع إلى ارتفاع نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي².

المطلب الثالث: تداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الإيطالي

توقفت الحياة بشكل غير عادي في إيطاليا بعد أن انتشر فيروس كورونا في البلاد وضرب اقتصاد إيطاليا، كانت من أول البلدان التي فرضت إغلاقا شاملا، وهاهي اليوم تواجه صعوبة في السيطرة على تفشي الفيروس، وأصبحت البلد الثاني أكثر تضررا في العالم بعد الصين، والأول في أوروبا.

أولا: انتشار فيروس كورونا في إيطاليا

أول حالتني إصابة مؤكدة بفيروس كورونا في إيطاليا سائحان صينيان تم نقلهما إلى مستشفى في عزلة، تم تعريفهما على أنهما بصحة جيدة، وفي الوقت نفسه أعلنت الحكومة حالة طوارئ صحية وطنية لمدة ستة أشهر وقررت تعليق الرحلات الجوية من وإلى الصين³.

أعلنت السلطات عن تسجيل 15 إصابة بفيروس كورونا في منطقة لومباردي وحالتين في فينيتو وهي أولى الحالات العدوى المحلية المعروفة في البلاد¹، واستمرت حالات عدوى فيروس كورونا المستجد في

¹مؤسسة التأمين الفدرالية، في الموقع الإلكتروني: <https://www.fdic.gov/news/speeches/2021/spmy1921.html> تم الاطلاع يوم 2021/06/19.

²مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، في الموقع الإلكتروني: <https://www.federalreserve.gov/pulications/may-2021-borrowing-by-businesses-and-households.htm> تم الاطلاع يوم 2021/06/19.

³Chiarasevergnin , **Coronavirus, primi due casi in Italia «Sono due cinesi in vacanza a Roma»** Sono arrivati a Milano il 23 gennaio , <https://radimaria.it/coronavirus-primi-due-casi-in-italia-sono-due-cinesi-in-vacanza-a-roma-sono-arrivati-a-milano-il-23-gennaio/>, 19/06/2021.

إيطاليا في الارتفاع، حيث قامت الحكومة بتنفيذ أولى إجراءات طوارئ لاحتواء انتشار الوباء، وعلى وجه الخصوص صدر قرار عزل البلديات المتضررة مع حظر دخول وخروج السكان². ثم توالى الإصابات في الارتفاع إلى أن وصلت 3738 حالة مؤكدة بفيروس كورونا، ليرتفع عدد الإصابات في إيطاليا 4209707 حالة، في حين ارتفع عدد الوفيات 125919 شخصا، لتكون بذلك إيطاليا ثامن دولة في العالم من حيث حصيلة الإصابات بفيروس كورونا، والسادسة من حيث عدد الوفيات جراء الجائحة³.

ثانيا: أثر انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد الإيطالي

تمر إيطاليا بفترة انتعاش صعبة بعد الانهيار الذي سببه وباء كورونا المستجد، فبعد انخفاض كبير للنتائج المحلي الإجمالي بنسبة 10% في عام 2020 من المتوقع أن يشهد الاقتصاد انتعاش جزئيا قدره 4.8% خلال عام 2021⁴.

01: الأثر على الناتج المحلي الإجمالي

يمكن توضيح اثر فيروس كورونا على الناتج المحلي في إيطاليا من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 15: تطور الناتج المحلي الإجمالي في إيطاليا خلال عام 2020 (%)

السنة	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
2020	-4.7	-12.4	16.1	-2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات المعهد الإيطالي للإحصاء، في الموقع الإلكتروني: <http://www.istat.it>، تم الاطلاع يوم 2021/06/16.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن في الربع الأول من عام 2020، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.7% مقارنة بالربع الرابع من عام 2019، حيث تأثر التقدير الأولي للناتج المحلي الإجمالي بالعقبات التي تفرضها حالة الطوارئ الصحية المستمرة، أما الربع الثاني من عام 2020، تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي انخفض بنسبة 12.4% مقارنة بالربع الأول من عام 2020، التغيير قصير الأجل في الناتج المحلي الإجمالي هو نتيجة لانخفاض القيمة المضافة في جميع القطاعات، وبعد هذا الانكماش القوي المسجل في الربع الأول والثاني من عام 2020 سجل الناتج المحلي الإجمالي في إيطاليا انتعاشا خلال الربع

¹Elisa anzolin , first italian dies of coronavirus as outbreak fales in north, <https://www.reuters.com/article/us-china-health-italy-idUSKBN20F0UI,19/06/2021>

² Coronavirus primi casi a milano cosa sappiamo dei nuovicantagi in lombardio veneto epiemonte <https://www.corriere.it/cronache-italia-corona-9d6dc436-4343-11ea-bdc8-faf19b7.shtml> 19/06/2021

³خير الدين، فيروس كورونا في إيطاليا تسجل 3783 إصابة مؤكدة و126 وفاة، النهار أونلاين، في الموقع الإلكتروني: <https://www.ennaharonline.com/%D9%D81%>، تم الاطلاع يوم: 2021/06/19.

⁴الشبكة الإخبارية لوكالة الأنباء الإيطالية ANSA، كورونا الاقتصاد الإيطالي في مفترق طرق وخسائر ضخمة، إيطاليا، في الموقع الإلكتروني: http://www.anasmed.info/ansamednew/ar/notizie/business/industria/2020/10/13/-_16e5824f-790c، تم الاطلاع يوم: 2021/06/19.

الثالث من عام 2020 بنسبة 16.1%، ولكن الدولة الايطالية أعادة فرض تدابير جديدة المعتمدة للاحتواء فيروس كورونا، وهذه التدابير أثرت بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي مما سجل انكماش خلال الربع الرابع من عام 2020 بنسبة 2%¹.

02: الأثر على التجارة الدولية

في الربع الأول من عام 2020، تم تقدير النمو الاقتصادي للصادرات بنسبة 2.7%، وانخفاض طفيف في الواردات بنسبة 0.6%، تعود الزيادة الشهرية في الصادرات إلى الزيادة الملحوظة في المبيعات إلى الأسواق خارج الاتحاد الأوروبي، وفي الربع الثاني من عام 2020، بالمقارنة مع الربع الأول من عام 2020، زادت الصادرات بنسبة 30.4%، مما ساهمت فيه لثلاثي الزيادات القوية في مبيعات السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة والأسواق، وفي نفس الفترة ارتفعت الواردات بنسبة 21.7%، واستمرت زيادة الصادرات خلال الربع الثالث من عام 2020، حيث سجلت الصادرات نموًا سنويًا بنسبة 2.1%، بسبب زيادة المبيعات كلاهما تجاه المنطقة خارج الاتحاد الأوروبي، وبعد هذا الانتعاش الذي عرفته الصادرات خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020، سجلت الصادرات انخفاضًا بنسبة 11.6% في الربع الرابع من نفس العام، يرجع الانخفاض في اتجاه الصادرات بشكل خاص إلى انكماش في مبيعات الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر².

03: الأثر على القطاع المصرفي

كان تأثير الوباء على وضع القطاع المصرفي شديد التنوع، حيث ظلت القدرة على سداد القروض جيدة بسبب انخفاض أسعار الفائدة، وتأجيل سداد الديون وتدابير الدعم الأخرى، وبالرغم من تدابير السياسة الاقتصادية المعتمدة والظروف المواتية للحصول على الائتمان، فإن تداعيات الأزمة الوبائية على ربحية الشركات ومديونيتها واسعة النطاق وغير متجانسة للغاية في مختلف القطاعات، ولا تزال المخاطر الناجمة عن زيادة ضعف الشركات مرتفعة، ولكن يمكن التخفيف منها عن طريق الانتعاش الاقتصادي والسياسة المالية والنقدية. ولا يزال التدهور في جودة الائتمان هو الخطر الرئيسي الذي تتعرض له البنوك، حيث ارتفع معدل القروض المتعثرة الجديدة في الأشهر الأخيرة من عام 2020، خاصة بالنسبة لانكشاف الشركات في القطاعات التي تضررت بشدة من جراء الأزمة، واستمرت خسائر القروض للقروض المنتهية في الزيادة، مما ساهم في الانخفاض الحاد في الربحية في عام 2020، ويتطلب الوضع غير المستقر قدرًا كبيرًا من الحذر وتكييف القرارات بشأن المخصصات³.

تأثرت الدورة المالية في إيطاليا بالتداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا، وبسبب الإجراءات التي اتخذتها السلطات لتعزيز تدفق السيولة على الشركات، في الربع الأخير من عام 2020 تحولت فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الايجابية، حيث ظلت نسبة القروض المتعثرة مستقرة إلى حد كبير من

¹ المعهد الايطالي للإحصاء في الموقع الالكتروني: <http://www.istat.it>، تم الاطلاع يوم 2021/06/16.

² المعهد الايطالي للإحصاء، نفس المرجع.

³ البنك المركزي الايطالي، تقرير الاستقرار المالي 2020، إيطاليا، ص5.

0.9% إلى 1.1%، وتم تسجيل زيادة في كل من القروض المقدمة للأسر من 0.9% إلى 1%، والقروض المقدمة للشركات من 1.2% إلى 1.5%، مما أدى إلى ارتفاع إجمالي القروض من 10.2% إلى 10.7%، وزيادة إجمالي مخصصات خسائر القروض بنسبة 0.6%¹.

المطلب الرابع: تداعيات أزمة فيروس كورونا على اقتصاد قطر

يعتبر الاقتصاد القطري واحدا من أغني الاقتصاديات في العالم، وتبعا للنتائج المحلي الإجمالي يحتل المرتبة الخامسة عربيا والسابعة عالميا، ويعتبر من بين الاقتصاديات الواعدة على الصعيد العالمي، إذ حافظت دولة قطر على معدلات نمو متوازنة على الرغم من مختلف التحديات العالمية حيث توسع الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر بأكثر من 5% في عام 2018، ونجحت خلال السنوات السابقة في ترسيخ مكانتها على خريطة الاقتصاد العالمي، ولكن في نهاية عام 2019، وبداية ظهور فيروس كورونا ظهر الأثر الاقتصادي ومالي للجائحة على جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي لقطر، فالنمو المتوقع للناتج المحلي تحول لانكماش، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال هذا المطلب.

أولا: انتشار فيروس كورونا في قطر

أعلنت وزارة الصحة العامة عن تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا، لمواطن قطري عاد من الجمهورية الإسلامية الإيرانية من ضمن المواطنين الذين قامت الدولة بإجلائهم، في 27 فيفري 2020، وهذا الأمر كان متوقعا حدوثه نظرا لانتشار الفيروس في العديد من دول العالم².

وبعد ظهور فيروس كورونا في قطر، سارعت السلطات إلى تطبيق إجراءات صارمة لاحتواء الوباء، حيث قامت في 16 مارس 2020 بإيقاف الرحلات القادمة إلى الدوحة، وتطبيق الحجر المنزلي على جميع المواطنين القادمين إلى دولة قطر من أي وجهة في العالم، وفي 17 مارس 2020 تم إغلاق محلات البيع وفروع البنوك والمجمعات التجارية ومراكز التسوق، وأصدر رئيس مجلس الوزراء الداخلية ورئيس اللجنة العليا لإدارة الأزمات، قرار بفرض إجراءات احترازية لمنع كافة أشكال التجمع (حدائق، شواطئ عامة) وذلك لاستمرار الجهود التي تبذلها الدولة للتصدي لفيروس كورونا³.

شهدت مستجدات فيروس كورونا في قطر، تطورا ايجابيا، بعد التدابير الاحترازية التي فرضتها السلطات، حيث تم تسجيل 989 حالة جديدة مؤكدة بفيروس كورونا في 15 أبريل 2020، بواقع 821 حالة من أفراد المجتمع و168 حالة بين المسافرين العائدين من الخارج، بينما تم تسجيل في اليوم الذي قبله 14 أبريل

¹البنك المركزي الايطالي، نفس المرجع، ص 37.

²وزارة الصحة العامة، قطر، في الموقع الالكتروني:

<https://www.moph.gov.qa/arabic/mediacenter/news/pages/default.aspx> تم الاطلاع يوم 20/06/2021.

³ردود وزارة التنمية الإدارية العمل والشؤون الاجتماعية على استبيان حماية حقوق الإنسان أثناء وبعد كوفيد-19، في الموقع

الالكتروني: <https://www.ohchr.org>، تم الاطلاع يوم: 20/06/2021.

2020، 984 حالة جديدة مؤكدة بالفيروس، بواقع 745 من أفراد المجتمع و239 حالة بين المسافرين العائدين من الخارج¹.

ثانياً: أثر انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد القطري

شهدت الفترة الأخيرة، والتي عرفت ظهور فيروس كورونا وما استجد من تحديات اقتصادية، إطلاق حزمة قرارات داعمة للاقتصاد، شملت تقديم محفزات مالية واقتصادية، وفضلها استطاع الاقتصاد القطري أن يتجاوز هذه المرحلة الصعبة بنجاح كما نجح في السابق التغلب على أزمة الحصار، وذلك بسبب مرونته والخبرة التي اكتسبها في التعامل مع الأزمات²، وسيتم توضيح أثر فيروس كورونا على الاقتصاد القطري من خلال مايلي:

01: الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن توضيح اثر فيروس كورونا على الناتج المحلي في قطر من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 16: تطور الناتج المحلي الإجمالي في قطر خلال عام 2020 (%)

السنة	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
2020	-3.7	-22.4	9.6	7.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات جهاز التخطيط والإحصاء، قطر، 2021، في الموقع الالكتروني: <https://www.psa.gov.qa/ar/statistics1/pages/topislisting.aspx> تم الاطلاع يوم 2021/06/20.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي 153.77 مليار ريال قطري في الربع الأول من عام 2020، بالمقارنة مع تقديرات الربع الرابع من عام 2019 والبالغة 159.65 مليار ريال قطري، بانخفاض بنسبة 3.7%، واستمر انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2020 بنسبة 22.4%، حيث بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حوالي 116.59 مليار ريال قطري بالمقارنة مع تقديرات التي تم مراجعتها في الربع الأول من عام 2020. تميز الربع الثاني من عام 2020 بكونه المرحلة الأولى من فترة الحجر الصحي والذي فرضته جائحة كوفيد-19، وشهدت هذه الفترة إغلاقاً مؤقتاً للعديد من المنشآت الاقتصادية العاملة بالدولة، وقد أثر هذا الوضع بصورة واضحة على تقديرات الناتج لدولة قطر. وبعد هذا الانكماش الذي عرفه الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول والثاني، ارتفع في الربع الثالث والرابع

¹ خليفة بن جاسم آل ثاني، تطور ايجابي وانخفاض ملحوظ لعدد الإصابات اليومية بفيروس كورونا في قطر، موقع الشرق، في الموقع الالكتروني: <https://m.al-sharq.com> تم الاطلاع يوم: 2020/06/20.

² الاقتصاد القطري تجاوز جائحة كورونا، موقع الشرق، في الموقع الالكتروني: <https://m.al-sharq.com> تم الاطلاع يوم: 2020/06/20.

من عام 2020، بنسبة 9.6% و7.4% على الترتيب، وبلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حوالي 136.73 و127.31 مليار ريال قطري على الترتيب¹.

02: الأثر على التجارة الدولية

يمكن توضيح أثر فيروس كورونا على التجارة الدولية في قطر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 17: إجمالي الصادرات والواردات والميزان التجاري في قطر خلال عامي (2019-2020) (مليار ريال

قطري)

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجاري
2019	265.483	106.208	159.275
2020	187.474	94.039	93.435
نسبة التغير	-29.4%	-11.5%	-14.3%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: إحصاءات التجارة الخارجية السلعية، جهاز التخطيط والإحصاء، قطر، 2020، من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي قيمة الصادرات القطرية خلال عام 2020، بلغ حوالي 187.474 مليار ريال قطري، بانخفاض بنسبة 29.4% مقارنة بعام 2019 الذي بلغ إجمالي صادراتها بقيمة 265.483، ويرجع السبب في انخفاض إجمالي الصادرات لعام 2020، إلى انخفاض صادرات الوقود المعدني، ومواد التشحيم والمواد المشابهة، والمواد الخام الغير صالحة للأكل والشرب باستثناء الوقود، والسلع المصنعة، ويعود انخفاض تصدير هذه المواد بسبب القرارات التي اتخذتها السلطات القطرية في غلق الحدود والموانئ كتدابير احترازية لاحتواء فيروس كورونا، أما إجمالي قيمة الواردات فقد بلغت خلال عام 2020، حوالي 94.039 مليار ريال قطري، بانخفاض بنسبة 11.5% بالمقارنة مع عام 2019 الذي بلغ إجمالي وارداته بقيمة 159.275 مليار ريال قطري، وحقق الميزان التجاري لدولة قطر خلال عام 2020 فائضا مقداره 93.435 مليار ريال قطري وبانخفاض نسبته 41.3%، مقارنة بفائض الميزان التجاري لعام 2019 الذي بلغ 159.275 مليار ريال قطري².

03: الأثر على القطاع المصرفي

ساهمت تدابير السياسات النقدية التي اعتمدها مصرف قطر المركزي خلال عام 2020 لاحتواء تأثيرات كوفيد-19 في تغيير معدلات تغير عرض النقد، والقاعدة النقدية، حيث تمحورت التدابير حول خفض أو زيادة مستويات أرصدة المصرف لدى البنوك المحلية، أو الأجنبية، أو بيع وشراء سندات، وأذونات خزينة أجنبية، وكان الهدف من تطبيق هذه الإجراءات في بادئ الأمر، هو للتخفيف من تداعيات التدفقات النقدية إلى الخارج، من خلال خلق تدفقات إلى الداخل عن طريق سحب جزء من الاستثمارات السائلة في الخارج، سواء في السندات الدولية، أم أذونات خزينة أجنبية، أم ودائع سائلة في بنوك أجنبية، ومن ثم إيداعها في البنوك المحلية، ولقد ارتفع مستوى موجودات المصرف المركزي من 188 مليار ريال في عام 2017 إلى 265

¹ الإحصاءات الاقتصادية لدولة قطر، جهاز التخطيط والإحصاء، العدد 32، قطر، 2021، ص 36.

² إحصاءات التجارة الخارجية السلعية، جهاز التخطيط والإحصاء، قطر، 2020، ص 02.

مليار ريال في ماي 2020، بحيث شهدت مكونات الموجودات تغيرات ملموسة عكست أثر السياسات النقدية، التي أنتهجها المصرف خلال الفترة نفسها، وانخفضت نسبة سندات وأذونات خزينة أجنبية، مقابل زيادة نسبة أرصدة المصرف لدى البنوك المحلية خلال عامي 2017 و2018، ثم تحولت وتم تعديلها خلال عامي 2019 و2020. تتكون موجودات المصرف المركزي من كثير من تلك البنود، التي تحتويها القاعدة النقدية، والاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية، وبالتالي فالعوامل التي تؤثر على معدل التغير السنوي لموجودات المصرف المركزي، تؤثر أيضا على معدل التغير السنوي لكل من القاعدة النقدية، والاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية. إن التحولات التي طرأت على مستويات ونسب سندات وأذونات خزينة أجنبية، جعلها تُساهم بصورة ايجابية في تكوين معدل التغير السنوي لموجودات المصرف ايجابية خلال عام 2020، والتحويلات التي طرأت على أرصدة المصرف لدى البنوك المحلية، جعلها تُساهم بصورة سلبية عام 2020 لتعكس أثر السياسات النقدية الاحترازية، التي اتخذها المصرف، لمواجهة تداعيات كوفيد-19، وفيما يتعلق بسندات وأذون الخزينة الأجنبية، فقد كانت سلبية أيضا خلال عام 2020، أما بالنسبة لمسار مساهمة أرصدة المصرف لدى البنوك الأجنبية، فقد كانت مساهمتها عكس مساهمة سندات وأذونات خزينة أجنبية، كانت سلبية عام 2020 وكانت النتيجة أن المعدل السنوي للتغير في موجودات مصرف قطر المركزي، شهد معدل نمو بنحو 12% في عام 2020 نتيجة لجوء مصرف قطر المركزي إلى زيادة أرصدته مع البنوك المحلية لتزويد النظام المصرفي بالسيولة اللازمة لمواجهة عواقب انتشار فيروس كوفيد-19¹.

¹ الآفاق الاقتصادية لدولة قطر، جهاز التخطيط والإحصاء، قطر، 2020، ص 37

خلاصة:

أحدثت جائحة كورونا (كوفيد-19) أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، فقد أدت الإجراءات الضرورية لاحتواء الفيروس إلى ركود اقتصادي عالمي حاد خاصة خلال النصف الأول من عام 2020، من خلال تراجع كل من حركة التجارة الدولية، سلاسل التوريد، قطاع التصنيع العالمي والخدمات، عائدات السياحة، وتراجع أسعار النفط.

إن الإجراءات المتخذة لاحتواء فيروس كوفيد-19 أدت إلى الانخفاض في حجم التجارة العالمية عام 2020 بحوالي 9%، حيث كان تأثير الجائحة في النصف الأول أكثر حدة نتيجة الإجراءات المتماثلة في أغلب بلدان العالم، ولم تشهد التجارة العالمية تعافيا إلى غاية النصف الثاني من عام 2020 في التجارة السلع فقط بسبب انتعاش القطاعات ذات صلة بالسلع التي زاد الطلب عليها بسبب كوفيد-19 إلا أن تجارة الخدمات ظل دون تغيير وذلك راجع لتوقف حركة السياحة بسبب القيود المفروضة على السفر على مدار سنة 2020، ما أدى إلى تكبد خسارة تقدر بـ 1.3 تريليون دولار أمريكي من إيرادات السياحة الدولية. كما نتج عن تدهور قطاع السياحة وتراجع حجم التجارة الدولية أي انخفاض حجم الإنتاج إلى انخفاض في الطلب العالمي على الطاقة خاصة الطلب على النفط في النصف الأول من عام 2020، ولم يتعافي الطلب على النفط إلى غاية النصف الثاني من عام 2020 الذي شهد تحسنا بشكل تدريجي في عمليات الإنتاج و حركة السياحة بسبب تخفيف القيود على السفر.

الفصل الثاني

واقع القطاع المصرفي

العربي في ظل جائحة

كوفيد-19

تمهيد:

بعد استعراضنا لتداعيات تفشي فيروس كورونا كوفيد-19 على بعض القطاعات الاقتصادية في الفصل الأول، ونظرا لارتباط القطاع المصرفي بالقطاع الحقيقي، وتوقف النشاط الاقتصادي في العديد من القطاعات، هذا ما أدى بشكل غير مباشر إلى انتقال آثار فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى القطاع المصرفي، لذا سنتناول في هذا الفصل آثار فيروس كورونا كوفيد-19 على القطاع المصرفي، ومدى تأثير القطاعات المصرفية العربية من خلال المقارنة بين بعض المؤشرات الرئيسية للقطاع المصرفي العربي قبل وبعد انتشار فيروس كورونا، إضافة إلى تناول حالة الجزائر.

ومن أجل ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: معالم القطاع المصرفي العربي؛
- المبحث الثاني: أثر كوفيد-19 على القطاع المصرفي العربي وآليات المواجهة؛
- المبحث الثالث: أثر كوفيد-19 على القطاع المصرفي الجزائري.

المبحث الأول: معالم القطاع المصرفي العربي

يعد القطاع المصرفي من أهم الأسس التي يتم الاعتماد عليها في التنمية الاقتصادية، فهو من أهم القطاعات التي تتجاوب مع المتغيرات الاقتصادية وتحاول التكيف معها بسرعة، لذلك فقد أولت السلطات النقدية والمصرفية في الدول العربية، اهتماما متزايدا لتطوير وإصلاح قطاعاتها المصرفية، انطلاقا من الدور الهام الذي يلعبه القطاع المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية القطاع المصرفي

يعتبر القطاع المصرفي القاعدة الأساسية لاقتصاد الدول، فنجاح الاقتصاد مرهون بتطوره واستقراره، فهو المحرك والدافع الأساسي لمختلف الاقتصاديات نظراً لأهمية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي من توسع في دائرة نشاطه وتنوع في بنوكه، وكبر حجم أعماله.

أولاً: مفهوم القطاع المصرفي

تعددت تعريفات القطاع المصرفي، فمن أهمها نذكر ما يلي:

القطاع المصرفي هو مجموعة المؤسسات التي تتعامل بالائتمان اللازم، على الصعيدين القومي والفردي¹.

ويعرف القطاع المصرفي لبلد ما بأنه المؤسسات المصرفية، والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات، فمثلا القطاع المصرفي الفلسطيني هو المصارف العاملة في فلسطين، والقوانين والأنظمة هي التي تحكم عملها، مثل قانون سلطنة النقد الفلسطينية، وقانون أعمال الصرافة وغيرها². كما يعرف أيضا على أنه ذلك الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائدة والمدخرات، نحو القروض والاستثمارات، والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي، ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجيهات التي يتولاها البنك المركزي والتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين المحكمة³. من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف القطاع المصرفي على أنه مجموعة المصارف أو البنوك التي تتبع أنظمة وقواعد محددة أو معينة.

¹ خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية- البنوك التجارية-السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص87.

² هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة 1، 2008، ص05.

³ موساوي سعاد، شرابي خولة، واقع الخدمات المصرفية الالكترونية في ظل عصرة الجهاز المصرفي الجزائري (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة العطف 272)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلاي بونعامة - خميس مليانة، 2018-2019، ص15.

ثانيا: خصائص القطاع المصرفي

يمكن إبراز خصائص القطاع المصرفي في النقاط التالية:¹

1. يتكون القطاع المصرفي من مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز؛
2. يخضع القطاع المصرفي في أعماله لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كالبانك مركزي؛
3. أنه جهاز واسع الانتشار له فروع عديدة تغطي كامل التراب الوطني؛
4. أنه جهاز قائم يركز على عدد محدود من البنوك للقيام بالعمليات المصرفية.

ثالثا: وظائف القطاع المصرفي

يعتبر القطاع المصرفي أحد المكونات الأساسية لاقتصاديات أي دولة لما يقدمه من وظائف أساسية متمثلة في:²

1. تقديم الائتمان اللازم لتمويل شراء السلع والحصول على الخدمات وتمويل الاستثمارات الرأسمالية التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الموارد المتاحة للمجتمع؛
2. تجميع المدخرات، إذ يؤدي القطاع المصرفي إلى خلق الادخار سواء من جانب الأفراد أو المؤسسات مما يؤدي إلى إرجاء الاستهلاك في الوقت الحاضر والاتجاه نحو الاستثمار في ظل وجود هذا النظام؛
3. خلق النقود عن طريق منح الائتمان وأداء الالتزامات بوسائل الدفع المبتكرة والتعامل بال شيكات؛ فقد تطورت الخدمات المصرفية بتقدم التكنولوجيا في مجال الاتصالات والمعلومات وتطور التبادلات التجارية لذا كان يجب أن يستجيب القطاع المصرفي لهذه التغيرات، ويمكن تلخيص أهم الوظائف الحديثة للقطاع المصرفي في:
4. تقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية في مختلف مجالات الاستثمار لعملائها؛
5. تقديم القروض الخاصة بمشاريع الإسكان الفردي أو الجماعي؛
6. المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية؛
7. إصدار البطاقات الائتمانية بأنواعها.

¹ نابي فاطمة الزهراء، الجهاز المصرفي وآثاره في تنشيط السوق المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، 2018-2019، ص06.

² شهبون وفاء، التحرير المالي وآثره على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2014"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2015-2016، ص10.

رابعاً: أهداف القطاع المصرفي

يسعى القطاع المصرفي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها ما يلي:¹

1. المحافظة على قوام معقول من السيولة؛
2. تنويع وتطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء؛
3. تعظيم معدل العائد على الاستثمار؛
4. تحقيق مستويات مرضية من العوائد أو الخدمات لأطراف التعامل الداخلي والخارجي؛
5. البقاء والاستمرار وتجنب الأخطار.

خامساً: أهمية القطاع المصرفي

تتمثل أهمية القطاع المصرفي في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال قيامها بتقديم الخدمات

التالية:²

1. تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد في تمويل الاستثمارات، وذلك بالرجوع إلى عملية التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع، حيث يؤدي إلى زيادة فرص التشغيل وتخفيض مشكل البطالة؛
2. تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفاً من المخاطرة، كما أنه تلعب دوراً هاماً في التخفيض من مشكلة البطالة من خلال التوظيف الكامل؛
3. تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير؛
4. زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع عملية الادخار والاستثمار لدى المواطنين وتعتبر البنوك الوسيطة بين رؤوس الأموال التي تبحث عن محالات أو فرص الاستثمار، وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للحصول على الأموال.

سادساً: مكونات القطاع المصرفي

يتكون القطاع المصرفي من أربعة أشكال رئيسية، وهي كالتالي:

¹بايشي فاطمة الزهراء، جيجي مباركة، آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية-أردن، 2017-2018، ص 23.

²الهام طراد، مروى مزهود، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تمويل مصرفي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي - تبسة، 2015-2016، ص 03.

01: البنوك المركزية

إن البنوك المركزية بدأت في أول الأمر مصارف تجارية، وبعد التطور في الوظائف التي قامت بها حتى شملت وظائف البنك المركزي الحديث، وان بداية نشوء البنوك المركزية كانت بنشوء مصرف السويد ومصرف إنجلترا المركزي، ففي عام 1688م انشأ بنك السويد، وفي عام 1694م كانت البداية لمصرف إنجلترا المركزي والذي يعتبره بعض الكتاب والباحثين بأنه البداية لنشوء البنوك المركزية لكونه أول من مارس مبادئ ووظائف البنوك المركزية والتي لازال الكثير من وظائفها سارياً لوقتنا الحاضر، ومن الجدير بالذكر أن العديد من البنوك المركزية اتخذت بنك إنجلترا كنموذج اعتمدت عليه في نشوء مصارفها المركزية¹.

في القرن 19 تم إنشاء العديد من البنوك المركزية في الدول الغربية من فرنسا 1800م، فلندا 1811م، هولندا 1914م، النمسا 1817م، الدانمارك 1818م، بلجيكا 1850م، روسيا 1860م، اليابان 1882م، المصرف الاحتياطي الفيدرالي 1913م، واستمر تأسيس البنوك المركزية خلال القرن 20 مما ساعد في ذلك توصيات المؤتمر العالمي الذي انعقد في بروكسل عام 1920م، التي دعت الدول التي لم تؤسس بنوك مركزية بإنشاء مثل هذه البنوك بأسرع وقت لا لغرض تثبيت وإعادة الاستقرار المصرفي في الأنظمة المصرفية والنقدية فحسب، بل لصالح التعاون النقدي الدولي أيضاً، ومن ثم نشطت عملية إنشاء المصارف المركزية حتى أصبح لكل دولة بنكها المركزي، ويعتبر البنك المركزي البرازيلي آخر البنوك المركزية نشأة وذلك سنة 1965م².

يعرف البنك المركزي على أنه مؤسسة نقدية حكومية تهمين على النظام النقدي والمصرفي في البلد، وتحدد الهيكل النقدي والمصرفي وذلك من خلال قيامه بوظائف متعددة، كتنظيم العملة، وإنجاز العمليات المالية الخاصة بالحكومة، واحتفاظه بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، والاحتفاظ بالاحتياطيات من العملات النقدية والقيام بخدمة البنوك التجارية وقيامه بدور المقرض للبنوك التجارية، وإنجاز أعمال المقاصة بين البنوك التجارية والقيام بمراقبة الائتمان وفقاً لمتطلبات الاقتصاد الوطني ولأغراض تنفيذ وتحقيق السياسة النقدية العامة التي تتبناها الحكومة³.

¹ زكرياء الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2006، ص 13.

² عبد الرزاق بوعيطه، التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار تلجي - الاغواط، 2017-2018، ص 39.

³ عجلان صباح، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، (دراسة عينة من البنوك العربية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019، ص 08.

يتميز البنك المركزي بعدة خصائص من أهمها ما يلي:¹

1. أن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها، والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها وتشارك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة؛
2. يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه، وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها؛
3. يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وله القدرة على الهيمنة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني؛
4. يمثل البنك المركزي المؤسسة المحكرة لعملية إصدار النقد.

02: البنوك التجارية

ظهرت المصارف التجارية لأول مرة في المدن الايطالية الشمالية، مدن ميلانو والبندقية، والتي كانت تتميز بازدهار ونمو أنشطتها التجارية في أوروبا خلال القرن الثاني عشر الميلادي، ويعتبر مصرف البندقية الذي تأسس في عام 1175 م أول مصرف تجاري قام بممارسة الأعمال المصرفية، إذ كان يقبل الودائع من الأفراد والهيئات ويقدم القروض للتجار والمستثمرين، ويرجع الفضل في تطور الأعمال المصرفية إلى الصيارفة الذين اكتسبوا ثقة المتعاملين معهم حينما بدأوا في قبول الودائع من الأفراد والتجار بغية المحافظة عليها من الضياع والسرقه، وبالمقابل أصدر أولئك الصيارفة صكوك إيداع رسمية وأصبحوا يتقاضون عمولة نظير احتفاظهم بتلك الودائع وحراستها، ومن ثم إعادتها إلى أصحابها المودعين حينما يطلبونها، وتجدر الإشارة إلى أن الصيارفة كانوا يجلسون وراء مكاتبهم الخشبية المسماة بانكو، وأصبحت كلمة بانكو أو بنك دليلا على كل مؤسسة تمارس أعمال الصرافة في أوروبا في القرون الوسطى، وهكذا نشأت فكرة المصارف التجارية وتطورت عملياتها المصرفية وتعددت وأصبحت مؤسسات مالية تهدف إلى الربح، وفي عام 1609م تأسس مصرف أمستردام، وانتشرت المصارف التجارية في مدن أوروبية أخرى مثل برشلونة ولندن، وتوالى بعد ذلك إنشاء المصارف التي يمتلكها أفراد أو عائلات خلال القرن الثامن عشر، وفي القرن التاسع عشر وبعد أن انتشرت الثورة الصناعية في أوروبا نشأت عدة

¹ عادل زقير، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة (دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2008-2009، ص 03.

مصارف كبيرة الحجم على شكل شركات مساهمة لتلبية الاحتياجات التمويلية لقطاع الصناعة والتجارة بشكل خاص، والقطاعات الأخرى بشكل عام¹.

تعرف البنوك التجارية بأنها تلك المؤسسات المالية التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي وتباشر تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا لأوضاع التي يقررها البنك المركزي².

تتميز البنوك التجارية بعدة خصائص من أهمها³:

1. أساس عمل البنك التجاري هو المتاجرة بالنقود حيث أنها تقبل الودائع من الناس لديها بفائدة معينة ثم تعيد استثمارها على شكل قروض أو تسهيلات للغير بفائدة أعلى من الأولى، وهي بذلك تحقق منفعة أو إيراد من الفرق بين الفائدتين؛

2. إن البنوك التجارية تعتمد في الأساس في مزاوله نشاطها على ما يودعه لديها العملاء من أموال، وليس على مواردها الذاتية، كرأس المال أو غيره كما هو الحال في بقية الوحدات الاقتصادية العاملة في مجالات الإنتاج السلعي أو تقديم الخدمات؛

3. تنقسم العمليات المصرفية إلى نوعين:

التسهيلات المصرفية التي يترتب على البنك بموجبها التزامات، كالتزام البنك بتقديم قروض أو ضمان لعملائه. والخدمات المصرفية التي لا يترتب على البنك بموجبها التزاما معيناً، وهي خدمات يقدمها البنك مقابل أجر أو فائدة يتقاضاها، أو يقبل ودائع من المدخرين.

03: البنوك المتخصصة

البنوك المتخصصة هي بنوك تتخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين، فالبنك الصناعي يتخصص في تمويل الاستثمارات الصناعية، والبنك العقاري يتخصص في تمويل الاستثمارات العقارية، والبنك الزراعي يتخصص في تمويل الاستثمارات الزراعية، ويرجع السبب في هذا التخصص إلى ما تقضيه ظروف التمويل في كل من هذه المجالات ذات الطبيعة المتباينة، وتقوم البنوك المتخصصة بتشغيل مواردها في قروض يغلب عليها أن تكون طويلة الأجل باستثناء بنوك تمويل التجارة الخارجية، حيث أجل القرض لا يتعدى ستة أشهر، أما موارد هذه البنوك تستقيها من رأس مال البنك. وتمييزاً لهذه البنوك عن باقي البنوك الأخرى عرفها المشرع المصري بأنها: تلك البنوك التي تقوم بعمليات مصرفية

¹محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي "دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 3، 2013، ص 19، ص 21.

²محمود حسين الوادي، وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة 1، 2010، ص 105.

³ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 17.

تخدم نوعا محددًا من النشاط الاقتصادي، والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أنشطتها الرئيسية¹.

تتميز البنوك المتخصصة بعدة خصائص، من أهمها²:

1. تعتمد البنوك المتخصصة بالإضافة إلى مواردها على مواردها الذاتية (رأس مال واحتياطيات ومخصصات البنك) أيضا على موارد خارجية، أي غير ذاتية، ويغلب على تلك الموارد الأخيرة طابع الاقتراض من سوق المال عن طريق إصدار سندات تشتريها خاصة مؤسسات التمويل الكبرى وشركات التأمين، وقد تقتصر من البنوك التجارية أو من البنك المركزي أو من دولة أيضا؛
2. تقوم البنوك المتخصصة بعمليات الائتمان المتوسط والطويل الأجل في نشاط اقتصادي معين تعكسه تسميتها كالبنوك العقارية والزراعية والصناعية، أو قد يرجع التخصص إلى مقابلة حاجات استثمارية من نوع خاص كما هو الحال مثلا بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال.

04: البنوك الإسلامية

إن المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية وإقامة مصارف تقوم بالخدمات والمعاملات المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية بدأت عام 1963م عندما أنشأت بنوك الادخار المحلية في مصر على يد أحمد عبد العزيز النجار، حيث كانت بمثابة صناديق ادخار لصغار الفلاحين، ثم تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971م بالقاهرة عمل في مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن، ثم كانت محاولة مماثلة في باكستان، ثم البنك الإسلامي للتنمية في السعودية عام 1974م، تلاه بنك دبي الإسلامي عام 1975، ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني عام 1977م، ثم البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978م، وشهدت الساحة المصرفية الإسلامية تطورا هائلا سواء في شكل إنشاء مصارف إسلامية جديدة، أو تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، وهذا التطور لم يكن أحدا يتوقعه عندما بدأت أول تجربة لإنشاء بنك إسلامي لا يتعامل بأسعار الفائدة أخذا وعطاءً، وكان من أهم عوامل نجاح العمل المصرفي الإسلامي هو التزام تلك المؤسسات المالية بضوابط الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، حيث تعد الضوابط الشرعية الركيزة الأساسية التي يتعامل بها المصرف الإسلامي مع عملائه، ولأن انتشرت البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم، حتى أن البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ أو فروع أو بنوك إسلامية مثل سيتي بنك وغيرها مما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة للتطبيق وإمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة³.

¹ محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص20، ص21.

² محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، الطبعة 1، 2008، ص 31.

³ محمد عبد الله شاهين محمد، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، دار حميثرا للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة 1، 2017، ص99، ص100.

وتعرف البنوك الإسلامية بأنها تلك المؤسسات التي تقوم بجذب رأس المال الذي يكون عاطلاً، لمنح صاحبه ربحاً حلالاً عن طريق أعمال التنمية الاقتصادية التي تعود بالفائدة الحقيقية على جميع المساهمين فيها، باعتباره وسيطاً بين صاحب المال والمستثمر ليحصل كل حقه في نماء ذلك المال¹.

وتتميز البنوك الإسلامية بعدة خصائص من أهمها:²

1. التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في أعمالها؛
2. اختلاف وظائف المصارف الإسلامية من حيث تحريم الربا واعتبار النقود وسيلة للتبادل، وأنها ليست سلعة وليس لها قيمة زمنية إلا من خلال ارتباطها بالتعامل بالدين والائتمان؛
3. تستند الوساطة الإسلامية على الأصول وترتكز على تقاسم المخاطر وتحملها بالرغم من السعي لتقليله.

المطلب الثاني: تطور القطاع المصرفي العربي وأهم مؤشراتته قبل جائحة كوفيد-19

سجل أداء القطاع المصرفي العربي تحسناً إيجابياً خلال عام 2015، حيث أظهرت البيانات المجمعة للمصارف العربية تواصل التحسن في المؤشرات الرئيسية لأداء القطاع المصرفي العربي ولكن بوتيرة أبطأ، ويلاحظ أن هذا التحسن في المؤشرات المجمعة للمصارف العربية خلال عام 2015 قد شمل أغلب مصارف الدول العربية، فعلى الرغم من تراجع الأسعار العالمية للنفط، إلا أن السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية، مكنت المصارف في الدول العربية المصدرة للنفط من مواصلة أداءها الإيجابي نسبياً³، واستمر الطابع الإيجابي لأداء القطاع المصرفي العربي خلال عام 2016، حيث أظهرت البيانات المجمعة للمصارف العربية تواصل التحسن لأداء القطاع المصرفي العربي خلال هذا العام بالمقارنة مع ما كانت عليه في عام 2015 وبوتيرة أفضل⁴.

تباين أداء القطاع المصرفي العربي خلال عام 2017 بالمقارنة مع عام 2016، فقد أظهرت البيانات المجمعة للمصارف العربية تحسناً في إجمالي الودائع والقواعد الرأسمالية، فيما سجلت إجمالي الموجودات، وإجمالي القروض والتسهيلات المقومة بالدولار انكماشاً بما يعكس التغيرات التي شهدتها أسعار صرف بعض العملات العربية⁵، وفي عام 2018 تحسن أداء القطاع المصرفي العربي، وأظهرت البيانات المجمعة للمصارف العربية تحسناً في كل من إجمالي الموجودات، وإجمالي الودائع، وإجمالي القروض والتسهيلات، والقواعد الرأسمالية المقومة بالدولار، وساهم التحسن النسبي في مستويات أسعار

¹ يعرب محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل و الاستثمار (دراسة فقهية تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في الأردن)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2014، ص 18.

² محمد عبد الله شاهين محمد، مرجع السابق، ص 240.

³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 202.

⁴ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 125.

⁵ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 136.

النفط العالمية، وتنفيذ السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية، من تمكين المصارف في الدول العربية المصدرة للنفط من مواصلة أداءها الايجابي¹، واستمر الطابع الإيجابي لأداء القطاع المصرفي العربي خلال العام 2019 حيث أظهرت البيانات الإحصائية المجمع للبنوك العربية تواصل التحسن بشكل عام في المؤشرات الرئيسية لأداء القطاع المصرفي العربي بصورة مجمعة²، وهذا ما سيتم إبرازه على النحو التالي:

أولاً: إجمالي الموجودات

يمكن توضيح تطور حجم موجودات القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2015-2019) في الجدول الموالي:

جدول رقم 18: تطور حجم موجودات القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2015 - 2019) (مليار دولار)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الموجودات	3079	3224	3222	3408	3573

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص63. نلاحظ من خلال الجدول السابق أن حجم الموجودات القطاع المصرفي العربي نما وبوتيرة أفضل خلال عام 2015 و2016، حيث بلغ حجم موجودات في عام 2015 حوالي 3.079 مليار دولار أمريكي، مقابل 3.224 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2016، وشهد حجم الموجودات انخفاض طفيف خلال عام 2017 بلغ حوالي 3.222 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2018 و2019 شهد حجم الموجودات ارتفاعاً بقيمة 3.408 مليار دولار أمريكي عام 2018 و3.573 مليار دولار أمريكي في عام 2019.

ويمكن توضيح معدل نمو موجودات القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2015 - 2019) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 19: معدل نمو موجودات القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2015-2019) (%)

الدول	2015	2016	2017	2018	2019
مصر	11.6	11	-32.1	11.7	20
لبنان	5.9	9.9	8	13	-11
كويت	5.89	2.3	6	7	6
المغرب	3.66	2.4	14	5	3
عمان	12.6	-1.4	4	8	7
ليبيا	2.06	7.7	8	5	-7
الأردن	5.14	2.7	2	6	5
فلسطين	6.7	12.6	13	3	11

¹ صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص136.

² صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 42.

-4	8	-11	-4.7	1.34	تونس
9.7	4	3	2.2	4.3	السعودية
9	6	21	13.5	6.3	قطر
21.5	10.5	-16.5	-21.5	9.6	العراق
-22	-44	42	15.3	6.3	السودان
4	7	-5	3.5	3.84	الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على: صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، (2015-2019)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن في 2015 و2016 ارتفع حجم موجودات القطاع المصرفي العربي، ويعود ذلك لارتفاع حجم الموجودات لدى جميع الدول العربية باستثناء عمان وتونس في عام 2016، وفي عام 2017 انخفض حجم الموجودات لدى البنوك المصرية والبنوك العراقية بنسبة 32.1% و16.5% على الترتيب، وهذا ما يفسر انخفاض حجم الموجودات القطاع المصرفي العربي في عام 2017 بقيمة 3.222 مليار دولار بالمقارنة مع عام 2016، ويعود سبب انخفاض موجودات البنوك المصرية إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار خلال العامين 2016 و2017 مع توجه إلى انتقال سعر الصرف المعموم، أما البنوك العراقية فقد تراجع حجم موجوداتها في عام 2017 بسبب إعادة تقييم وتسوية بعض الموجودات المصارف¹.

في عام 2018 ارتفع حجم موجودات القطاع المصرفي العربي، ويعود ذلك لارتفاع حجم الموجودات لدى جميع الدول العربية باستثناء السودان، حيث انخفض حجم موجوداتها بنسبة 44% بسبب الظروف والتحديات التي تواجهها السودان، ومن جهة أخرى جاءت البنوك المصرية بالمرتبة الأولى من حيث تحقيق أكبر معدل نمو في القطاع المصرفي العربي، فبعد تراجع حجم موجودات البنوك المصرية بنسبة 32.1% عام 2017 بسبب انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال العامين 2016 و2017 مع توجه الانتقال إلى سعر الصرف المعموم، استطاعت البنوك المصرية تجاوز أثر التعويم وتحقيق نسبة نمو بلغت 11.7% عام 2018 مقارنةً بنهاية عام 2017، أما المرتبة الثانية فقد احتلتها البنوك اللبنانية، حيث نمت موجوداتها بنسبة نمو بلغت 13% في عام 2018 مقارنةً بنهاية عام 2017. من الجدير ذكره أيضاً، أن البنوك العراقية حققت موجوداتها نسبة نمو بلغت 10.5% في نهاية عام 2018 مقارنةً بنهاية عام 2017 متجاوزةً بذلك أثر إعادة تقييم وتسوية بعض موجودات البنوك في عام 2017 الذي أدى آنذاك إلى تراجع حجم موجوداتها في عام 2017 بنسبة 16.1% مقارنةً بنهاية عام 2016².

¹صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 48.

²صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 42.

وفي عام 2019 شهد حجم الموجودات للقطاع المصرفي ارتفاعاً بقيمة 3.573 مليار دولار أمريكي، ويعود ذلك لارتفاع حجم الموجودات لدى معظم الدول العربية، وباستثناء بعض الدول التي واجهت بعض من الظروف والتحديات من بينها ليبيا وتونس ولبنان والسودان، من جهة أخرى، جاءت البنوك العراقية بالمرتبة الأولى من حيث تحقيق أكبر معدل نمو في القطاع المصرفي العربي بلغ 21.5%، تليها البنوك المصرية بمعدل 20.4%، ومن ثم البنوك السعودية بمعدل بلغ 9.7%¹.

ثانياً: تطور الودائع المصرفية

يمكن توضيح تطور حجم الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العربية خلال الفترة (2015-2019) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 20: تطور الودائع لدى المصارف التجارية العربية خلال الفترة (2015-2019) (مليون دولار)

الودائع الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الودائع الإجمالية		الودائع الإجمالية للقطاع الخاص		الودائع الجارية للقطاع الخاص		الودائع الادخارية و الأجلة للقطاع الخاص		السنة
	نسبة التغير (%)	القيمة	نسبة التغير (%)	القيمة	نسبة التغير (%)	القيمة	نسبة التغير (%)	القيمة	
79.5	1.9	1936001	2.8	1757500	-3.4	647444	6.7	1110056	2015
88.5	2	1949714	1.3	1683048	0.9	655856	1.7	1027193	2016
80.8	2.5	1996822	2.2	1725589	6	705233	-0.3	1020365	2017
77.2	1.4	2071170	0.9	1847622	-0.6	717312	1.8	1130310	2018
76.3	3.4	2094177	3.7	1872804	1.1	834477	6	1038327	2019

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على: صندوق النقد الدولي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد (2015-2019).
 نلاحظ من خلال الجدول أن الودائع المصرفية للدول العربية سجلت نمواً خلال عام 2015 بنسبة 1.9%، حيث بلغ إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية مقومة بالدولار حوالي 1936001 مليار دولار، واستمر ارتفاع إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية في عام 2016 وبنسبة قريبة من تلك المحققة في عام 2015، لتبلغ نحو 1949714 محققة نمواً بنسبة 2%، وفي عام 2017 تظهر البيانات من واقع الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية ارتفاع إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية وبنسبة تفوق تلك المحققة في العامين السابقين 2015 و 2016، لتبلغ نحو 1996822 محققة بذلك نمواً بنسبة 2.5%، كما سجلت الودائع المصرفية في عام 2018 ارتفاعاً ولكن بنسبة تقل عن تلك المحققة في عام 2017، لتبلغ نحو 2071170 محققة بذلك نسبة نمو بنحو 1.4%، وعاودت الودائع المصرفية للدول العربية الارتفاع خلال عام 2019 لتصل إلى حوالي 2094177 محققة بذلك نمواً بنسبة 3.4%².

¹صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 63.

²صندوق النقد الدولي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2015-2019، ص 126.

وعلى صعيد الودائع الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ نحو 88.5% في نهاية عام 2016 مقارنة مع 79.5% لعام 2015، وانخفضت خلال عام 2017 و2018 و2019 بنسبة 80.8% و77.2% و76.3% على التوالي.

أما وودائع القطاع الخاص سجلت أعلى ارتفاع لها في عام 2019 بنسبة 3.7% لتصل إلى حوالي 1872804 مليار دولار أمريكي، وودائع الجارية للقطاع الخاص سجلت انكماشاً خلال عام 2015 و2018 بنسبة 3.4% و0.6% على التوالي، أما الودائع الادخارية والآجلة للقطاع الخاص انكشفت خلال عام 2017، بنسبة 0.3%، وارتفعت خلال عام 2019 لتبلغ حوالي 1038327 محققة نمواً بنسبة 6%¹.

ثالثاً: النشاط الإقراضي

يمكن توضيح حجم القروض والتسهيلات الائتمانية التي تم منحها من قبل المصارف التجارية العربية خلال الفترة (2015-2019) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 21: حجم القروض والتسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية العربية (2015 - 2019) (مليون دولار)

السنة	إجمالي الائتمان		الائتمان المقدم للقطاع الخاص		الائتمان المقدم للقطاع العام		نسبة التغير (%)	القيمة	نسبة التغير (%)	القيمة	نسبة التغير (%)	القيمة
	نسبة التغير (%)	القيمة	نسبة التغير (%)	القيمة	نسبة التغير (%)	القيمة						
2015	6.3	1925879	6.5	1331105	5.8	594774	6.3	1925879	6.5	1331105	5.8	594774
2016	5.9	2056896	5.2	1345424	7.2	707472	5.9	2056896	5.2	1345424	7.2	707472
2017	-2	1985090	0	1373554	-6.1	611536	-2	1985090	0	1373554	-6.1	611536
2018	5.7	2138591	5.2	1454517	6.8	684074	5.7	2138591	5.2	1454517	6.8	684074
2019	4.8	2197830	5.9	1427255	2.9	770575	4.8	2197830	5.9	1427255	2.9	770575

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: صندوق النقد الدولي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد (2015-2019).
نلاحظ من خلال الجدول السابق أن النشاط الإقراضي للمصارف العربية تحسن خلال عام 2015، حيث بلغ إجمالي الائتمان للمصارف العربية كمجموعة بنهاية عام 2015 نحو 1925879 مليار

¹ صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 126.

دولار محققا نموا بنسبة 6.3%، واستحوذ على ما نسبته 69.1% من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات المقدمة من قبل المصارف العربية، وتراجع بنسبة أقل في عام 2016 بنسبة 5.9% مستحوذا على ما نسبته 65.5% من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات المقدمة من قبل المصارف العربية، وفي حين سجل انكماشاً عام 2017 بنسبة 2%، واستحوذ على 69.2% من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات المقدمة من قبل المصارف العربية، وفي عام 2018 و 2019 سجل إجمالي الائتمان نموا بنسبة 5.7%، 4.8% على التوالي، في المقابل استحوذ على ما نسبته 68% و 64.9% على الترتيب من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات من قبل المصارف العربية.

وفي نفس السياق يظهر الجدول أن رصيد القروض والتسهيلات المقدم للقطاع الخاص بنهاية 2016 بلغ نحو 1345424 مليار دولار محققا نموا بنحو 5.2% مقابل نمو بنسبة 6.5% في عام 2015، وكذلك ارتفع رصيد إجمالي القروض والتسليفات المقدمة للقطاع العام 7.2% مقابل بنسبة ارتفاع بنحو 5.8% عن عام 2015، وفي عام 2018 أظهرت البيانات أن رصيد إجمالي القروض والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص بلغ نحو 1454517 مليار دولار مسجلا نموا 5.2% مقابل تسجيله استقرار في عام 2017، أما رصيد إجمالي القروض والتسليفات المقدمة للقطاع العام ارتفع عام 2018 بنسبة 6.8%، وتراجع بنسبة 6.1% عام 2017، وفي عام 2019 أظهرت البيانات ارتفاع كل من رصيد كل من إجمالي القروض والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص وإجمالي القروض والتسليفات المقدمة للقطاع العام بنسبة 5.9% و 2.9% على الترتيب¹.

رابعا: القواعد الرأسمالية

جدول رقم 22: إجمالي القواعد الرأسمالية للقطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2015-2019)

(مليار دولار)

السنة	القيمة	نسبة التغير (%)
2015	348.6	5.8
2016	379.1	8.7
2017	379.5	1.7
2018	385.7	2.7
2019	436.5	4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: صندوق النقد الدولي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد (2015-2019)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القواعد الرأسمالية للمصارف العربية خلال عام 2016 تحسنت وبوتيرة أفضل بالمقارنة مع عام 2015، حيث تظهر البيانات أن إجمالي القاعدة الرأسمالية للمصارف العربية مقومة بالدولار بنهاية عام 2016 قد شهد تحسنا بنحو 8.7% ليصل هذا الإجمالي إلى حوالي

¹ صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 127.

379.1 مليار دولار مقارنة مع نسبة ارتفاع بلغت 5.8% خلال عام 2015، وتواصل تحسن القواعد الرأسمالية للمصارف العربية خلال عام 2019، وبوتيرة هي الأقوى بالمقارنة مع العاميين السابقين، حيث أظهرت البيانات أن إجمالي القاعدة الرأسمالية للمصارف العربية مقومة بالدولار بنهاية عام 2019 قد شهدت تحسنا بنحو 4% ليصل إلى حوالي 436.5 مليار دولار مقارنة مع نسبة ارتفاع بلغت حوالي 1.7% و 2.7% خلال عامي 2017 و 2018¹.

المطلب الثالث: خصائص القطاع المصرفي

تتسم المصارف العربية بمجموعة من الخصائص، والتي يتم ذكرها فيما يلي:^{2,3}

1. **الكثافة المصرفية:** تعاني معظم الدول العربية من كثرة المؤسسات المصرفية بحيث لا يتناسب عددها الكبير مع حجم الاقتصاد أو السوق المصرفية أو حتى عدد السكان، وما يصاحبها من تنافس حاد على جذب الودائع و منح التمويل على النحو الذي يعرقل تطور العمل المصرفي في تلك الدول.

2. **التركز المصرفي:** تتسم معظم الأسواق المصرفية الغربية بسيطرة عدد محدود من المصارف الكبيرة الحجم على الجانب الأكبر من نشاط هذه الأسواق بما ينطوي عليه من ظاهرة الاحتكار، من أجل قيام مصارف أخرى كبيرة تعمل وتتنافس بما فيه مصلحة النمو المصرفي في الأسواق الوطنية.

3. **غياب روح العمل الجماعي:** هناك الكثير من الوقائع تشير إلى أن العقلية العربية لا تحبذ العمل فريقيا في المجال المصرفي تحديدا و تفضل العمل بشكل منفرد، فهذه الحالة ناتجة في كثير من الأحيان من التركيز الكبير للثروة في دول عربية معينة.

4. **غياب النصوص القانونية المتعلقة بالإفصاح:** ينعكس هذا الأمر على الثقة في التعامل مع المصارف، فالثقة تأتي من الإفصاح عن المعلومة المصرفية، ثم من المصادقية في إصدار الأسهم، فالمصارف العربية تتفاوت في شمولية الإفصاح في نشر البيانات المصرفية ودقتها، وبالتالي يجعل من صعوبة إجراء مقارنة بينها وبين المصارف الأجنبية، إذ أن المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير محددة.

بالإضافة إلى بعض الخصائص الأخرى والتي يمكن اعتبارها أيضا مكامن ضعف في النظام المصرفي العربي وهي:⁴

¹ صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 128.

² صلاح الدين حسن السبسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني وغسيل الأموال، عالم الكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2003، ص 92.

³ بن معتوق صابر، الاندماج المصرفي كآلية لرفع لرفع الملاءة المالية في البنوك التجارية وفق مقررات لجنة بازل (دراسة الاندماج المصرفي في الدول العربية)، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، 2012، 2011، ص 126.

⁴ عادل زقير، مرجع سابق، ص 93.

✓ ضعف استخدام التكنولوجيا حيث يعتبر الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة أمراً حتمياً لمواكبة التطورات الحديثة في العمل المصرفي، وهذا ما يجعل المصارف العربية مجبرة على رفع استثمارها في هذا المجال، وتتمثل إيجابيات استخدام التكنولوجيا في تسريع التسويات وزيادة الشفافية إذ يسمح بنشر كافة المعلومات المتوفرة فوراً مما يزيد من ثقة المستثمرين بالمصارف هذا من جهة، ومن جهة أخرى يساعد على التوسع والتنويع في الخدمات التي تقدمها المصارف لعملائها ويساهم بالتالي في رفع كفاءة الوساطة المالية.

✓ تجزئة النشاط المصرفي حيث تم في معظم الدول العربية إنشاء مؤسسات ائتمان متخصصة وكذلك بنوك للتنمية لتشجيع أنشطة وقطاعات معينة من خلال إتاحة الائتمان المدعوم، تشمل الزراعة والصناعة والسياحة والجماعات المحلية، وهو الأمر الذي أدى إلى تقليص درجة المنافسة وتقليص الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها وتخفيض المخاطر المترتبة عليها.

المطلب الرابع: المشكلات والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي

تعرض القطاع المصرفي العربي إلى عدة مشاكل وتحديات منها:

أولاً: مشكلات القطاع المصرفي العربي

يواجه القطاع المصرفي العربي العديد من المشاكل من بينها:¹

1. لا يمثل سعر الفائدة في العديد من الدول العربية، المؤشر الحقيقي لتكلفة الفرصة البديلة على القروض، وبالتالي لا يقوم بوظيفته الأساسية وهي التخصيص الأمثل للقروض، بل نجد أن قيمة سعر الفائدة الحقيقي سالبة في بعض البلدان العربية؛

2. صغر حجم المصارف العربية مقارنة مع المصارف العالمي؛

3. نقص الكفاءة الإدارية نتيجة للنقص الكبير في الموارد البشرية ذات الخبرة المصرفية المتميزة والواسعة ونقص في التدريب خصوصاً في مجالات تقدير المخاطر وإدارة المحافظ الائتماني؛

4. مازال هيكل ملكية المصارف في العديد من الدول العربية يخضع للقطاع العام بما ينجم عن ذلك من مشاكل من حيث انخفاض الإنتاجية وقلة الكفاءة والحافز على الإبداع، وفي أحيان كثيرة يعاني القطاع المصرفي من احتكار الحكومة لنشاطاته مما يؤدي في معظم الأحوال إلى حصول الأفراد ذوي النفوذ والاتصالات الواسعة على القروض والائتمان وليس بالضرورة يحصل عليها من يدفع أعلى عائد؛

5. مازال العديد من القطاعات المصرفية يعاني من أشكال مختلفة من سياسات الكبح المالي بما في ذلك وضع قيود على أسعار الفائدة وهيكل الأصول وأسعار الخدمات التي تقدمها.

¹ عيسى الغزالي، الإصلاح المصرفي، مجلة جسر التنمية، العدد 17، الكويت، 2003، ص 09.

ثانيا: تحديات القطاع المصرفي العربي

يواجه القطاع المصرفي العربي مجموعة من التحديات من أهمها مايلي:¹

1. التطورات التكنولوجية المتلاحقة التي ألغت البعد الجغرافي وسهلت الاتصال والترابط بين الأسواق العالمية في مختلف أنحاء العالم من خلال وسائل الاتصال الحديثة؛
2. اعتماد الاقتصاد العالمي على المعلومات وسرعة وفورية الاتصال والترابط، فيما اعتمد الاقتصاد التقليدي على الإنتاج وهذا يعني أنه لرفع القدرة التنافسية فان على الاقتصاد الجديد معالجة المعلومات بسرعة واستغلال أفضل الفرص في الأسواق العالمية؛
3. الحاجة الملحة إلى رفع قدرات وكفاءات الموارد البشرية في المصارف العربية بما يكفل استغلال التقنيات ونظم المعلومات الحديثة في القطاع المصرفية؛
4. التزام المصارف العالمية بالاتفاقيات الدولية مثل نسب الملائمة (معايير بازل لكفاية رأس المال) والاتفاقيات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية ولاسيما في المجال الخدمات المصرفية خصوصا فيما يتعلق بالالتزام بفتح هذا القطاع لمشاركة الدولية.

¹ فاطمة الزهراء بلخير، أثر تحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المصرفي العربي، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، (2011-2012)، ص 133.

المبحث الثاني: أثر أزمة كوفيد-19 على القطاع المصرفي العربي وآليات المواجهة

من أجل الوقوف على واقع القطاعات المصرفية العربية خلال عام 2020 في ظل انتشار جائحة كوفيد-19، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أثر انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) على بعض القطاعات المصرفية العربية وآليات المواجهة المتخذة للتخفيف من هذه الآثار، لننتهي بمقارنة بين القطاعات محل الدراسة قبل وبعد انتشار كوفيد-19.

المطلب الأول: انتقال آثار كوفيد-19 إلى القطاع المصرفي

أدى الإغلاق الدولي لمنع انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 إلى توقف النشاط الاقتصادي في العديد من القطاعات، وهذا ما أدى بشكل غير مباشر إلى تأثر القطاع المصرفي، كما أن ارتباط القطاع المصرفي بالقطاع الحقيقي كمزود لخدمات الدفع والادخار والائتمان وإدارة المخاطر وسّع من التأثير السلبي لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) على البنوك والمؤسسات المالية. ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى كيف انتقلت آثار فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى القطاع المصرفي.

إن عمليات الإغلاق والتباعد الاجتماعي الصارمة للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) المتبعة في جميع اقتصادات العالم تقريباً، تؤدي بدورها إلى اضطراب شديد في التجارة الدولية للسلع والخدمات، بسبب انخفاض الطلب على المستوى العالمي للواردات، ومحدودية حركة النقل الدولي وشروط الدخول الصارمة للسلع والأفراد، وهذا ما يؤدي إلى توليد تكاليف اقتصادية كلية شديدة من خلال الانخفاض المستمر في إجمالي الطلب والعرض، وانخفاض مستويات الأسعار، وتسريح العمال وخفض الوظائف على نطاق واسع، وحركة أسعار الصرف غير المواتية، وزيادة المخاطر وعدم اليقين بالنسبة للقطاع الخاص¹.

وبسبب صدمات الاقتصاد الكلي المتنوعة، سيواجه المقترضون من البنوك (الأفراد والشركات) مخاطر عالية للتخلف عن السداد. فقد يشهد القطاع المصرفي ارتفاعاً حاداً في مخاطر التخلف عن السداد ومعدلاته بسبب انخفاض الدخل والتدفقات النقدية للمقترضين بسبب التباطؤ الاقتصادي والإغلاق الإجباري، وستكون الأزمة أسوأ بالنسبة للمقترضين الذين يعتمدون على الصادرات إلى السوق الدولية، وقد تشهد البنوك التي لديها مخاطر إقراض كبيرة، لاسيما الصناعات الموجهة للتصدير والشركات الصغيرة، ارتفاعاً حاداً في معدلات التخلف عن السداد، علاوة على ذلك فإن الوضع العام قد يحول العديد من المقترضين إلى متعثرين متعمدين وقد يزيد من مخاطر الائتمان للبنوك، ومن الممكن أن تنخفض القيمة

¹ Bipasha barua, suborna barua, covid-19 implication for banks :evidence from and emerging economy, journal SN Business and economics,number 19, Bangladesh, 30-11-2020, p5.

السوقية للضمانات المقدمة مقابل القروض المضمونة، مما يزيد من مخاطر الائتمان والتخلف عن السداد للبنوك¹.

بالإضافة إلى مخاطر التخلف عن السداد، قد تواجه البنوك أيضًا أزمات سيولة حيث قد يلجأ العديد من المودعين إلى سحب مدخراتهم لدعم نفقات معيشتهم وصحتهم. حيث أنه بسبب الوباء، أصبح دخل الأفراد والشركات محدود بشكل متزايد، مما قد يجبرهم على إنفاق مدخراتهم على وجه الخصوص، سيحاول الأشخاص الذين يفقدون وظائفهم سحب مدخراتهم مما يتسبب في نقص السيولة ويحد من قدرة الإقراض للبنوك.

ومن جهة أخرى الشركات التي توقفت عن العمل تخسر عائداتها، وبالتالي قد لا تكون قادرة على سداد القروض، وبالمثل فإن الأسر التي لديها أفراد فقدوا وظائفهم أو تم إجازتهم لها دخل أقل، وبالتالي قد لا تكون قادرة على سداد قروضها وهذا لن يؤدي إلى خسارة الإيرادات فحسب، بل سيؤدي أيضًا إلى خسائر (في حالة ضعف القدرة على السداد بشكل دائم)، مما يؤثر سلبيًا على أرباح ورأس مال القطاع المصرفي. وبما أن التعافي السريع يصبح أقل احتمالًا، يمكن للبنوك توقع المزيد من الخسائر، مما يؤدي إلى الحاجة إلى مخصصات إضافية، وهذا ما يؤدي إلى تراجع في ربحيتها ومركزها الرأسمالي.

وبسبب التباطؤ الاقتصادي المحلي والعالمي، سينخفض الطلب على القروض. نظرًا لأن الشركات تحد من عملياتها وإنتاجها، فإن الطلب على التمويل قصير وطويل الأجل ينخفض بشكل كبير مع عدم وجود إمكانية للانعاش حتى يتعافى الاقتصاد بشكل كامل. سيتضرر نموذج الأعمال الأساسي للبنوك ويمكن أن يخلق صدمة إيرادات كبيرة في البلدان التي يهيمن فيها الإقراض على محفظة أعمال البنوك، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الاقتصاديات النامية والناشئة. ويمكن أن تتفاقم المشكلة بسبب القيود المفروضة على قدرة الإقراض التي تواجهها البنوك بسبب نقص السيولة بسبب زيادة عمليات السحب، علاوة على ذلك من المرجح أن تتخفف المداخل من مصادر الفائدة بسبب انخفاض التجارة الدولية، والتعامل بالعملة الأجنبية، وخدمات المعاملات. كما يمكن أن تتخفف مداخل الفوائد بشكل أكبر حيث بدأت البنوك في العديد من البلدان بالفعل في التنازل عن الرسوم والمصاريف، وزيادة حدود بطاقات الائتمان، ومنح إجازات مدفوعات الرهن العقاري والوصول إلى حسابات التوفير الثابتة في محاولة لمساعدة عملائها على النجاة من الوباء².

كما سيكون هناك الكثير من النتائج التراكمية للتأثيرات التي تمت مناقشتها حتى الآن، كزيادة في القروض المتعثرة وانخفاض جودة الأصول للبنوك. سيناريو مستمر مثل هذا من شأنه أن يقلل بالضرورة

¹ <https://www.mckinsey.com/industries/social-sector/our-insights/covid-19s-effect,09-06-2021>.

² Thorsten beck, **how is corona virus affecting the banking sector?** Magazine Economics observatory , London, 13-08-2020, p02.

المطلب الثاني: أثر انتشار كوفيد-19 على القطاع المصرفي العربي

من أجل إبراز أهم تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19) على القطاع المصرفي العربي، سوف نعتمد في هذا المطلب على بعض المؤشرات الرئيسية للقطاعات المصرفية العربية، مع الإشارة أن هذه الدراسة تشمل أكبر القطاعات المصرفية من حيث الموجودات لدول مجلس التعاون الخليجي (دولتين) ودول شمال إفريقيا (دولتين)، ودول المشرق العربي (دولتين).

أولاً: القطاع المصرفي الإماراتي

شكلت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي الإماراتي حوالي 3188 مليار درهم في نهاية العام 2020، بزيادة قدرها 3.4% عن نهاية العام 2019. وبلغت الودائع المجمعة حوالي 1884.5 مليار درهم، بزيادة 0.8% عن نهاية العام 2019، كما قدرت حسابات رأس المال ب 392.8 مليار درهم مسجلة تراجعاً بحوالي 0.03% عن نهاية العام 2019، أما بالنسبة لحجم الائتمان الذي تم منحه من قبل القطاع المصرفي الإماراتي حتى نهاية العام 2020 قد بلغ حوالي 1779 مليار درهم، بزيادة 1.2% عن نهاية العام 2019 كما هو موضح في الجدول التالي:

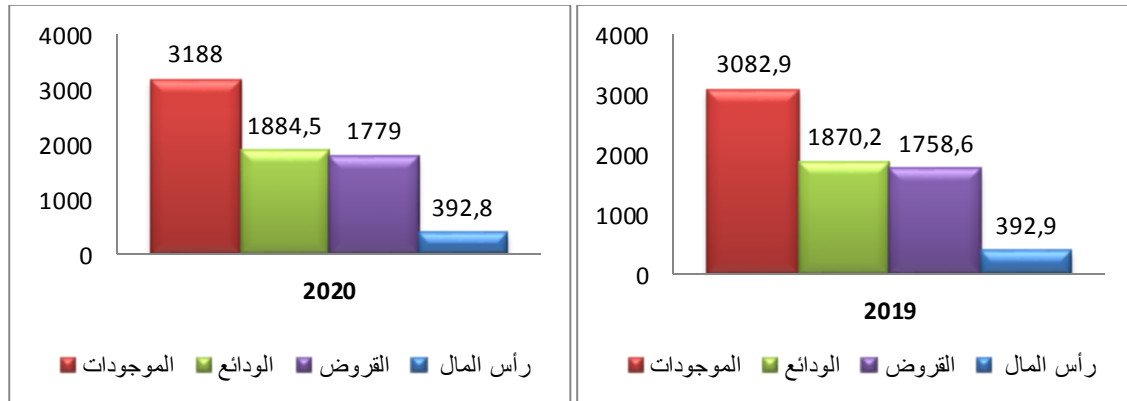
جدول رقم 23: البيانات المالية للقطاع المصرفي الإماراتي قبل وبعد أزمة كوفيد-19 (مليار درهم)

نسبة التغيير %	2020	2019	
3.4	3188.0	3082.9	الموجودات
0.8	1884.5	1870.2	الودائع
1.2	1779.0	1758.6	القروض
-0.03	392.8	392.9	رأس المال

المصدر: مصرف الإمارات العربي، تقرير التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة، الربع الرابع 2020، فيفري 2021، ص 9.

ويمكن تمثيل الجدول رقم 23 في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 14: البيانات المالية للقطاع المصرفي الإماراتي قبل وبعد أزمة كوفيد-19 (مليار درهم)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 23.

إن تفوق الودائع على القروض خاصة في ظل تداعيات أزمة فيروس كورونا كوفيد-19 دليل على أن القطاع المصرفي الإماراتي لديه الكثير من الأموال لزيادة الإقراض وأن السيولة المتوفرة فيه كبيرة للغاية، وذلك راجع لخطة الدعم الاستباقية التي تبناها المصرف المركزي الإماراتي المقدرة بنحو 256 مليار درهم، ولنمو التسهيلات الائتمانية بنسبة 5% مرتفعة إلى 1.47 تريليون درهم بنهاية عام 2020 مقارنة مع 1.4 تريليون درهم خلال نفس الفترة من عام 2019¹.

من جهة أخرى، انعكست تطورات فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 على أرباح القطاع المصرفي الإماراتي، حيث تراجعت إلى 21.27 مليار درهم بنهاية عام 2020، مقارنة بأرباح قدرها 35 مليار درهم تم تحقيقها خلال نفس الفترة من عام 2019، وهو ما يمثل تراجعاً بنحو 39%، ويعود سبب انخفاض الأرباح خلال عام 2020 إلى تراجع الإيرادات التشغيلية بنسبة 4.1% مقابل ارتفاع بنسبة 8.2% خلال نفس الفترة من عام 2019. كما يعود إلى ارتفاع صافي مخصصات خسائر القروض بنسبة 79% لتصل إلى 28.1 مليار درهم مقابل 15.69 مليار درهم خلال نفس الفترة المماثلة عام 2019².

ثانياً: القطاع المصرفي السعودي

شكلت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي السعودي حوالي 4032283 مليون ريال في نهاية العام 2020، بزيادة 3% عن نهاية العام 2019. وبلغت الودائع المجمعة حوالي 1942984 مليون ريال، بزيادة 8.18% عن نهاية العام 2019، كما قدرت حسابات رأس المال بـ 283442 مليون ريال مسجلة زيادة بحوالي 0.6% عن نهاية العام 2019، أما بالنسبة لحجم الائتمان الذي تم منحه من قبل القطاع المصرفي السعودي حتى نهاية العام 2020 قد بلغ حوالي 1782590 مليون ريال، بزيادة 14.82% عن نهاية العام 2019، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 24: البيانات المالية للقطاع المصرفي السعودي قبل وبعد أزمة كوفيد-19 (مليون ريال)

نسبة التغيير %	2020	2019	
3	4032283	3914938	الموجودات
8.18	1942984	1795979	الودائع
14.82	1782590	1552479	القروض
0.6	283442	281716	رأس المال

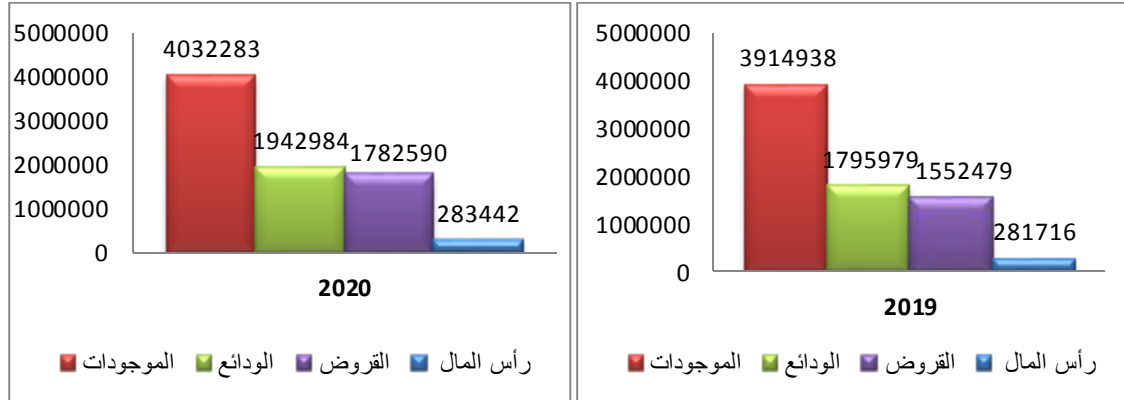
المصدر: البنك المركزي السعودي، النشرة الإحصائية الشهرية، أبريل 2021، ص 15-22-28-98.

ويمكن تمثيل الجدول رقم 24 في الشكل البياني التالي:

¹<https://al-ain.com/articl/gulf-bank-sufficient-solvency-overcome-corona> , 10-06-2021.

²هبة عبد الباقي، 21.27 مليار درهم أرباح 7 بنوك إماراتية في 2020، جريدة الرؤية الإماراتية، العدد 3060، الإمارات، 27 فيفري 2021، (بتصرف).

الشكل رقم 15: البيانات المالية للقطاع المصرفي السعودي قبل وبعد أزمة كوفيد-19 (مليون ريال)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 24.

إن تفوق الودائع على القروض لدى القطاع المصرفي السعودي يظهر استمرار توافر السيولة لدى المصارف العاملة في السعودية، وسمود القطاع ضد تداعيات أزمة فيروس كورونا، وذلك راجع لضخ البنك المركزي السعودي حوالي 50 مليار ريال كإجراء تحفيزي بهدف مساعدة المصارف على دعم القطاع الخاص بالتزامن مع جائحة كورونا، كما يرجع إلى قدرة المصارف على التنوع واستقطاب السيولة من مصادر متعددة.

من جهة أخرى، انعكست أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) على أرباح القطاع المصرفي السعودي، حيث تراجعت إلى 34.7 مليار ريال سعودي بنهاية عام 2020، مقارنة بأرباح قدرها 45.1 مليار ريال تم تحقيقها خلال نفس الفترة من عام 2019، وهي تعتبر أدنى أرباح سنوية يسجلها القطاع منذ أكثر من سبع سنوات، ويعود سبب انخفاض الأرباح خلال عام 2020 إلى تأجيل تحصيل العمولات والفوائد على بعض القروض، كما يعود إلى ارتفاع المخصصات بنسبة 38.8% لتسجل 17.4 مليار ريال عام 2020، وذلك لتغطية التراجع في جودة الائتمان نتيجة التبعات الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا، كما تأثرت الأرباح الإجمالية للقطاع المصرفي السعودي بتسجيل بنك ساب خسارة بنحو 4.3 مليار ريال سعودي نتيجة الانخفاض الكبير في قيمة الشهرة، في المقابل استفادت المصارف السعودية من نمو دخل الاستثمارات ورسوم الخدمات وتحويل العملات الأجنبية¹.

ثالثاً: القطاع المصرفي المصري

شكات الموجودات المجمع للقطاع المصرفي المصري حوالي 7022145 مليون جنيه في نهاية العام 2020، بزيادة قدرها 19.91% عن نهاية العام 2019. وبلغت الودائع المجمع حوالي 5196871 مليون جنيه، بزيادة قدرها 23.07% عن نهاية العام 2019، كما قدرت حسابات رأس المال بـ 174775 مليون جنيه مسجلة زيادة بحوالي 12.05% عن نهاية العام 2019، أما بالنسبة لحجم الائتمان الذي تم

¹ مؤسسة الاقتصاد والأعمال، كيف واجهت المصارف السعودية جائحة كورونا؟ لبنان، 14-03-2021، (بتصرف)، في الموقع الإلكتروني: <https://www.awalan.com/article/1252> تم الاطلاع يوم 10-06-2021.

منحه من قبل القطاع المصرفي المصري حتى نهاية العام 2020 قد بلغ حوالي 4951612 مليون جنيه، بزيادة 23.29% عن نهاية العام 2019، كما هو موضح في الجدول التالي:

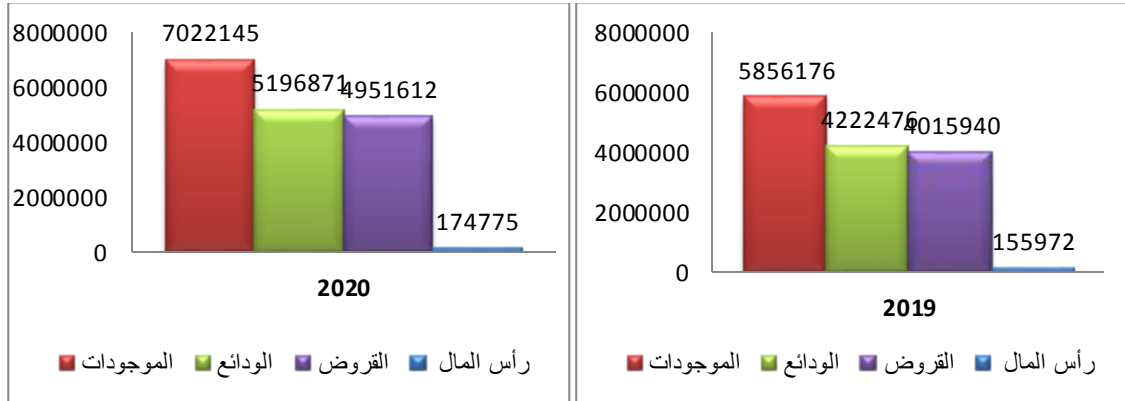
جدول رقم 25: البيانات المالية للقطاع المصرفي المصري قبل وبعد أزمة كوفيد-19 (مليون جنيه)

نسبة التغيير %	2020	2019	
19.91	7022145	5856176	الموجودات
23.07	5196871	4222476	الودائع
23.29	4951612	4015940	القروض
12.05	174775	155972	رأس المال

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 289، أبريل 2021، ص 32-36.

ويمكن تمثيل الجدول رقم 25 في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 16: البيانات المالية للقطاع المصرفي المصري قبل وبعد أزمة كوفيد-19 (مليون جنيه)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 25.

إن الزيادة في حجم الودائع بنسبة 23.7% جعل القطاع المصرفي المصري يحتل المرتبة الأولى من بين القطاعات المصرفية العربية من حيث الزيادة في حجم الودائع، ما يدل على ثقة الأفراد والقطاعات المختلفة في القطاع المصرفي المصري. كما أن تفوق الودائع على القروض لدى القطاع المصرفي المصري يظهر استمرار توافر السيولة لدى المصارف العاملة في مصر، وصمود القطاع ضد تداعيات أزمة فيروس كورونا، وهو ما يعكس كفاءة البنوك في إدارة كافة المخاطر الرئيسية المتمثلة في مخاطر الائتمان والسيولة.

من جهة أخرى، انعكست أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) على أرباح القطاع المصرفي المصري، حيث تراجعت إلى 58.906 مليار جنيه بنهاية عام 2020، مقارنة بأرباح قدرها 83.1 مليار جنيه تم تحقيقها خلال نفس الفترة من عام 2019، وهو ما يمثل تراجعاً بنحو 29%، ويعود سبب انخفاض الأرباح

خلال عام 2020 إلى تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من الأفراد والمؤسسات لمدة 6 أشهر¹، كما يعود إلى ارتفاع المخصصات بنسبة 27.30% لتسجل 162.27 مليار جنيه عام 2020 مقابل 127.47 مليار جنيه بنهاية 2019، مما يعني احتجاز حوالي 34.80 مليار جنيه إضافية من أرباح البنوك وتوجيهها لتعزيز المخصصات خلال عام 2020، وذلك للتحوط ضد المخاطر الائتمانية المتوقعة أو الفعلية للمقترضين حفاظا على أموال المودعين².

رابعاً: القطاع المصرفي المغربي

شكلت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي المغربي حوالي 1389.24 مليون درهم مغربي في نهاية العام 2020، بتراجع 0.73% عن نهاية العام 2019. وبلغت الودائع المجمعة حوالي 1055.833 مليون درهم مغربي بتراجع 2.22% عن نهاية العام 2019، كما قدرت حسابات رأس المال بـ141.35 مليار درهم مغربي مسجلة زيادة بحوالي 46.59% عن نهاية العام 2019، أما بالنسبة لحجم الائتمان الذي تم منحه من قبل القطاع المصرفي الإماراتي حتى نهاية العام 2020 قد بلغ حوالي 919.723 درهم مغربي بانخفاض 2.63% عن نهاية العام 2019، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 26: البيانات المالية للقطاع المصرفي المغربي قبل وبعد أزمة كوفيد-19 (مليون درهم مغربي)

نسبة التغيير %	2020	2019	
-0.73	1389.24	1399.39	الموجودات
-2.22	1055.833	1080.396	الودائع
-2.63	919.723	944.519	القروض
46.59	141.35	96.49	رأس المال

المصدر: صندوق النقد الدولي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية ربع السنوية، أبو ظبي، الربع الرابع 2020، ص13-14.

ويمكن تمثيل الجدول رقم 26 في الشكل البياني التالي:

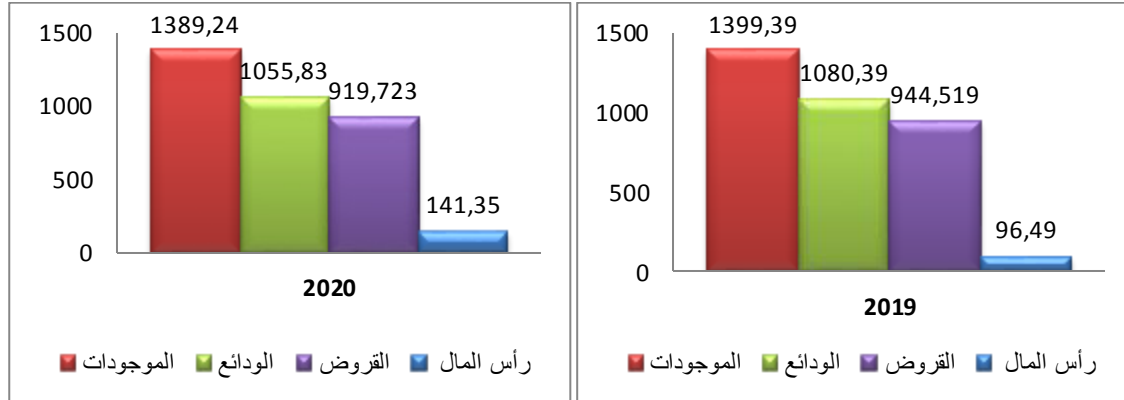
¹ الحسيني حسن، البنوك المصرية تحقق 58.09 مليار جنيه صافي أرباح في 2020، جريدة المال، مصر، في الموقع الإلكتروني:

<https://almaalnews.com> تم الاطلاع يوم 05-06-2021.

² قاطمة نشأت، بعد النجاح في زيادة المخصصات.. هل تعاود أرباح البنوك النمو في 2021؟ جريدة الوطن، العدد 13512، مصر،

24 أبريل 2021.

الشكل رقم 17: البيانات المالية للقطاع المصرفي المغربي قبل وبعد أزمة كوفيد-19 (مليون درهم مغربي)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 26.

إن الانخفاض في حجم الودائع بنسبة 2.22% لدى القطاع المصرفي المغربي، ترتب عليه تراجع في حجم السيولة المتوفرة لدى المصارف العاملة في المغرب، مما أدى إلى انخفاض حجم القروض بـ 2.63%، وهذا يظهر عدم صمود القطاع ضد تداعيات أزمة فيروس كورونا، وذلك راجع لعدم قدرت الأسر على الادخار في ظل توقف الآلاف من الشركات والأفراد عن العمل بسبب انتشار جائحة فيروس كورونا كوفيد-19، كما يعود إلى انخفاض أسعار الفائدة على الودائع إلى 2.35% وارتفاع أسعار الفائدة على القروض إلى 4.42% في عام 2020¹.

من جهة أخرى، انعكست أزمة فيروس كورونا كوفيد-19 على أرباح القطاع المصرفي المغربي، حيث تراجعت إلى 357 ملون دولار بمنتصف عام 2020، مقارنة بأرباح قدرها 771 مليون دولار تم تحقيقها خلال نفس الفترة من عام 2019، وهو ما يمثل تراجعاً بنحو 53.7%، ويعود سبب انخفاض الأرباح خلال عام 2020 إلى انخفاض حجم المعاملات وسط إجراءات الإغلاق الصارمة، كما يعود إلى ارتفاع المخصصات بنسبة 138% بنهاية 2020².

خامساً: القطاع المصرفي اللبناني

شكلت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي اللبناني حوالي 283.474 مليار ليرة لبنانية في نهاية العام 2020، بتراجع 13.25% عن نهاية العام 2019. وبلغت الودائع المجمعة حوالي 166.477 مليار ليرة لبنانية بتراجع 6.2% عن نهاية العام 2019، كما قدرت حسابات رأس المال بـ 30.045 مليار ليرة لبنانية مسجلة تراجعاً بحوالي 3.82% عن نهاية العام 2019، أما بالنسبة لحجم الائتمان الذي تم منحه من قبل القطاع المصرفي الإماراتي حتى نهاية العام 2020 قد بلغ حوالي 144.108 مليار ليرة لبنانية، بزيادة 4.31% عن نهاية العام 2019، كما هو موضح في الجدول التالي:

¹مصطفى قماس، المغرب: تراجع الودائع وارتفاع المصاريف، جريدة العربي الجديد، العدد 2441، الرباط، 08-05-2020، (بتصرف).

² Heba Saleh, tough condition strain profits at morocco banks, newspaper financile times, Egypt, 01-12-2020, p4.

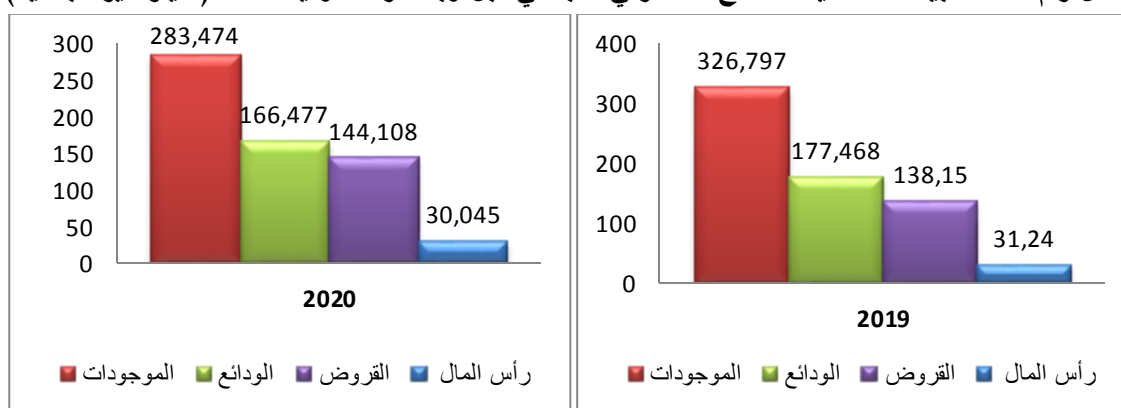
جدول رقم 27: البيانات المالية للقطاع المصرفي اللبناني قبل وبعد أزمة كوفيد-19 (مليار ليرة لبنانية)

نسبة التغيير %	2020	2019	
-13.25	283.474	326.797	الموجودات
-6.2	166.477	177.468	الودائع
4.31	144.108	138.150	القروض
-3.82	30.045	31.240	رأس المال

المصدر: جمعية مصارف لبنان، النشرة الإحصائية الشهرية، جانفي 2021، ص 10-12.

ويمكن تمثيل الجدول رقم 27 في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 18: البيانات المالية للقطاع المصرفي اللبناني قبل وبعد أزمة كوفيد-19 (مليار ليرة لبنانية)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 27.

إن انخفاض نسبة الودائع لدى البنوك اللبنانية دليل على عدم استقرار القطاع المصرفي اللبناني، وذلك راجع للانهييار الاقتصادي وتفشي فيروس كورونا وأخيرا انفجار مرفأ بيروت، مما أدى إلى تراجع قيمة الليرة اللبنانية حوالي 80%، وبالتالي عمد المودعين إلى سحب الأموال من حساباتهم¹.

من جهة أخرى، تمكن القطاع المصرفي اللبناني من تحقيق أرباح حتى في ظل أزمة فيروس كورونا كوفيد-19، وذلك من خلال تخفيض الفوائد المدفوعة للمودعين بالليرة اللبنانية من 9.4% في ديسمبر 2019 إلى أقل من 2.11% عام 2020 كما خفضت بالنسبة للودائع المقومة بالدولار الأمريكي من 6.31% عام 2019 إلى أقل من 0.54% عام 2020، في حين رفعت معدل الفائدة على القروض. كما يرجع إلى اعتماد المصارف اللبنانية بشكل كبير على الاستثمار في الدين الحكومي لتحقيق الأرباح².

سادسا: القطاع المصرفي العراقي

بلغت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي العراقي حوالي 12768.472 مليون دينار عراقي في نهاية العام 2020، بتراجع 4.34% عن نهاية العام 2019. وبلغت الودائع المجمعة حوالي 84797.221

¹ <https://www.hrs.org/ar/world-report/2021/country-chapters/377384>, 15-06-2021.

² طوني بولس، هل نجح القطاع المصرفي اللبناني في تحقيق الأرباح في زمن الانهيار الاقتصادي؟ جريدة أنديبنت عربية، لبنان، في الموقع الإلكتروني: <https://independentarabia.com> تم الاطلاع يوم: 15-06-2021.

مليون دينار عراقي بزيادة 3.27% عن نهاية العام 2019، وبلغت حسابات رأس المال 16760 مليون دينار عراقي مسجلة ارتفاعا بحوالي 8.5% عن نهاية العام 2019، أما بالنسبة لحجم الائتمان الذي تم منحه من قبل القطاع المصرفي الإماراتي حتى نهاية العام 2020 قد بلغ حوالي 49758.607 مليون دينار عراقي، بزيادة 18.32% عن نهاية العام 2019، كما هو موضح في الجدول التالي:

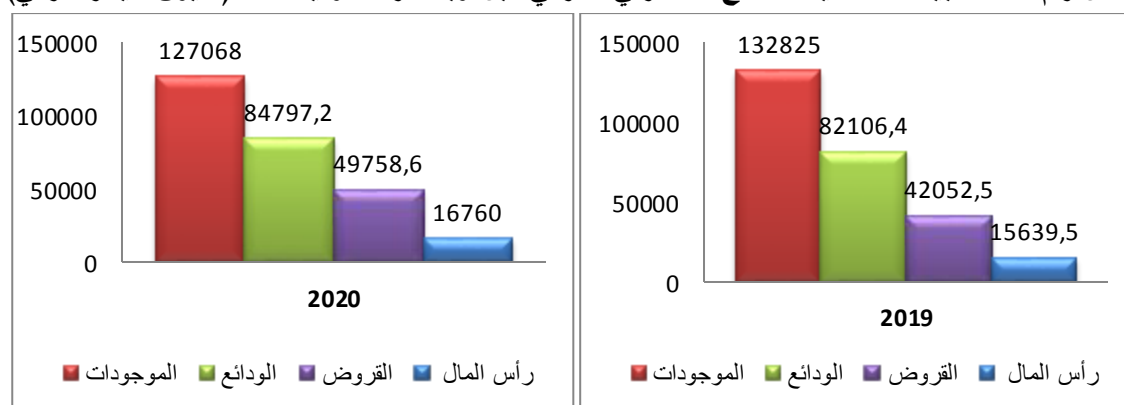
جدول رقم 28: البيانات المالية للقطاع المصرفي العراقي قبل وبعد أزمة كوفيد-19 (مليون دينار عراقي)

نسبة التغيير %	2020	2019	
-4.34	127068.472	132825.735	الموجودات
3.27	84797.221	82106.425	الودائع
18.32	49758.607	42052.511	القروض
8.5	16760	15639.56	رأس المال

المصدر: وسام فتوح، اتحاد المصارف العربية يصدر تقريرا عن تطورات القطاع المصرفي العربي وإجراءات تخفيف تداعيات انتشار فيروس كورونا، مجلة الدورة الاقتصادية، لبنان، 2021، ص4.

ويمكن تمثيل الجدول رقم 28 في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 19: البيانات المالية للقطاع المصرفي العراقي قبل وبعد أزمة كوفيد-19 (مليون دينار عراقي)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 28.

إن ارتفاع رأس مال القطاع المصرفي العراقي يعود لقيام بعض المصارف بزيادة رأس مالها وكذلك افتتاح مصارف جديدة، بينما يعود ارتفاع نسبة القروض المقدمة من طرف المصارف للمواطنين والشركات لسياسة البنك المركزي العراقي الأخيرة التي زادت من المنتجات الإقراضية المتنوعة وساهمت في دعم المصارف وزيادة المحفظة الائتمانية، ورغم ارتفاع حجم الائتمان إلا أن حجم الودائع يفوق حجم القروض لدى القطاع المصرفي العراقي وهذا ما يظهر استمرار توافر السيولة لدى المصارف العاملة في العراق، وسمود القطاع ضد تداعيات أزمة فيروس كورونا، وهو ما يعكس كفاءة البنوك في إدارة كافة المخاطر الرئيسية المتمثلة في مخاطر الائتمان والسيولة¹.

¹ رابطة المصارف الخاصة العراقية، ارتفاع القروض المصرفية بنسبة 15.5% خلال العام 2020، الأخبار، العدد 57، العراق، 15-03-2021، (بتصرف).

المطلب الثالث: آليات مواجهة فيروس كوفيد-19 في القطاع المصرفي العربي

بعد تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في العالم، انصبّت اهتمامات المصارف المركزية العربية على اتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية لتخفيف أثر انتشار الفيروس على المصارف من جهة وعلى عملائه من جهة أخرى، حيث اتخذت العديد من الإجراءات الاحترازية والاستعدادات الطارئة،¹ لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى الإجراءات والتدابير المتخذة في الدول العربية محل الدراسة.

أولاً: آليات مواجهة القطاع المصرفي الإماراتي لأزمة كوفيد-19

لتجاوز التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا كوفيد-19 على القطاع المصرفي الإماراتي، قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتقديم حزم تحفيز ضخمة بقيمة 256 مليار درهم لمساندة الأفراد وشركات القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتأثرة بتداعيات وباء كوفيد-19 تشمل الآتي:^{2,3}

1. اعتماد مالي يصل إلى 50مليار درهم، خُصص من أموال المصرف المركزي لمنح قروض وسلف بتكلفة صفرية للبنوك العاملة بالدولة مغطاة بضمان؛
2. تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب بمقدار 50% من 14% إلى 7%، ما سيسهم في تعزيز السيولة وضخ ما يقدر بنحو 61 مليار درهم من السيولة في القطاع المصرفي يمكن استخدامها في دعم إقراض البنوك لقطاعات الاقتصاد الوطني، وإدارة السيولة لديها؛
3. تخفيض مخصصات قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يتراوح بين 15% و25%؛
4. الإعفاء من الرسوم المصرفية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
5. الإعفاء من جميع رسوم خدمة الدفع التي يتقاضاها البنك المركزي الإماراتي لمدة 6 أشهر؛
6. السماح للبنوك بتأجيل سداد القروض حتى نهاية عام 2020؛
7. السماح لجميع البنوك بالاستفادة من 60% كحد أقصى من رأس المال الوقائي الإضافي، بالإضافة إلى ذلك، سنتمكن البنوك التي تم تصنيفها على أنها ذات أهمية نظامية من قبل المصرف من استخدام 100% من رأس المال الوقائي الإضافي؛
8. منح البنوك المرونة اللازمة للاحتفاظ بحد أدنى لنسبة تغطية السيولة يبلغ 70%، وخفض الحد الأدنى لنسبة الأصول السائلة المؤهلة إلى 7%، وتقدر القيمة الإجمالية لاحتياطي السيولة النظامية التي سيتم تحريرها بنحو 95 مليار درهم؛

¹ وسام فتوح، مرجع سابق، ص 5.

² مصرف الإمارات العربي، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يخفض متطلبات الاحتياطي الإلزامي للودائع تحت الطلب بنسبة 50% ويعلن مزيداً من التدابير لدعم الاقتصاد الوطني في مواجهة تداعيات وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، الأخبار والنشرات الصحفية، 2020/04/05، ص 01-02-03.

³ أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبريل 2020، ص 38.

9. تم خفض مبالغ رأس المال الذي يتعين على البنوك الاحتفاظ به مقابل قروضها الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تتراوح ما بين 15% و 25%.

ثانياً: آليات مواجهة القطاع المصرفي السعودي لأزمة كوفيد-19

لتجاوز التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا (كوفيد-19) على القطاع المصرفي السعودي، قامت مؤسسة النقد العربي السعودي ساما الإعلان عن تقديم حزمة بقيمة 50 مليار ريال سعودي لدعم القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير التمويل للبنوك للسماح لها بتأجيل سداد مدفوعات الفوائد للقروض القائمة حتى شهر مارس من عام 2021، وزيادة الإقراض للشركات، إضافة إلى تفعيل عمليات السوق المفتوحة لتخفيف تذبذبات مستويات السيولة في الآجل القصير¹. كما وجهت المؤسسة بتأجيل سداد القروض المقدمة لجميع الموظفين السعوديين دون رسوم إضافية، وتوفير التمويل اللازم للعملاء الذين يفقدون وظائفهم، وإعفاء العملاء من الرسوم المصرفية المختلفة.

وانطلاقاً من دورها في تعزيز الاستقرار المالي، قررت مؤسسة النقد العربي السعودي ضخ مبلغ 50 مليار ريال لتعزيز السيولة في القطاع المصرفي وتمكينه من الاستمرار في دوره في تقديم التسهيلات الائتمانية لعملائه كافة من القطاع الخاص، بما في ذلك دور البنوك في دعم وتمويل القطاع الخاص من خلال تعديل أو إعادة هيكلة تمويلاتهم دون أي رسوم إضافية، ودعم خطط المحافظة على مستويات التوظيف في القطاع الخاص، إلى جانب الإعفاء لعدد من رسوم الخدمات البنكية الإلكترونية².

ثالثاً: آليات مواجهة القطاع المصرفي المصري لأزمة كوفيد-19

لتجاوز التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا كوفيد-19 على القطاع المصرفي المصري، قام البنك المركزي المصري باتخاذ الإجراءات التالية:^{3,4}

1. تخفيض سعر الفائدة التفضيلية على القروض المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعة والسياحة والإسكان للأسر ذات الدخل المنخفض والطبقة المتوسطة من 10% إلى 8%؛
2. تم الإعلان عن مبادرة جديدة لتخفيف عبء الديون على الأفراد المعرضين لخطر التخلف عن السداد، من شأنها التنازل عن الفائدة الهامشية على الديون التي تقل عن مليون جنيه إذا قام العملاء بسداد 50%؛

¹ البنك المركزي السعودي، البنك المركزي السعودي يعلن تمديد فترة برنامج تأجيل الدفعات حتى نهاية الربع الأول من العام 2021، الأخبار، العدد 11، 2020/11/29، ص 1.

² البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي العام 2020، 2020، ص 08.

³ البنك المركزي المصري، تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد، الأخبار، 2021/04/27، ص 6-2.

⁴ البنك المركزي المصري، كتاب دوري بتاريخ 15 مارس 2020 بشأن التدابير الاحترازية الواجب اتخاذها لمواجهة آثار فيروس كورونا، الأخبار، 2020/03/15، ص 03.

3. كما وافق البنك المركزي على ضمان بقيمة 100 مليار جنيه لتغطية الإقراض بأسعار تفضيلية لقروض التصنيع والزراعة والمقاولات؛
4. إتاحة قروض ميسرة لشركات قطاع الطيران بفترة سماح مدتها سنتان؛
5. تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة التي تضررت بسبب الجائحة خاصة في القطاع الصناعي والقطاعات كثيفة العمالة، من خلال توفير قروض قصيرة الأجل تصل إلى عام، لتأمين السيولة اللازمة للنفقات التشغيلية حتى انتهاء الأزمة؛
6. تم وضع حد يومي مؤقت للودائع والسحوبات النقدية للأفراد والشركات؛
7. العمل على استبدال المسحوبات النقدية بتحويلات أو شيكات مصرفية مع إعفاء العملاء من المصروفات البنكية المترتبة على ذلك؛
8. إعفاء البنوك لمدة عام من احتساب متطلب زيادة رأس المال الرقابي لمقابلة مخاطر التركيز الائتماني لأكثر من 50 عميل.

رابعاً: آليات مواجهة القطاع المصرفي المغربي لأزمة كوفيد-19

- لتجاوز التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا كوفيد-19 على القطاع المصرفي المغربي، اتخذ بنك المغرب مجموعة من الإجراءات لدعم القطاع المصرفي على الصعيد الاحترازي، تشمل المتطلبات من السيولة والأموال الذاتية ومخصصات الديون، وذلك من أجل تعزيز قدرة هذه المؤسسات على دعم الأسر والشركات في هذه الظروف الاستثنائية. وتمثلت هذه الإجراءات في:¹
1. السماح للبنوك التعامل باحتفاظ بنسبة تغطية للسيولة أقل من تلك المقررة في إطار بازل 3 البالغة 100% حتى نهاية جوان 2019؛
 2. خفض سعر الفائدة الرئيسي من 2.25% إلى 2% ثم من 2% إلى 1.5% بهدف تمكين الأسر والمقاولات من الاستفادة من التمويل في أحسن الظروف؛
 3. إرساء تدابير خاصة لمواكبة البنوك فيما يتعلق بالقواعد الاحترازية والمتطلبات من الأموال الذاتية وتمويل القروض، وذلك من أجل ضمان دعم أمثل للأسرار والمقاولات في هذه الظروف الاستثنائية؛
 4. السماح بخفض احتياطي الحفظ على رأس المال بمقدار 50 نقطة أساس لمدة سنة واحدة.
- كما اعتمد بنك المغرب مجموعة من التدابير الجديدة لدعم السيولة والتخفيف من آثار الجائحة بما يشمل:

1. إمكانية لجوء البنوك إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة، بالدرهم وبالعملات الأجنبية؛

¹ بنك المغرب، التدابير التي اتخذها بنك المغرب لمواجهة جائحة كوفيد-19، مستجدات، 2020، ص 01.

² أحمد طلحة، مرجع سابق، ص 44.

2. توسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب في مقابل عمليات إعادة التمويل الممنوحة للبنوك؛
3. تمديد آجال عمليات إعادة التمويل؛
4. تعزيز برنامجه الخاص بإعادة تمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، عن طريق إدماج القروض التشغيلية، إلى جانب قروض الاستثمار، والرفع من وتيرة إعادة تمويله؛
5. تعليق مدفوعات القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص حتى 30 جوان 2020؛
6. إنشاء خط ائتمان مصرفي جديد لتمويل النفقات التشغيلية للشركات، وهو ما يضمه صندوق الضمان المركزي.
7. التحرير الكامل لحساب الاحتياطي لفائدة البنوك، ليصل إلى 0% خلال اجتماعه المنعقد في جوان، مما مكن من ضخ سيولة إضافية دائمة تصل إلى 12 مليار درهم.

خامسا: آليات مواجهة القطاع المصرفي اللبناني لأزمة كوفيد-19

لتجاوز التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا كوفيد-19 على القطاع المصرفي اللبناني، قام مصرف لبنان بإصدار القرارات التالية:

1. أصدر مصرف لبنان التعميم رقم 547 الذي يسمح للمصارف والمؤسسات المالية بتقديم قروض استثنائية بفائدة صفرية وبدون رسوم للعملاء الذين لديهم تسهيلات ائتمانية قائمة ولكنهم غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم، ومقابلة النفقات التشغيلية، أو عدم القدرة على دفع رواتب موظفيها خلال مارس، وأبريل، وماي 2020 نتيجة لتوقف النشاط بسبب فيروس كورونا؛
2. يتم منح هذه القروض بغض النظر عن السقف المحددة لكل عميل، ويتم تسديدها خلال خمس سنوات بداية من شهر يونيو من عام 2020. بدوره يوفر مصرف لبنان للبنوك والمؤسسات المالية ضمانات بفائدة صفرية لمدة خمس سنوات بالدولار تعادل قيمة القروض الاستثنائية الممنوحة لعملائها السابق الإشارة إليها؛
3. أصدر مصرف لبنان التعميم رقم 557 الذي يهدف إلى تأمين العملات الأجنبية النقدية لتلبية حاجات مستوردي ومصنعي المواد الغذائية الأساسية والمواد الأولية التي تدخل في الصناعات الغذائية المحددة في لائحة تصدرها وزارة الاقتصاد والتجارة، بما يساعد على تخفيض أسعار السلع الأساسية للمستهلك والصناعيين.

سادسا: آليات مواجهة القطاع المصرفي العراقي لأزمة كوفيد-19

لتجاوز التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا كوفيد-19 على القطاع المصرفي العراقي، قام البنك

المركزي العراقي باتخاذ الإجراءات التالية:^{1,2}

1. تخفيض نسب الاحتياطي الإلزامي المفروض على الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية لتكون 13% للدينار العراقي بدلاً من 15% لمدة 6 أشهر على أن يتم الإبقاء على الودائع الآجلة بنسبة 10% لكافة المصارف، في حين أن النسبة لدى المصارف الإسلامية هي 5% على الودائع الآجلة؛

2. أعلن البنك المركزي تأجيل سداد استحقاقات الديون من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرة الإقراض المباشر لهذه الشركات بقيمة واحد تريليون دينار عراقي لمدة 6 أشهر؛

3. قيام البنك المركزي بتقديم تسهيلات مصرفية من خلال إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص، وبالأخص المستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن زيادة أجل السداد للقروض القائمة والمستقبلية للقطاعات الأكثر عرضة لتداعيات الفيروس، وتخفيض تكلفة الاقتراض؛

4. إيداع 30 مليار دينار عراقي في الحساب المصرفي؛

5. تشجيع البنوك على تمديد آجال استحقاق جميع القروض حسب ما تراه مناسباً؛

6. إيقاف استيفاء الغرامات المالية المفروضة على المصارف لمدة 3 أشهر؛

7. تشجيع البنوك على استخدام المدفوعات الإلكترونية لاحتواء انتقال الفيروس، وإصدار تعليمات للبايعين بإلغاء العمولات على هذه المدفوعات للأشهر ولمدة 6 أشهر خلال جائحة كورونا؛

8. العمل على تطبيق الخدمات المالية الرقمية التي تساهم في توسيع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، وإصدار التعليمات باستخدام التقنيات الحديثة في التعاملات المالية لتقليل التعامل بالنقد؛

9. السماح لشركات الدفع عبر الهاتف النقال بفتح المحافظ الإلكترونية عن بعد، وتوزيع منحة الحكومة للمستفيدين عن طريق المحافظ الإلكترونية لتسهيل عملية وصولها للمستحقين.

المطلب الرابع: دراسة مقارنة للقطاع المصرفي العربي قبل وبعد أزمة فيروس كوفيد-19

من خلال بعض المؤشرات الرئيسية للقطاع المصرفي العربي، سنحاول في هذا المطلب إبراز أهم التغييرات التي طرأت على المصارف العربية قبل وبعد انتشار فيروس كوفيد-19.

¹ البنك المركزي العراقي، البنك المركزي يعلن عن جمع ما قيمته (44 مليار دينار عراقي) لدعم الدولة في مكافحة وباء كورونا، بيان صحفي، 2020/03/24 / ص 02.

² البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي يدعم جهود الدولة العراقية ب30 مليار دينار لمواجهة وباء فيروس كورونا، أخبار، 2020/03/15، ص 01.

أولاً: القطاع المصرفي الإماراتي

تتلخص أهم التغييرات الطارئة على القطاع المصرفي الإماراتي في ظل انتشار كوفيد-19 في الجدول التالي:

جدول رقم 29: مقارنة بين أهم مؤشرات القطاع المصرفي الإماراتي قبل وبعد جائحة كوفيد-19

الأصول	قبل الجائحة (2017-2019)	بعد الجائحة (2020)
الأصول	ارتفاع أصول البنوك العاملة في الدولة بمتوسط قدره 1.75%.	انخفاض أصول البنوك العاملة في الدولة بنسبة 2%.
الودائع	ارتفاع وداائع العملاء المقيمين بمتوسط قدره 7.15%.	تراجع معدل ارتفاع وداائع العملاء المقيمين إلى 2%.
رأس المال والاحتياطيات	نمو إجمالي رأس المال والاحتياطيات بمتوسط قدره 7.9%.	تراجع نمو إجمالي رأس المال والاحتياطيات بنسبة 0.03%.
الاحتياطي الإلزامي	الاحتياطي الإلزامي يقدر ب 14%.	تخفيض الاحتياطي الإلزامي إلى 7%.
أسعار الفائدة	ارتفاع أسعار الليبور لأجل 3 أشهر بمتوسط قدره 2.6%، وطويلة الأجل أخذت تقلبات متوسطها 3.62%.	انخفاض أسعار الليبور لأجل 3 أشهر بشكل حاد لتصل إلى 0.2%، وطويلة الأجل 1.9%.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: مصرف الإمارات العربي، تقرير مصرف الإمارات عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الإمارات المتحدة 2020، الإمارات العربية المتحدة، 2020.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه تم تخفيض الاحتياطي الإلزامي من 14% إلى 7% من أجل تحسين مستويات التمويل في ظل جائحة كوفيد-19، كما نلاحظ انخفاض في أصول البنوك وحجم الودائع بنسبة قليلة قدرت ب 2% مما يدل على قدرت القطاع المصرفي الإماراتي على تخفيف من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19.

ثانياً: القطاع المصرفي السعودي

تتلخص أهم التغييرات الطارئة على القطاع المصرفي السعودي في ظل انتشار كوفيد-19 في الجدول التالي:

جدول رقم 30: مقارنة بين أهم مؤشرات القطاع المصرفي السعودي قبل وبعد جائحة كوفيد-19

الودائع	قبل الجائحة (2017-2019)	بعد الجائحة (2020)
الودائع	ارتفاع إجمالي الودائع المصرفية بمتوسط قدره 6.3%.	ارتفاع إجمالي الودائع المصرفية بنحو 8.18%.
رأس المال والاحتياطيات	تحقيق نمو في رأس المال بمتوسط قدره 11.9%.	انخفاض نمو رأس المال بحوالي النصف ليصل إلى 6%.

أسعار الفائدة	ارتفاع متوسط أسعار الفائدة بين المصارف لمدة 3 أشهر ليبلغ 2.45%.	انخفاض متوسط أسعار الفائدة (السايبور) إلى 0.91%.
القروض المتعثرة	تذبذب في نسبة القروض المتعثرة ما بين 1.4% و 1.8%.	ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في القطاع لتصل إلى 2.2%.
الأرباح	تحقيق القطاع المصرفي السعودي نمو في الأرباح بمتوسط قدره 7%.	ترجع أرباح القطاع المصرفي السعودي بنحو 23%.
التسهيلات الائتمانية	نمو التسهيلات الائتمانية بنسبة 6.9%.	ارتفاع التسهيلات الائتمانية المقدمة من طرف القطاع المصرفي بنسبة 52.4%.
الإقراض	نمو الإقراض المصرفي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنسبة 7.9%.	تسجيل نمو سنوي تاريخي بالنسبة للإقراض المصرفي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ليصل إلى 57.8%.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: البنك المركزي السعودي، تقرير البنك المركزي السعودي حول الاستقرار المالي 2021، 2021.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة وتراجع أرباح القطاع المصرفي السعودي وذلك راجع إلى ارتفاع حجم الإقراض والتسهيلات الائتمانية مع تخفيض أسعار الفائدة وذلك من أجل تخفيض تكلفة التمويل على المقترضين، كما نلاحظ ارتفاع حجم الودائع ما يدل على قدرة القطاع المصرفي السعودي على استقطاب العملاء والصمود ضد تداعيات جائحة كوفيد-19.

ثالثاً: القطاع المصرفي المصري

تتلخص أهم التغييرات الطارئة على القطاع المصرفي المصري في ظل انتشار كوفيد-19 في الجدول الموالي:

جدول رقم 31: مقارنة بين أهم مؤشرات القطاع المصرفي المصري قبل وبعد جائحة كوفيد-19

الودائع	قبل الجائحة (2017-2019)	بعد الجائحة (2020)
الودائع	نمو حجم الودائع بمتوسط قدره 9.1%	ارتفاع حجم الودائع بنسبة 23.7%
كفاية رأس المال	معدل كفاية رأس المال يقدر ب 18%	ارتفاع معدل كفاية رأس المال إلى 19.8%
مؤشرات الربحية	العائد على متوسط الأصول بالبنوك يقدر ب 1.4%، أما بالنسبة للعائد على الملكية فيقدر ب 19.2%.	ارتفاع العائد على متوسط الأصول بالبنوك إلى 1.8%، كما ارتفع العائد على متوسط حقوق الملكية إلى

23.4%.		
انخفاض نسبة القروض المتعثرة في القطاع المصرفي المصري إلى 3.4%	قدرت نسبة القروض المتعثرة في القطاع المصرفي المصري ب 4.5%.	القروض المتعثرة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: - البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد 60، العدد 01، 2019-2020.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع حجم الودائع ومعدل كفاية رأس المال مع ارتفاع عائد متوسط الأصول بالبنوك وعائد متوسط حقوق الملكية ما يدل على قدرة البنوك المصرية على استقطاب العملاء وتحقيق أرباح في ظل انتشار جائحة كوفيد-19 والصمود ضد تداعياته السلبية، وهذا ما يعكس متانة وصلابة القطاع المصرفي المصري وقدرته على مواجهة الأزمات.

رابع: القطاع المصرفي المغربي

تتلخص أهم التغييرات الطارئة على القطاع المصرفي المغربي في ظل انتشار كوفيد-19 في الجدول التالي:

جدول رقم 32: مقارنة بين أهم مؤشرات القطاع المصرفي المغربي قبل وبعد جائحة كوفيد-19

بعد الجائحة (2020)	قبل الجائحة (2017-2019)	
انخفاض حجم الودائع بنسبة 2.22%	نمو حجم الودائع بمتوسط قدره 3.4%	الودائع
انخفاض حجم الإقراض بنسبة 2.6%	ارتفاع حجم القروض بمتوسط قدره 3.28%	الإقراض
ارتفاع القروض المتعثرة إلى 13.4%	قدرت نسبة القروض المتعثرة في القطاع المصرفي المغربي ب 8.7%.	القروض المتعثرة
تراجع نسبة الأموال الذاتية للبنوك إلى 9.2%	قدرت الأموال الذاتية للبنوك الرئيسية ب 10.3%	الأموال الذاتية للبنوك
انخفاض سعر الفائدة للسوق القائمة بين البنوك إلى 1.98%	قدر متوسط سعر الفائدة للسوق القائمة بين البنوك ب 2.3%	سعر الفائدة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: بنك المغرب، تقرير حول السياسة النقدية، العدد 56، المغرب، 2020.

نلاحظ من خلال الجدول السابق انخفاض حجم الودائع وحجم الإقراض مع تراجع نسبة الأموال الذاتية للبنوك وارتفاع نسبة القروض المتعثرة ما يعكس عدم سلامة مركز السيولة للقطاع المصرفي المغربي وعدم قدرته على مواجهة الأزمات.

خامسا: القطاع المصرفي اللبناني

تتلخص أهم التغييرات الطارئة على القطاع المصرفي اللبناني في ظل انتشار كوفيد-19 في الجدول الموالي:

جدول رقم 33: مقارنة بين أهم مؤشرات القطاع المصرفي اللبناني قبل وبعد جائحة كوفيد-19

بعد الجائحة (2020)	قبل الجائحة (2017-2019)	
ترجع معدل انخفاض حجم الودائع إلى 6.2%	ارتفاع معدل انخفاض حجم الودائع بنسبة 8.3%	الودائع
تخفيض الاحتياطي الإلزامي إلى 14%	الاحتياطي الإلزامي يقدر ب 15%	الاحتياطي الإلزامي
ارتفاع أرباح القطاع المصرفي إلى 6.47 مليون دولار	ترجع أرباح القطاع المصرفي من 2.234 مليار دولار إلى 5.62 مليون دولار	الأرباح
ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في إلى 28% من إجمالي القروض، ما يعني أن أكثر من ربع قروض القطاع المصرفي اللبناني باتت متعثرة.	قدرت نسبة القروض المتعثرة في القطاع المصرفي اللبناني ب 14.5%	القروض المتعثرة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:- مصرف لبنان، التقرير السنوي لمصرف لبنان لعام 2018، لبنان، 2018. نلاحظ من خلال الجدول السابق استمرار انخفاض حجم الودائع وارتفاع نسبة القروض المتعثرة وتخفيض الاحتياطي الإلزامي من قبل القطاع المصرفي اللبناني، ما يعكس انهيار القطاع المصرفي اللبناني وعدم صموده ضد الأزمات المتتالية خاصة أزمة كوفيد-19.

سادسا: القطاع المصرفي العراقي

تتلخص أهم التغييرات الطارئة على القطاع المصرفي العراقي في ظل انتشار كوفيد-19 في الجدول التالي:

جدول رقم 34: مقارنة بين أهم مؤشرات القطاع المصرفي العراقي قبل وبعد جائحة كوفيد-19

بعد الجائحة (2020)	قبل الجائحة (2017-2019)	
تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 13%.	نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع الجارية يقدر ب 15%.	الاحتياطي الإلزامي
انخفاض سعر الفائدة الحقيقي إلى 4%.	ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي ليصل إلى 4.6%.	سعر الفائدة الحقيقي
رفع معدل الفائدة على الودائع الثابتة لأكثر من سنتين إلى 7%.	معدل الفائدة على الودائع الثابتة لأكثر من سنتين يقدر ب 6%.	معدل الفائدة على الودائع الثابتة

القروض المتعثرة	انخفاض معدل نمو القروض المتعثرة في القطاع المصرفي العراقي بـ15%	ارتفاع القروض المتعثرة بنسبة 6.74%.
-----------------	--------------------------------------------------------------------	----------------------------------------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، تقرير البنك المركزي العراقي حول الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، 2020.

نلاحظ من خلال الجدول السابق تخفيض سعر الفائدة الحقيقي والاحتياطي الإلزامي من قبل القطاع المصرفي العراقي من أجل تحسين ورفع مستويات السيولة المتوفرة لدى القطاع المصرفي العراقي مع رفع معدل الفائدة على الودائع الثابتة لأكثر من سنتين للتخفيف من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 مما أدى إلى صمود قطاع البنوك في العراق ضد التداعيات السلبية لفيروس كوفيد-19.

المبحث الثالث: تداعيات تفشي كوفيد-19 على القطاع المصرفي الجزائري

من أجل الوقوف على واقع القطاع المصرفي الجزائري في عام 2020 في ظل انتشار جائحة كوفيد-19، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى لمحة عن القطاع المصرفي الجزائري وأثر فيروس كورونا (كوفيد-19) عليه، لننتهي بآليات المواجهة المتخذة للتخفيف من هذه الآثار.

المطلب الأول: لمحة عن القطاع المصرفي الجزائري

أولاً: نشأة القطاع المصرفي الجزائري

كان النظام المصرفي الجزائري خلال الاستعمار امتداد للنظام المصرفي الفرنسي، وموجهاً بشكل أساسي لخدمة الأقلية الاستعمارية، في حين كانت الغالبية من السكان الجزائريين محرومين من الخدمات المالية. أنشئ بنك الجزائر سنة 1848م كفرع لبنك فرنسا، ثم تم إعادة تأسيسه سنة 1851م واختص بتمويل القطاع الزراعي¹.

وبعد الاستقلال ورثت الجزائر جهازاً مصرفياً قائماً على التبعية للاقتصاد الفرنسي ذو التوجه الليبرالي عكس التوجه الاشتراكي الذي تبنته الجزائر عقب استقلالها، حيث افتقرت الدولة الجزائرية لأدنى شروط التنمية فقد كانت جل التعاملات تتم مع المتعاملين الفرنسيين فضلاً عن عرقلة النشاطات الاقتصادية بسبب عدم حصولها على مصادر تمويلية، وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة إلى بذل جهد كبير بهدف التخلص من التبعية للاقتصاد الفرنسي وكذلك استرجاع حقها في إصدار النقد وإنشاء عملة وطنية²، حيث نشأ القطاع المصرفي الجزائري في بدايته من البنك المركزي وثلاثة بنوك عمومية مؤممة خلال الستينات من القرن العشرين وهي البنك الوطني الجزائري والقروض

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمدة قعلول، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي "الواقع والتحديات والآفاق"، مجلة دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 01، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 26.

² عادل زقير، مرجع السابق، ص 126-127.

الشعبي الجزائري والبنك الخارجي الجزائري، وتم تدعيم القطاع المصرفي خلال سنوات الثمانينيات ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية، وبالرغم من حداثة نشأته شهد القطاع المصرفي الجزائري مجموعة من الإصلاحات كان أولها الإصلاح المالي سنة 1971 من خلاله أسندت مهمة تسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية للبنوك في إطار إعادة تنظيم الهياكل المالية للجزائر، ثم من خلال إصلاح سنة 1986 تمت إعادة هيكلة القطاع المصرفي والتحضير لأطر تنظيمية وتشريعية جديدة، فكان الهدف وضع إطار قانوني موحد لنشاط كل "مؤسسات القرض" باختلاف هيكلها القانوني، ثم عدل هذا الإصلاح سنة 1988 بتطبيق برنامج إصلاحي جديد رسم علاقات جديدة بين المؤسسات العمومية والبنوك من جهة، وبين البنك المركزي والبنوك من جهة أخرى. خضعت البنوك في هذه الفترة إلى التمويل الإجباري للمؤسسات العمومية بغض النظر عن شروط هذا التمويل والضمانات المقدمة ومخاطر عدم التسديد، وعليه لم تخضع عملية الوساطة المصرفية إلى معايير الكفاءة والنجاعة الاقتصادية، وان لعبت البنوك الجزائرية (العمومية) دورا محوريا رغم ذلك في تمويل مختلف مشاريع التنمية الاقتصادية¹.

ثانيا: تعديلات قانون النقد والقرض

على الرغم من الإصلاحات التي جاء بها قانون 1988 اتضح أنها لا تتلاءم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة، ف جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14/04/1990، إذ يعتبر القانون فلسفة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، حيث ظهرت معه أفكار لإعادة إصلاح المنظومة المصرفية، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ العولمة المصرفية التي تركزت عبر برامج التعديل الهيكلي، ثم تدعمت بالقوانين المنظمة لعمل الجهاز المصرفي، خاصة مع توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في أبريل لإقامة سياسة نقدية أكبر صرامة، وعليه زادت القيود على النظام المصرفي لاسيما مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري، واستعمال النقد كوسيلة مراقبة غير مباشرة، ونجد من أهم أهداف قانون النقد والقرض، إعادة صنع اقتصاد السوق وإعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك، وضع نظام مصرفي عصري وفعال في تعبئة وتوجيه الموارد، عدم التمييز بين الأعوام الاقتصادية في منح القروض²، ومن أهم التعديلات التي جاء بها قانون النقد والقرض:

¹ عبد الرزاق حبار، مقومات الوساطة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري وسبل تفعيلها، مجلة الاقتصاد والأعمال العربية، العدد 09، الجزائر، 2014.

² فاطمة الزهراء بلخير، مرجع السابق، ص 138.

1. التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2001

يعتبر الأمر 01/01 الصادر في 27 فيفري 2001م أول تعديلات قانون النقد والقرض، حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر فقط دون المساس بمضمون القانون¹، وتمثل أهم محاوره فيما يلي²:

1.1 تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته، من خلال محافظ بمساعدة 3 نواب ومجلس إدارة ومراقبان؛

2.1 عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظائف العمومية، مع إلغاء مدة تعيين المحافظ المحددة سابقا بستة سنوات وخمسة بالنسبة للنواب؛

3.1 الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، حيث أصبح الأخير بموجب هذا التعديل غير معني بإدارة وتنظيم البنك المركزي، أما من حيث تركيبة الأعضاء فيتكون مجلس النقد والقرض من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر مضافا إلى ثلاث شخصيات يختارون بحسب خبرتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية.

2. التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2003

جاء الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 26 أوت 2003 عن طريق أمر رئاسي، كان بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142 قانون النقد والقرض 10/90، وجاء ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والمصرفي واستجابة لتطورات المحيط المصرفي الجزائري وإعداد المنظومة المصرفية للتكيف مع المقاييس العالمية، ويهدف هذا التعديل إلى³:

1.2 تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل؛

2.2 تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي؛

3.2 ضمان حماية أفضل للبنوك والساحة المالية والادخار العمومي؛

4.2 تعزيز وتوضيح شروط سير مركزية المخاطر.

¹زواوي فضيلة، شكري معمر سعاد، قرتلي محمد، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة (1990-2017)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، امجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 09.

²رابح مختار، التأطير القانوني للعمل المصرفي في الجزائر (دراسة استبتيانية تحليلية لأمر 04/10)، مجلة الدفاتر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2010، ص 04.

³بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، (2008-2009)، ص 49-

3. التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2010

جاء هذا الإصلاح لسنة 2010، عن طريق الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26/08/2010 حيث جاء بأهم النقاط التالية¹:

1.3 تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات؛

2.3 الكشف المبكر عن نقاط الضعف وذلك عبر متابعة أفضل البنوك؛

3.3 مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف.

4. التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2017

من أبرز ما جاء به قانون النقد والقرض 10/17 المؤرخ في 10/11/2017 ما يلي²:

1.4 وفقا لتعديل 2017 يمكن للبنك المركزي أن يقرض الخزينة العمومية، وذلك بفتح حساب جاري لها على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة؛

2.4 يسمح للبنك المركزي بشراء سندات الخزينة العمومية مباشرة من السوق الأولية؛

3.4 يقوم البنك المركزي وبشكل استثنائي لمدة 5 سنوات، بشراء مباشرة للسندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي، تمويل الصندوق الوطني لاستثمار.

5. التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2020

من أبرز ما جاء به هذا التعديل³:

1.5 تحديد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية، ويتعين على البنوك والمؤسسات المالية الاحترام الصارم للشروط المطبقة على العمليات المصرفية، ويقصد بالشروط البنكية، المكافآت والتعريفات والعمولات المطبقة على العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية؛

2.5 وضع نظام ضمان الودائع، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم توفر ودائعهم،

¹ أمحمدي دليلة، الحاج أحمد محمد، إصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض 10/90 (دراسة قياسية)، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درارية أدرار - الجزائر، (2018-2019)، ص 15.

² سعودي صالح الدين، كزار رمضان، انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 05.

³ بنك الجزائر، أنظمة عام 2020، ص 9، 7، 1.

3.5 أسس بنك الجزائر سوق صرف مابين المصارف والمؤسسات المالية، تشمل هذه السوق كل عمليات الصرف نقداً ولأجل بالعملة الوطنية وبالعملات الأجنبية القابلة للتحويل، وفي إطار هذه العمليات يمكن للوسطاء المعتمدين استعمال خزينتهم الخاصة بالعملة الصعبة (الأموال الخاصة)، كما يرخص لهم بجمع الودائع بالعملة الصعبة من الزبائن ومنحهم قروضاً بالعملة الصعبة.

ومن أهم التدابير التي جاء بها قانون النقد والقرض مايلي:¹

1. منح استقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد؛
2. تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل لاقتصاد الوطني، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي، وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي؛
3. فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي بعد ما كان حكراً على القطاع العام.

المطلب الثاني: أثر انتشار كوفيد-19 على القطاع المصرفي الجزائري

من أجل إبراز أهم تداعيات فيروس كورونا كوفيد-19 على القطاع المصرفي الجزائري، سوف نعتمد في هذا المطلب على بعض المؤشرات الرئيسية للقطاع لتحديد أهم الآثار التي خلفها فيروس كورونا (كوفيد-19) على القطاع المصرفي الجزائري، مع مقارنة هذه المؤشرات قبل وبعد انتشار فيروس كورونا.

أولاً: تطور الوضعية الوبائية لفيروس كورونا في الجزائر

ظهرت أول إصابة في الجزائر عند رجل ايطالي الجنسية في 27 فيفري 2020، وقد قامت السلطات الجزائرية بمغادرته إلى وطنه في 28 فيفري 2020، ثم ظهرت إصابتين جديدتين في 2 مارس 2020، وبدأ عدد الإصابات يرتفع إلى أن وصل في أواخر شهر مارس إلى 716 إصابة، و44 حالة وفاة، كما سجلت وزارة الصحة شفاء 37 مصاب، وتزايدت عدد الإصابات بفيروس كورونا في شهر أفريل ليصل العدد الإجمالي إلى 4006 حالة مؤكدة، فيما بلغ إجمالي الوفيات 450 حالة، وقد ارتفع عدد الحالات التي تماثلت للشفاء إلى 1702 حالة شفاء، ووصل عدد الحالات تحت العلاج إلى 6805 تشمل 2714 حالة مؤكدة حسب التحليل المخبري و4091 حالة محتملة حسب التحليل بالأشعة، فيما يتواجد 23 مريضاً في العناية المركزة، وفي شهر ماي وصل عدد الإصابات المؤكدة إلى 9394 حالة، فيما بلغ إجمالي الوفيات 638 وفاة وعدد الحالات التي تماثلت للشفاء 5549 حالة، وبقي عدد الإصابات في ارتفاع في شهر جوان

¹مريم قشي، واقع البنوك الأجنبية المستثمرة في القطاع المصرفي الجزائري (دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال)، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 07، عدد 14، الجزائر، 2018، ص 07.

حيث وصل إلى 13907 إصابة، وارتفع إجمالي عدد الوفيات إلى 912 مريضا للشفاء من الفيروس كما بلغت في أواخر شهر جويلية عدد الإصابات بفيروس كورونا 30394 إصابة وارتفع عدد الوفيات إلى 1210 وقد ارتفعت عدد الحالات التي تماثلت للشفاء إلى 20537 حالة شفاء، وفي 22 أوت 2020 بلغت عدد الحالات المؤكدة 41068 إصابة، ووصل عدد الوفيات إلى 1424 وفاة، بينما بلغت حالات الشفاء 128874.¹

واستمر ارتفاع عدد الإصابات بفيروس كورونا في الجزائر، وحسب آخر الإحصائيات يوم 25 جوان 2021 سجلت 369 إصابة جديدة بفيروس كورونا، ليصل إجمالي الحالات المؤكدة 137772 حالة، بينما بلغ العدد الإجمالي للمصابين الذين تماثلوا للشفاء 95878 شخصا، والعدد الإجمالي للوفيات 3678 حالة.²

لا تمثل جائحة كورونا حالة طارئة في مجال الصحة فحسب، بل من الممكن أن تخلف آثار سلبية عميقة على مختلف القطاعات، من بينها القطاع المصرفي³، ويمكن أن يكون التأثير على القطاع المصرفي من خلال محفظة الائتمان أو قنوات السيولة، فقد يؤثر الإغلاق المستمر على الشركات الصغيرة والأفراد بشكل أكبر ويؤدي إلى الضغط على محفظة الائتمان، وعلى صعيد السيولة، فإن التشديد المطول للظروف المالية له تأثير سلبي على مصادر الأموال للقطاع المصرفي⁴.

ثانيا: آثار فيروس كورونا على قطاع البنوك في الجزائر

شكلت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي الجزائري حوالي 13913.5 مليار دينار جزائري في نهاية العام 2020، بانخفاض قدره 5.8% عن نهاية العام 2019. وبلغت الودائع المجمعة حوالي 11104.06 مليار دينار جزائري، بزيادة 0.38% عن نهاية العام 2019، كما قدرت حسابات رأس المال بـ 1300.5 مليار دينار جزائري مسجلة زيادة بحوالي 0.78% عن نهاية العام 2019، أما بالنسبة لحجم الائتمان الذي تم منحه من قبل القطاع المصرفي الجزائري حتى نهاية العام 2020 قد بلغ حوالي 11188.6 مليار دينار جزائري، بزيادة 3.04% عن نهاية العام 2019 كما هو موضح في الجدول التالي:

¹سهيلية سماح، الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 05، العدد 03، الجزائر، 2020، ص 28.

²الإذاعة الجزائرية، كورونا 369 إصابة جديدة 279 حالة شفاء و9 وفيات خلال 24 ساعة الأخيرة في الجزائر، في الموقع الإلكتروني: <https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20210625/213809.html> تم الاطلاع يوم 2021/06/25.

³إسرائيل ديفيد ميلندينز، حماية الإنسان والاقتصاد (استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد)، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، 2020، ص 19.

⁴ مصرف قطر المركزي، تقرير الاستقرار المالي، قطر، 2019، ص 53.

جدول رقم 35: البيانات المالية للقطاع المصرفي الجزائري قبل وبعد أزمة كوفيد-19 (مليار دينار جزائري)

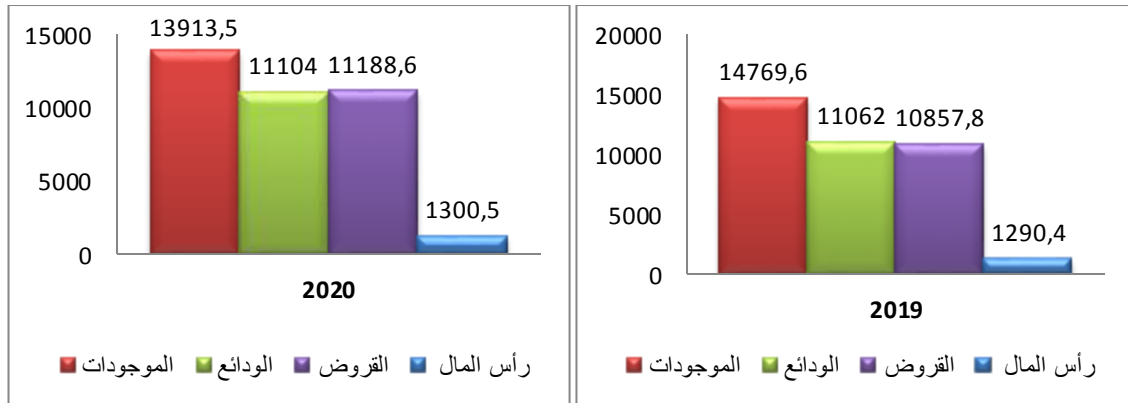
نسبة التغيير %	2020	2019	
-5.8	13913.5	14769	الموجودات
0.38	11104.06	11062	الودائع
3.04	11188.6	10857.8	القروض
0.78	1300.5	1290.4	رأس المال

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:- البنك المركزي الجزائري، الوضعية الشهرية لبنك الجزائر 2020، نوفمبر 2020، ص01.

- بنك المركزي الجزائري، النشرة الإحصائية الثلاثية 2019، الثلاثي الرابع رقم 49، ص9-12.

ويمكن تمثيل الجدول رقم 40 في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 20: البيانات المالية للقطاع المصرفي الجزائري قبل وبعد أزمة كوفيد-19 (مليار دينار جزائري)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 40

إن تفوق الودائع على القروض لدى القطاع المصرفي الجزائري في عام 2020 دليل على تدهور مستوى السيولة البنكية، حيث أنها تراجعت إلى 632.3 مليار دج في نهاية عام 2020 بعد أن بلغت 1100.8 مليار دج نهاية عام 2019، وذلك راجع لارتفاع حجم الأوراق النقدية المتداولة خارج البنوك بنسبة 12.93% منتقلة من 5437.6 مليار دج في نهاية عام 2019 إلى 6140.7 مليار دج في نهاية عام 2020¹.

ومن جهة أخرى فإن ارتفاع إجمالي الودائع ب 0.38% عام 2020 يعود إلى نمو الودائع لأجل بنسبة 3.98% عام 2020 حيث ارتفعت من 5531.4 مليار دج نهاية عام 2019 إلى 5715.55 مليار دج

¹وكالة الأنباء الجزائرية، ارتفاع الكتلة النقدية ب 7.12% في نهاية 2020، الجزائر، 2020، في الموقع الإلكتروني:

<https://www.aps.dz/ar/economie/102648-7-12-2020> تم الاطلاع يوم 2021/06/26.

نهاية عام 2020، في المقابل انخفضت الودائع النقدية بنسبة 3.22% عام 2020 حيث تراجع من 4351.2 مليار دج نهاية عام 2019 إلى 4211 مليار دج نهاية عام 2020¹.

ثالثا: مقارنة مؤشرات القطاع المصرفي الجزائري قبل وبعد أزمة كوفيد-19

جدول رقم 36: مقارنة مؤشرات القطاع المصرفي الجزائري قبل وبعد جائحة كوفيد-19

البيان	قبل الجائحة (2017-2019)	بعد الجائحة (2020)
السيولة الإجمالية للبنوك	بلغت السيولة الإجمالية للبنوك حوالي 1100.8 مليار دج	انخفاض السيولة الإجمالية للبنوك بحوالي النصف تقريبا لتبلغ 632.3 مليار دج بنهاية ديسمبر 2020
الاحتياطي الإلزامي للبنوك	الاحتياطي الإلزامي يقدر ب 3%	تخفيض الاحتياطي الإلزامي إلى 2%
الاحتياطي الإجباري لبنك الجزائر	الاحتياطي الإجباري يقدر ب 8%	تخفيض الاحتياطي الإجباري إلى 6%
الودائع لأجل	نمو حجم الودائع لأجل بمتوسط قدره 5.71%	انخفاض معدل نمو الودائع لأجل ليصل إلى 3.98%
الودائع النقدية	الودائع النقدية قدرت ب 4351.2 مليار دج	تراجع حجم الودائع النقدية ليصل إلى 4211 مليار دج
القروض	نمو القروض الموجهة للاقتصاد بمتوسط قدره 8.84%	انخفاض معدل نمو القروض الموجهة للاقتصاد ليصل إلى 3.05%
سعر الفائدة الرئيسي	سعر الفائدة يقدر ب 3.5%	تخفيض سعر الفائدة ليصل إلى 3%
الكتلة النقدية	تراجع حجم الكتلة النقدية ب 0.78%	ارتفاع حجم الكتلة النقدية ب 7.12% ليصل إلى 17682.7 مليار دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: البنك المركزي الجزائري، التعليمات، 2019-2020.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه تم تخفيض كل من الاحتياطي الإلزامي للبنوك التجارية و الاحتياطي الإجباري للبنك المركزي مع تخفيض سعر الفائدة الرئيسي، وذلك راجع لآليات المتخذة من قبل البنك المركزي الجزائري للتخفيف من تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19) على القطاع المصرفي. كما نلاحظ انخفاض في حجم الودائع والسيولة الإجمالية للقطاع المصرفي وذلك راجع لارتفاع حجم الأوراق النقدية المتداولة خارج البنوك للتجاوز 6 آلاف مليار دج بنهاية عام 2020، مما يدل على عدم قدرة القطاع المصرفي الجزائري على استقطاب العملاء، وعدم صمود القطاع ضد تداعيات أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19).

¹وكالة الأنباء الجزائرية، مؤشرات مالية ل2020: السياسة النقدية سمحت بتحسين مستوى السيولة البنكية، الجزائر، 2020، في الموقع الإلكتروني: <https://www.aps.dz/ar/economie/102716-2020> تم الاطلاع يوم 2021/06/26.

المطلب الثالث: التدابير المتخذة لمواجهة فيروس كورونا في الجزائر

بعد تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) في الجزائر، انصبت اهتمامات البنك المركزي الجزائري على اتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية للتخفيف من أثار الفيروس على البنوك من جهة وعلى العملاء من جهة أخرى، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى توضيح أم التدابير المتخذة لتخفيف آثار كوفيد-19 على القطاع المصرفي الجزائري.

1. تعزيز السيولة: بهدف تعزيز السيولة البنكية في ظل جائحة كورونا قام بنك الجزائر من خلال لجنة عمليات السياسة النقدية بحزمة من التدابير كما يلي¹:

1.1 تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية بـ25 نقطة أساس (0.25%) لتثبته عند 3% بدلا من 3.25%؛

2.1 تخفيض معدلات الاحتياطات الإلزامية من 8% إلى 6% بفضل هذا التخفيض سيتم تحرير مبلغ إضافي هام للسيولة؛

3.1 رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض على النحو التالي:

✓ مدة الاستحقاقات المتبقية أقل من سنة: 90% إلى 95%؛

✓ مدة الاستحقاقات المتبقية من سنة إلى أقل من 5 سنوات: من 80% إلى 90%؛

✓ مدة الاستحقاقات المتبقية أكبر من أو تساوي 5 سنوات: من 70% إلى 85%.

2. تعزيز القدرة التمويلية اتجاه المؤسسات الاقتصادية:

ومن أهم التدابير المتخذة في هذا النطاق:²

تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد-19، كما تضمنت التدابير مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها إضافة إلى تخفيض الحد الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية، لرفع مستوى التمويلات المتاحة، وتشمل إجراءات بنك الجزائر أيضا إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقطعة من أموالها الخاصة.

بالإضافة إلى تدابير أخرى المطبقة على البنوك وزيائن البنوك:³

3. إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إلزامية تشكيل وسادة الأمان؛

4. التخفيض الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية، لرفع مستوى التمويلات المتاحة؛

¹ بنك الجزائر، لجنة عمليات السياسة النقدية، 2020، ص 01.

² بولعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل التدايعات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآتية والمواكبة البعيدة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، الجزائر، 2020، ص 11.

³ بنك الجزائر، الأزمة الصحية: بنك الجزائر يمدد فعالية تدابير التخفيف (1 جويلية 2021)، بيان صحفي، 2021، ص 01.

5. تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة، أو القيام بإعادة جدولة القروض الممنوحة للزبائن المتأثرين بالوضع الناجم عن وباء كوفيد-19،
6. مواصلة التمويل لصالح المستفيدين من إجراءات التأجيل وإعادة جدولة المستحقات؛
7. تطبيق غرامات تأخر السداد على استحقاقات القروض، مما يسمح لبعض البنوك برفع مداخيلها بما يتنافى مع أخلاقيات المهنة؛
8. قيام بعض البنوك بإصدار قرارات الحجز ضد الزبائن الذين يواجهون صعوبات في تسديد قروضهم؛
9. منح البطاقات المصرفية ودفاتر الشيكات للزبائن، وخاصة الأفراد¹؛
10. استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية، الموزع الآلي للأوراق النقدية، الدفع بالبطاقات البنكية.

¹بنك الجزائر، مذكرة إعلامية للبنوك والمؤسسات المالية، 2020 ص 01.

خلاصة:

لقد خصص هذا الفصل لدراسة القطاع المصرفي العربي، خصوصا القطاع المصرفي الجزائري في ظل انتشار جائحة كوفيد-19، حيث كانت آثار فيروس كورونا حادة على القطاع المصرفي العربي ما ترتب عليها انخفاض أرباح جميع القطاعات المصرفية العربية ما عدا القطاع المصرفي اللبناني، ولمواجهة وتخفيف من هذه الآثار السلبية لفيروس كورونا (كوفيد-19) على قطاع البنوك اتخذت السلطات المصرفية للدول العربية بما فيها الجزائر مجموعة من الإجراءات والتدابير للصمود ضد تداعياته السلبية، لكن نجاعة هذه الإجراءات كان مرتبط بصلاية ومثانة القطاع المصرفي لكل دولة، حيث تمكنت القطاعات المصرفية للسعودية والإمارات والعراق ومصر من المحافظة على مركز سيولة سليم مما أدى إلى استقطاب العملاء، حيث احتلت مصر المرتبة الأولى من بين القطاعات المصرفية العربية من حيث الزيادة في حجم الودائع. في المقابل لم تتمكن القطاعات المصرفية للبنان والجزائر والمغرب من الصمود ضد التداعيات السلبية لكوفيد-19 مما يدل على هشاشتها وعدم قدرتها على مواجهة الأزمات.

يعتبر انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) من أصعب الأوبئة التي عرفت البشرية لحد الآن، فقد أدى إلى الإطاحة بملايين الأرواح البشرية عبر العالم، كما ساهم في توقيف عجلة النشاط الاقتصادي العالمي، الأمر الذي أدى إلى تكبد خسائر مالية طائلة في المجالات الاقتصادية المختلفة عبر جميع أقطار العالم. أحدثت جائحة كوفيد-19 أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، فقد أفقدت العالم توازنه وكشفت عن ضعف آليات المواجهة لمثل هذه الأزمات، لاسيما وأنها وضعت البلدان أمام خيارين، إما عرقلة النشاط الاقتصادي بتفعيل تدابير وإجراءات محاصرة الفيروس لحماية صحة البشر، أو المحافظة على الأنشطة الاقتصادية وتحفيز النمو وعدم الاهتمام بصحة البشر. وأدت الإجراءات الضرورية لاحتواء الجائحة (فيروس كورونا كوفيد-19) إلى اضطرابات أشد حدة من التي شاهدناها أثناء الأزمة المالية العالمية 2008، مما أدى إلى تزايد الضغوطات على النظم المصرفية، حيث تعرضت القطاعات المصرفية حول العالم إلى صدمة شديدة ولتخفيف من آثار أزمة فيروس كورونا اتخذت السلطات المصرفية في المنطقة العربية مجموعة من التدابير لتوفير الدعم من المالية العامة بالتوازي مع فتح خطوط سيولة من قبل المصارف المركزية العربية.

أولاً: نتائج الدراسة

على ضوء الدراسة التي أجريت تم الخروج بالنتائج التالية:

- تداعيات أزمة كوفيد-19 على العالم

1. إن تحول الأزمة الصحية لجائحة (كوفيد-19) إلى أزمة اقتصادية، كانت لها تداعيات عميقة على تراجع الاقتصاد العالمي وضعف الاستثمار؛
2. أدى الإغلاق الاقتصادي الكبير الناجم عن التدابير التي اتخذتها دول العالم لاحتواء الجائحة إلى انخفاض حجم التجارة السلعية والخدمية العالمية عام 2020 بحوالي 9%، حيث كان قطاع الخدمات الأشد تضرراً من تداعيات الأزمة؛
3. انخفضت إيرادات السياحة الدولية بـ 1.3 تريليون دولار أمريكي عام 2020 بسبب تراجع الطلب على السفر بنسبة 73%؛
4. في ضوء تأثير العديد من القطاعات الاقتصادية سلباً بانتشار فيروس كورونا لاسيما قطاعات النقل والسياحة والصناعة، أدى ذلك إلى تراجع في مستويات أسعار النفط بـ 35.7%، بسبب الصدمة الغير مسبوقة في الطلب العالمي على النفط.

- تداعيات أزمة كوفيد-19 على القطاع المصرفي العربي

1. زيادة في القروض الممنوحة من قبل القطاعات المصرفية العربية محل الدراسة، وذلك للسيطرة على تداعيات فيروس كورونا؛
2. انخفضت أرباح القطاعات المصرفية العربية محل الدراسة من العمليات المختلفة بشكل واضح عام 2020 مقارنة بعام 2019، ما عدا القطاع المصرفي اللبناني استطاع أن يحقق زيادة في الأرباح خلال عام 2020؛
3. نجاعة الإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل البنوك المركزية للدول العربية للتخفيف من الآثار السلبية لجائحة كورونا على القطاع المصرفي كان مرتبطاً بمتانة وصلابة القطاع المصرفي لكل دولة؛
4. ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في القطاعات المصرفية العربية محل الدراسة، وذلك راجع لارتفاع معدلات البطالة وانخفاض المداخيل بسبب أزمة فيروس كورونا؛
5. عدم صمود القطاع المصرفي الجزائري ضد تداعيات جائحة فيروس كورونا على الرغم من الإجراءات الاحترازية التي قام باتخاذها؛
6. ضعف وهشاشة القطاع المصرفي الجزائري، خاصة في ظل مواجهة الأزمات.

ثانياً: اختبار الفرضيات

من خلال معالجتنا للموضوع توصلنا إلى ما يلي:

1. فيروس كورونا هو مرض ينحدر من سلالة فيروسات تسمى الفيروسات التاجية، ينتشر بين الأشخاص من خلال الرذاذ التنفسي، وقدرة هذا الفيروس على التحور ونظام العولمة القائم على السفر والتنقل ساعداً على تفشيه على المستوى العالمي، وهو ما يثبت عدم صحة الفرضية الأولى؛
2. تأثير الجائحة على الاقتصاد العالمي كان شديداً وملموساً من خلال أزمة ركود عالمية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
3. تأثير الجائحة على القطاع المصرفي في الدول العربية كان بدرجات مختلفة، وذلك راجع لمتانة وصلابة القطاع المصرفي لكل دولة، وهو ما يثبت عدم صحة الفرضية الثالثة؛
4. أما بالنسبة للفرضية الرابعة فتعتبر صحيحة بالنسبة للقطاعات المصرفية الإماراتية، السعودية، مصر، والقطاع المصرفي العراقي، حيث اتخذت الدول العربية إجراءات وسياسات فعالة لمواجهة انتشار فيروس كورونا ساعدت على التحكم والتخفيف من تداعياته السلبية. وغير صحيحة بالنسبة

للقطاع المصرفي المغربي، اللبناني والقطاع المصرفي الجزائري حيث اتخذت الدول العربية إجراءات وسياسات غير فعالة لمواجهة انتشار فيروس كورونا، وبالتالي لم تصمد أمام تداعياته السلبية.

ثالثاً: اقتراحات الدراسة

من خلال دراستنا يمكن أن نقترح ما يلي:

1. تشجيع التعاون والتنسيق الدولي لمواجهة فيروس كورونا باعتبار جائحة كورونا (كوفيد-19) وباءً عالمياً؛
2. إنشاء صندوق عالمي للاستثمار في تطوير اللقاحات والوقاية من الأوبئة تحت إشراف منظمة الصحة العالمية؛
3. إنشاء مراكز تأهيل نفسي اجتماعي لمواجهة الآثار النفسية والاجتماعية للأوبئة؛
4. دعم قطاع السياحة والسفر كونه من أكبر القطاعات المتأثرة بفيروس كورونا، مع تقديم إعفاءات ضريبية لمدة سنتين على الأقل من أجل مساعدته على التعافي من أزمة نقشي فيروس كورونا (كوفيد-19)؛
5. انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، حتم على الدول العربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص على ضرورة العمل على تنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع الإنتاج والاستثمار المحلي، والعمل على ضرورة إقناع المستوردين بالإنتاج والتحول للاستثمار لتوفير مخزون من المنتجات تستعمل وقت الأزمات الطارئة؛
6. وضع خطط احترازية استشرافية مدروسة من قبل السلطات المصرفية العربية لمواجهة الظروف الطارئة في المستقبل؛
7. تقديم دعم للمقترضين والقطاعات المتضررة من جائحة كوفيد-19؛
8. تعديل استحقاقات القروض لتعزيز قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم للمصارف العربية بشكل عام وللقطاع المصرفي الجزائري بشكل خاص؛
9. السهر على تقوية وتطوير القطاع المصرفي الجزائري لتعزيز قدرته على مواجهة الأزمات والظروف الطارئة مستقبلاً.

رابعاً: آفاق البحث

تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديدة بالدراسة والبحث لتكون إشكاليات بحوث ودراسات أخرى، وهي:

1. التداعيات الاجتماعية لفيروس كورونا؛
2. تداعيات فيروس كورونا على العلاقات الدولية؛
3. التداعيات الاقتصادية لكوفيد-19 على الدول العربية؛
4. أثر كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري؛
5. التداعيات "المخيفة" ما بعد جائحة كورونا على الجزائر.

I المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- 2- جميلة السعيد، تأثير كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها، المركز الديمقراطي العربي للنشر والتوزيع، الطبعة 1، المغرب 2021.
- 3- هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة 1، 2008.
- 4- زكرياء الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2006.
- 5- يعرب محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل و الاستثمار (دراسة فقهية تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في الأردن)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2014.
- 6- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، مصر، الطبعة 1، 2008.
- 7- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005.
- 8- محمد عبد الله شاهين محمد، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، دار حميثرا للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة 1، 2017.
- 9- محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي "دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 3، 2013.
- 10- محمود حسين الوادي، وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة 1، 2010.
- 11- صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني وغسيل الأموال، عالم الكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2003.
- 12- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية- البنوك التجارية-السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

ثانياً: الرسائل والأطروحات

- 1- الهام طراد، مروى مزهود، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تمويل مصرفي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي - تبسة، 2015-2016.
- 2- أمحمدي دليلة، الحاج أحمد محمد، إصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض 10/90 (دراسة قياسية)، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار - الجزائر، 2018-2019.
- 3- بايشي فاطمة الزهراء، جيجي مباركة، آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية - أدرار، 2017-2018.
- 4- بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2008-2009.
- 5- بن معتوق صابر، الاندماج المصرفي كآلية لرفع لرفع الملاءة المالية في البنوك التجارية وفق مقررات لجنة بازل (دراسة الاندماج المصرفي في الدول العربية)، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نفود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، 2011-2012.
- 6- موساوي سعاد، شرابي خولة، واقع الخدمات المصرفية الالكترونية في ظل عصنة الجهاز المصرفي الجزائري (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة العطف 272)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلاي بونعامة - خميس مليانة، 2018-2019.
- 7- نابي فاطمة الزهراء، الجهاز المصرفي وآثاره في تنشيط السوق المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، 2018-2019.
- 8- عادل زقير، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة (دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نفود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2008-2009.

- 9- عبد الرزاق بوعبيطة، التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار تلجي - الأغواط، 2017-2018.
- 10- عجلان صباح، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، (دراسة عينة من البنوك العربية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نفود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019.
- 11- فاطمة الزهراء بلخير، أثر تحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المصرفي العربي، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2011-2012.
- 12- شهبون وفاء، التحرير المالي وآثره على النمو الاقتصادي" دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2015-2016.
- ثالثاً: المجالات**
- 1- بولعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعيدة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، الجزائر، 2020.
- 2- بلعبدون عوار، آليات المحافظة على مناصب العمل في ظل أزمة جائحة كورونا، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2020.
- 3- بركات أحمد، تيغوسي الهواري، الحرب الاقتصادية بين كورونا وعملاق الاقتصاد العالمي (الصين)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، الجزائر، 2020.
- 4- وليد زيادي، حكيم بن جروة، تقييم أداء الخدمات العمومية في ظل وباء كورونا المستجد (كوفيد-19)، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2020.
- 5- وسام فتوح، اتحاد المصارف العربية يصدر تقريراً عن تطورات القطاع المصرفي العربي وإجراءات تخفيف تداعيات انتشار فيروس كورونا، مجلة الدورة الاقتصادية، لبنان، 2021.
- 6- زواوي فضيلة، شكري معمر سعاد، قرنتلي محمد، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة (1990-2017)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2021.
- 7- لويظة مكسح، التدابير الشرعية للوقاية من جائحة كورونا المستجد (COVID-19)، مجلة الإحياء، المجلد 20، العدد 26، الجزائر، 2020.

- 8- مريم لوكال، مكافحة منظمة الصحة العالمية للطوارئ الصحية العابرة للحدود: فيروس كورونا نموذجا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 02، الجزائر، 2020.
- 9- مريم قشي، واقع البنوك الأجنبية المستثمرة في القطاع المصرفي الجزائري (دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال)، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 07، عدد 14، الجزائر، 2018.
- 10- نعيم بوعموشة، فيروس كورونا(كوفيد-19) في الجزائر-دراسة تحليلية-، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2020.
- 11- سامية العايب، تداعيات فيروس كورونا المستجد على سوق العمل "التجارة الالكترونية نموذجا"، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 05، العدد 04، الجزائر، 2020.
- 12- سهيلية سماح، الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 05، العدد 03، الجزائر، 2020.
- 13- سمير بوعيسى، انعكاسات جائحة كوفيد-19 على حرية التنقل وممارسة النشاط الاقتصادي بالجزائر، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 03، الجزائر، 2020.
- 14- سمية بن عمورة، رشيد هولي، تداعيات جائحة كورونا (covid-19) على تحقيق أهداف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة(2030) في المنطقة العربية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 03، الجزائر، 2020.
- 15- سعودي صالح الدين، كزار رمضان، انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2020.
- 16- سفيان سوام، التأمين ضد خطر جائحة فيروس كورونا(كوفيد-19)، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 32، العدد خاص: القانون وجائحة كوفيد 19، الجزائر، 2020.
- 17- عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمدة قعلول، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي "الواقع والتحديات والآفاق"، مجلة دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 01، الإمارات العربية المتحدة، 2020.
- 18- عبد الرزاق حبار، مقومات الوساطة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري وسبل تفعيلها، مجلة الاقتصاد والأعمال العربية، العدد 09، الجزائر، 2014.
- 19- عيسى الغزالي، الإصلاح المصرفي، مجلة جسر التنمية، العدد 17، الكويت، 2003.
- 20- عمر بن عيشوش، حسان بوسرسوب، دور شبكة الفايبروبوك في تعزيز التوعية الصحية حول فيروس كورونا كوفيد-19، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2020.
- 21- فريدة فلاك، أرقام وإحصائيات حول أزمة كورونا الحديثة وتداعياتها على الاقتصاديات الكبرى في العالم "الولايات المتحدة الأمريكية والصين كنموذجا" مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2020.

22- رابح مختار، التأطير القانوني للعمل المصرفي في الجزائر(دراسة استببانيه تحليلية لأمر 04/10)، مجلة الدفاتر الاقتصادية، المجلد06، العدد02، الجزائر، 2010.

23- رفيقة صباغ، فاتح حركاتي، تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد الصيني، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد02، الجزائر، 2020.

24- غبولى أحمد، توابتية الطاهر، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي (الأزمة الاقتصادية 2020)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، الجزائر، 2020.

رابعاً: الجرائد

1- هبة عبد الباقي، 21.27 مليار درهم أرباح 7 بنوك إماراتية في 2020، جريدة الرؤية الإماراتية، العدد 3060، الإمارات، 27 فيفري 2021.

2- مصطفى قماس، المغرب: تراجع الودائع وارتفاع المصاريف، جريدة العربي الجديد، العدد 2441، الرباط، 08ماي 2020.

3- فاطمة نشأت، بعد النجاح في زيادة المخصصات.. هل تعاود أرباح البنوك النمو في 2021؟ جريدة الوطن، العدد 13512، مصر، 24 أبريل 2021.

خامساً: التقارير والمنشورات

1- أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبريل 2020.

2- إحصاءات التجارة الخارجية السلعية، جهاز التخطيط والإحصاء، قطر، 2020.

3- الإحصاءات الاقتصادية لدولة قطر، جهاز التخطيط والإحصاء، العدد 32، قطر، 2021.

4- الآفاق الاقتصادية لدولة قطر، جهاز التخطيط والإحصاء، قطر، 2020.

5- البنك المركزي الايطالي، تقرير الاستقرار المالي 2020، ايطاليا، 2020.

6- البنك المركزي الجزائري، الوضعية الشهرية لبنك الجزائر 2020، نوفمبر 2020.

7- البنك المركزي الجزائري، النشرة الإحصائية الثلاثية 2019، الثلاثي الرابع رقم 49.

8- البنك المركزي الجزائري، التعليمات، 2019- 2020.

9- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد 60، العدد 01، 2019-2020.

10- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 289، أبريل 2021.

11- البنك المركزي المصري، كتاب دوري بتاريخ 15 مارس 2020 بشأن التدابير الاحترازية الواجب اتخاذها لمواجهة آثار فيروس كورونا، الأخبار، 15/03/2020.

- 12- البنك المركزي المصري، تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد، الأخبار، 2021/04/27.
- 13- البنك المركزي السعودي، البنك المركزي السعودي يعلن تمديد فترة برنامج تأجيل الدفعات حتى نهاية الربع الأول من العام 2021، الأخبار، العدد 11، 2020/11/29.
- 14- البنك المركزي السعودي، النشرة الإحصائية الشهرية، أبريل 2021.
- 15- البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي العام 2020، 2020.
- 16- البنك المركزي السعودي، تقرير البنك المركزي السعودي حول الاستقرار المالي 2021، 2021.
- 17- البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي يدعم جهود الدولة العراقية بـ30 مليار دينار لمواجهة وباء فيروس كورونا، أخبار، 2020/03/15.
- 18- البنك المركزي العراقي، البنك المركزي يعلن عن جمع ما قيمته (44 مليار دينار عراقي) لدعم الدولة في مكافحة وباء كورونا، بيان صحفي، 2020/03/24.
- 19- البنك المركزي العراقي، تقرير البنك المركزي العراقي حول الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، 2020.
- 20- إسرائيل ديفيد ميلندينز، حماية الإنسان والاقتصاد (استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد)، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، 2020.
- 21- بنك الجزائر، أنظمة عام 2020.
- 22- بنك الجزائر، الأزمة الصحية: بنك الجزائر يمدد فعالية تدابير التخفيف (1 يوليو 2021)، بيان صحفي، 2021.
- 23- بنك الجزائر، لجنة عمليات السياسة النقدية، 2020.
- 24- بنك الجزائر، مذكرة إعلامية للبنوك والمؤسسات المالية، 2020.
- 25- بنك المغرب، التدابير التي اتخذها بنك المغرب لمواجهة جائحة كوفيد-19، مستجدات، 2020.
- 26- بنك المغرب، تقرير حول السياسة النقدية، العدد 56، المغرب، 2020.
- 27- بنك الشعب الصيني، تقرير الاستقرار المالي الصيني 2020، الصين، 2020.
- 28- جمعية مصارف لبنان، النشرة الإحصائية الشهرية، جانفي 2021.
- 29- هبة عبد المنعم وآخرون، تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي، صندوق النقد العربي، جويلية 2020.
- 30- كنزي سيرج، التجارة العالمية في عام كورونا، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية-ecss، 2021/04/20.
- 31- مؤسسة MSD، فيروسات كورونا والمتلازمات التنفسية الحادة (كوفيد-19، ميرس، سارس)، الولايات المتحدة الأمريكية، 2020/12.

- 32- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية، جوان 2020.
- 33- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية، أوت 2020.
- 34- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية، ديسمبر 2020.
- 35- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية، جانفي 2021.
- 36- منظمة السياحة العالمية، 2020 أسوء عام في تاريخ السياحة مع عدد أقل من مليار زائر دولي، 2021/01/28.
- 37- منظمة السياحة العالمية، السياحة الدولية و covid-19، مارس 2021.
- 38- منظمة الصحة العالمية، تقرير البعثة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية والصين بشأن مرض فيروس كورونا، 2020.
- 39- منظمة السياحة العالمية، covid-19 والسياحة (السياحة في أوقات ما قبل الوباء)، 2021.
- 40- مصرف الإمارات العربي، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يخفض متطلبات الاحتياطي الإلزامي للودائع تحت الطلب بنسبة 50% ويعطن مزيدا من التدابير لدعم الاقتصاد الوطني في مواجهة تداعيات وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، الأخبار والنشرات الصحفية، 2020/04/05.
- 41- مصرف الإمارات العربي، تقرير التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة، الربع الرابع 2020، فيفري 2021.
- 42- مصرف الإمارات العربي، تقرير مصرف الإمارات عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الإمارات المتحدة 2020، الإمارات العربية المتحدة، 2020.
- 43- مصرف لبنان، التقرير السنوي لمصرف لبنان لعام 2018، لبنان، 2018.
- 44- مصرف قطر المركزي، تقرير الاستقرار المالي، قطر، 2019.
- 45- صندوق النقد الدولي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية ربع السنوية، أبو ظبي، الربع الرابع 2020.
- 46- صندوق النقد الدولي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2015.
- 47- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2016.
- 48- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2017.
- 49- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2018.
- 50- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

- 51- صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2018.
- 52- صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2019.
- 53- صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2020.
- 54- رابطة المصارف الخاصة العراقية، ارتفاع القروض المصرفية بنسبة 15.5% خلال العام 2020، الأخبار، العدد 57، العراق، 2021/03/15.

سادساً: المواقع الإلكترونية

- 1- أسامة أبو الرّب، دراسة تكشف 6 أنواع من مرض كورونا، جريدة الجزيرة نت، مكة المكرمة، 2020/12/28، في الموقع الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/news/healthmedicine/2020/7/26>
- 2- الاقتصاد القطري تجاوز جائحة كورونا، موقع الشرق، في الموقع الإلكتروني: <https://m.al-sharq.com>
- 3- الإذاعة الجزائرية، كورونا 369 إصابة جديدة 279 حالة شفاء و9 وفيات خلال 24 ساعة الأخيرة في الجزائر، في الموقع الإلكتروني: <https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20210625/213809.html>
- 4- الإذاعة bbc، فيروس كورونا عدد الوفيات جراء الوباء يتخطى نصف مليون في الولايات المتحدة الأمريكية، أخبار، 22 فيفري 2021، في الموقع الإلكتروني: <https://www.bbc.com/arabic/world-56162061>
- 5- الحسيني حسن، البنوك المصرية تحقق 58.09 مليار جنيه صافي أرباح في 2020، جريدة المال، مصر، في الموقع الإلكتروني: <https://almaalnews.com>
- 6- المكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي، التجارة الدولية الأمريكية في السلع والخدمات، 2020/07/4، في الموقع الإلكتروني: <https://www.bea.gov/news/2020/us-international-trade-goods-and-services-april-2020>
- 7- المكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي، 2020، في الموقع الإلكتروني: <https://www.bea.gov/news/2020/gross-domestic-product-1st-quarter-2020-advance-estimate>
- 8- المكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي، 2020، في الموقع الإلكتروني: <https://www.bea.gov/news/2020/gross-domestic-product-third-quarter-2020-advance-estimate>
- 9- المكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي، 2020، في الموقع الإلكتروني: <https://www.bea.gov/news/2020/gross-domestic-product-4th-quarter-2020-advance-estimate>
- 10- المكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي، 2020، في الموقع الإلكتروني: <https://www.bea.gov/news/2020/us-international-trade-goods-and-services-april-2020>
- 11- المكتب الصيني للإحصاء، البيان الإحصائي لجمهورية الصين الشعبية حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية 2020، في الموقع الإلكتروني: <http://www.stats.gov.china>
- 12- الشبكة الإخبارية لوكالة الأنباء الإيطالية ANSA، كورونا الاقتصاد الإيطالي في مفترق طرق وخسائر ضخمة، إيطاليا، في الموقع الإلكتروني: <http://www.anasmed.info/ansamednew/ar/notizie/business/in>

- dustria/2020/10/13/-_16e5824f-790c-4e75-8960-e7a6a0f46edb.htm
- 13- بيانات المكتب الصيني للإحصاء، 2020، في الموقع الإلكتروني <https://www.stats.gov.china.gdp>
- 14- بيانات بنك الشعب الصيني، 2020، في الموقع الإلكتروني: <http://www.bpc.gov.cn/diaochatongjisi/r>-.esource/cms/
- 15- بيانات لجنة تنظيم البنوك والتأمين الصينية، 2020، الصين، في الموقع الإلكتروني: <https://www.cbirc.g>.ov.cn/en/
- 16- وزارة الصحة العامة، قطر، في الموقع الإلكتروني: <https://www.moph.gov.qa/arabic/mediacenter/>.news/pages/default.aspx
- 17- وكالة الأنباء الجزائرية، ارتفاع الكتلة النقدية ب7.12% في نهاية 2020، الجزائر، 2020، في الموقع الإلكتروني: <https://www.aps.dz/ar/economie/102648-7-12-2020>.
- 18- وكالة الأنباء الجزائرية، مؤشرات مالية ل2020: السياسة النقدية سمحت بتحسين مستوى السيولة البنكية، الجزائر، 2020، في الموقع الإلكتروني: <https://www.aps.dz/ar/economie/102716-2020>.
- 19- طوني بولس، هل نجح القطاع المصرفي اللبناني في تحقيق الأرباح في زمن الانهيار الاقتصادي؟ جريدة أنديبنت عربية، لبنان، في الموقع الإلكتروني: <https://independentarabia.com>.
- 20- لجنة تنظيم البنوك والتأمين الصينية، إحصاءات رقابية في قطاع البنوك والتأمين، 2020، في الموقع الإلكتروني: <https://www.cbirc.gov.cn/en>.
- 21- ماجد الجميل، سلع شرق آسيا تنعش التجارة العالمية.. وقطاع الخدمات يتخلف، جريدة الاقتصادية، جنيف، في الموقع الإلكتروني: <https://www.aleqt.com/2021/02/10/article-2020291-htmt>.
- 22- ماجد منير، عبد المحسن سلامة، حجم التجارة الخارجية الصينية تصل مستويات قياسية، بوابة الأهرام، 2021، في الموقع الإلكتروني: <https://gate.ahram.org.eg/news/>.
- 23- مؤسسة الاقتصاد والأعمال، كيف واجهت المصارف السعودية جائحة كورونا؟ لبنان، 2021/03/14، (بتصرف)، في الموقع الإلكتروني: <https://www.awalan.com/article/1252>.
- 24- مؤسسة التأمين الفدرالية، في الموقع الإلكتروني: <https://www.fdic.gov/news/speeches/2021/spmy1>.921-htm
- 25- مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، في الموقع الإلكتروني: <https://www.federalreserve.gov/p>.ulicatons/may-2021-borrowing-by-businesses-and-households.htm
- 26- ردود وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية على استبيان حماية حقوق الإنسان أثناء وبعد كوفيد-19، في الموقع الإلكتروني: <https://www.ohchr.org>.
- 27- تأثير كورونا المستجد على القطاع المصرفي، مجلة اتحاد المصارف العربية 2020، في الموقع الإلكتروني: <https://uabonline.org/ar/>.

- 28- خالد المنشاوي، هل وصلت تجارة العالم إلى انهيار مع نزيف الصادرات والواردات، جريدة أنديبننت عربية، لبنان، 20/08/2020، في الموقع الالكتروني: <https://www.indipendentarabia.com/node/144826/>
- 29- خليفة بن جاسم آل ثاني، تطور ايجابي وانخفاض ملحوظ لعدد الإصابات اليومية بفيروس كورونا في قطر، موقع الشرق، في الموقع الالكتروني: <https://m.al-sharq.com>
- 30- خير الدين، فيروس كورونا في ايطاليا تسجل 3783 إصابة مؤكدة و126 وفاة، النهار أونلاين، في الموقع الالكتروني: <https://www.ennaharonline.com/%D9%D81%>
- 31 - <https://aawsat.com/home/article/2629736/2020>

II المراجع باللغة الأجنبية

First : newspapers and magazines

- 1- Bipasha barua, suborna barua, **covid-19 implication for banks :evidence from and emerging economy**, journal SN Business and economics,number 19, Bangladesh, 30/11/2020.
- 2- Heba Saleh, **tough condition strain profits at morocco banks**, newspaper financile times, Egypt, 01/12/2020.
- 3-Thorsten beck, **how is corona virus affecting the banking sector?** Magazine Economics observatory, London, 13/08/2020.

Secondly : reporting

- 1- WTO, **Global Trad Updat**, World Trad Report, Geniva , 10Feb 2021.

Third : websites

- 1- CDC, confirms additional cases of 2019 Novel Coronavirus inUnited States-USA- 26 avril 2021, https://www.cdc.gov./media/releases_2020/s0126- coronavirus-new-cases.html.
- 2- CDC Confirms Person-to-Person Spread of New Coronavirus in the United States- USA- 26 avril 2021, https://www.cdc.gov./media/releases_2020/archives.html.
- 3- CDC, First Travel-related Case of 2019 Novel Coronavirus Detected in United States, 21/01/2020, https://www.cdc.gov./media/releases_2020/p0121-novel-coronavirus-travel-case.html.

-
- 4- Chiarasevergnin, **Coronavirus, primi due casi in Italia «Sono due cinesi in vacanza a Roma»** Sono arrivati a Milano il 23 gennaio, <https://radimaria.it/coronavirus-primi-due-casi-in-italia-sono-due-cinesi-in-vacanza-a-roma-sono-arrivati-a-milano-il-23-gennaio/>.
- 5- Coronavirus primi casi a milano cosa sappiamo dei nuovicantagi in lombardio veneto epiemonte <https://www.corriere.it/cronache-italia-corona-9d6dc436-4343-11ea-bdc8-faf19b7.shtml>.
- 6- Elisa anzolin , first italian dies of coronavirus as outbreak falres in north, <https://www.reuters.com/article/us-china-health-italy-idUSKBN20F0UI>.
- 7- <https://al-ain.com/articl/gulf-bank-sufficient-solvency-overcrome-coron>.
- 8- <https://www.bea.gov/news/archive>.
- 9- <https://www.hrs.org/ar/world-report/2021/country-chapters/377384>.
- 10- <http://www.istat.it>
- 11- <https://www.mckinsey.com/industries/social-sector/our-insights/covid-19s-effect>.